The Phoenix

"الخـــوف هـــو القوة التي تجعل كل شيء ممكنـاً"

الاستبداد الرقمي في مصر والعراق وتونس



The Phoenix Project
2026

شكر وتقدير

أعدّت أسمى الجمل هذا البحث نيابةً عن "سمكس".

نتوجه بالشكر إلى زينب إسماعيل وضياء كيالي لإشرافهما على البحث وصياغة هذا التقرير. ونشكر أيضاً خبراء الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس الذين شاركونا تجاربهم/نَّ ويواصلون/لْنَ جهودهم/نَّ في مجال المناصرة.

أُنجز هذا البحث بدعم مالي من "الصندوق الوطني للديمقراطية" (National Endowment for Democracy).

"سمكس" منظّمة غير ربحية تُكرس جهودها لحماية حقوق الإنسان في الفضاءات الرقمية في مختلف أنحاء غرب آسيا وشمال أفريقيا. ندافع عن حق الأفراد في المنطقة وعن الجاليات حول العالم في الوصول الآمن وغير الخاضع للرقابة إلى الإنترنت، وخدمات الاتصالات المحمولة، والفضاءات المتصلة بالشبكات.

نُشر هذا التقرير عام 2026 من قِبل "سمكس".

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.smex.org.

المحتويات

الملخص 7

I. لمحة عامّة عن البنية القانونية للسيطرة على الفضاء الرقمي في مصر والعراق وتونس 12

1. مصر 12

البنية القانونية الناظمة لحرية التعبير والأنشطة الرقمية

البنية القانونية الناظمة للأنشطة اليومية لمنظّمات الحقوق الرقمية

الأثر على منظّمات الحقوق الرقمية

المضايقات عبر الإنترنت المدعومة من الدولة ضد منظّمات الحقوق الرقمية والناشطين/ات

2. العراق/إقليم كردستان العراق 25

الإطار القانوني الناظم لحرية التعبير والأنشطة الرقمية

إقليم كردستان العراق

الإطار القانوني الناظم للأنشطة اليومية لمنظّمات الحقوق الرقمية

محاولات متكررة لإقرار قانون للجرائم الإلكترونية

القيود التي تفرضها الدولة على وصول عامّة الناس إلى المواقع والتطبيقات

تحول رقمي بطيء في العراق وإقليم كردستان العراق

إبلاغ المواطنين/ات والآداب العامّة

العقوبات الإدارية والمالية المفروضة على منظّمات المجتمع المدني

الميليشيات في المشهد الرقمي العراقي

3. تونس 43

الإطار القانوني المنظم لحرية لتعبير والأنشطة في الفضاء الرقمي

الإطار القانوني المؤثر في الأنشطة اليومية لمنظّمات الحقوق الرقمية

استهداف المنظّمات المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات

II. استراتيجيات المناصرة التي تعتمدها منظّمات الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس 50

1. "المحاماة من أجل قضية" (Cause Lawyering): التقاضي الاستراتيجي الهجومي والدفاعي 50

مصر
العراق/إقليم كردستان العراق
تونس
2. توطيد العلاقات مع الحكومات 62
3. تجنب لفت الأنظار واعتماد تدابير للأمان الرقمي 65
احتياطات السلامة الرقمية
الرقابة الذاتية على الإنترنت
الخطاب بشأن التصعيد الإقليمي
احتياطات السلامة الجسدية
نقاط التفتيش
الاحتياطات المتعلّقة بالمكاتب
4. زيادة الوعي حول ممارسات السلامة الرقمية، وحملات التثقيف الإعلامي، والتحقق من الوقائع 74
5. إجراء الأبحاث ونشرها في إطار الائتلافات 79
6. الانخراط في جهود مساءلة المنصات 81
تواصل منظّمات الحقوق الرقمية العراقية مع المنصات
فجوات مستمرة في أداء المنصات
"تلغرام"
جهود الإشراف على المحتوى لا تراعي الفروقات اللغوية
الذكاء الاصطناعي، والمعلومات المضللة، ومسؤولية المنصات
III. القيود المفروضة على مجموعات الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس..... 95
1. التحديات المتعلّقة بالصحة النفسية 95
2. ضعف إدماج ممارسات الأمان الرقمي في عمل المنظّمات 96
3. تراجُع كفاءة العمل بسبب ضعف الثقة العامّة 99
4. تحديات التنسيق الإقليمي 101
5. تحديات جمع التمويل 103
تقلص التمويل العالمي
التحديات التي تواجهها المنظّمات في تأمين التمويل اللازم لعملها ومخاطر ارتباطها بالجهات المانحة

التمويل كخيار أخلاقي وسياسي
IV. التوصيات 109
إلى جميع المنظّمات الحقوقية ومنظّمات المجتمع المدني 109
في ما يتعلق بممارسات السلامة الرقمية والجسدية
للموظفين/ات
في ما يتعلق بتحسين استجابة منصات التواصل الاجتماعي للمحتوى المسيء المنشور عبر الإنترنت بلغات غير الإنكليزية
في ما يتعلق بسد الثغرات في مجال الأبحاث
في ما يتعلق بتحسين التنسيق الإقليمي في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا
في ما يتعلق بمبادرات الحقوق الرقمية
إلى الجهات المانحة التي تمول المنظّمات والمبادرات التي تُعنى بالمجال الرقمي في المجتمع المدني 111
إلى شركات التواصل الاجتماعي 113
"ميتا" ("إنستغرام"، "فيسبوك"، "واتساب")، و"تيك توك"، و"إكس"، و"يوتيوب"
"تلغرام"
إلى الحكومة المصرية 114
في ما يتعلق بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2018 وتجريم حرية التعبير على الإنترنت
في ما يتعلق بقانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لسنة 2018 والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
في ما يتعلق بالقانون الخاص بالمنظّمات غير الحكومية والقيود المفروضة على تمويلها
في ما يتعلق بالاتصالات والمراقبة وتفتيش الأجهزة
إلى الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق 117
في ما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية وحرية التعبير على الإنترنت قيد النظر
في ما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت
في ما يتعلق بمشاركة النساء خلال الانتخابات
في ما يتعلق بهيئة الإعلام والاتصالات
في ما يتعلق بقطع الإنترنت، وحجب المنصات، والوصول إلى المعلومات
في ما يتعلق بالجماعات المسلحة، وحواجز التفتيش، وحماية الناشطين/ات

إلى الحكومة التونسية **121**

في ما يتعلق بالمرسوم عدد 54 لسنة 2022

في ما يتعلق بتشريعات مكافحة الإرهاب والصلاحيات الأمنية

في ما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، والتعليق الإداري للأنشطة، وتمويل المنظّمات غير الحكومية

في ما يتعلق بحملات التشويه الرسمية والمنظّمات التي تدعم المجتمعات المهمشة

في ما يتعلق بالمحامين واستقلال القضاء

إلى حكومات مصر وتونس والعراق **123**

في ما يتعلق بحماية المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان، والمحامين، واستقلالية القضاء

في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي

إلى عامّة الناس **124**

المنهجية **125**

الملخص

لم تعُد ظاهرة "الاستبداد الرقمي" (digital authoritarianism) في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا محصورةً بالممارسات المنفردة المتعلّقة بالرقابة على الإنترنت أو المراقبة. فالحكومات تجمع بشكل متزايد بين استخدام البنية التحتية للاتصالات، والقوانين الجنائية وقوانين مكافحة الإرهاب غير الواضحة، وقوانين تنظيم الإعلام، والتحقيقات المالية، وحملات التشهير عبر الإنترنت، والضغط على شركات التكنولوجيا، بهدف التحكم بالحياة العامّة في الفضاءَيْن الرقمي وغير الرقمي. وأصبحت الممارسات القمعية التي كانت تُعتبر في السابق استثنائية أمراً اعتيادياً اليوم، إذ تواصل الحكومات توسيع قدراتها القانونية والتقنية لمراقبة النُقّاد وترهيبهم/ن ومعاقبتهم/ن.

يبحث هذا التقرير في تأثير الاستبداد الرقمي على المنظّمات التي تُعنى بالحقوق الرقمية والمجتمع المدني بشكل عام في مصر والعراق وتونس. ويستند إلى مقابلات ومراسلات خطية مع 20 ممثلاً/ة عن المجتمع المدني، وصحافياً/ة، وباحثاً/ة، ومحامياً/ة، وخبيراً/ة في الحقوق الرقمية، إلى جانب مراجعة القوانين ذات الصلة، والسياسات الحكومية، والتقارير الإعلامية، والأبحاث الصادرة عن المنظّمات المعنية بالحقوق الرقمية وحقوق الإنسان. ركّزت سبع مقابلات على سياق العراق وإقليم كردستان العراق، وست مقابلات على سياق مصر، وأربع مقابلات على سياق تونس، في حين تطرقت ثلاث مقابلات إلى التوجهات الإقليمية الأوسع نطاقاً في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا.

تتخذ السيطرة الرقمية أشكالاً مختلفة في البلدان الثلاثة. تُقدِّم مصر أحد أكثر النماذج مركزيةً وتكاملاً على المستوى المؤسسي في المنطقة. فمنذ الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي عام 2013، عمدت السلطات المصرية إلى دمج المؤسسات القانونية ومؤسسات الاتصالات والهيئات الناظمة للإعلام والمؤسسات الأمنية في البلد ضمن جهازٍ قادرٍ على مراقبة الأنشطة على الإنترنت، وتقييد الاتصالات، وحجب المواقع الإلكترونية، وملاحقة التعبير السلمي عن الرأي، واستهداف النُقّاد داخل مصر وخارجها.

كذلك، أنشأت السلطات المصرية إطاراً قانونياً لتقييد المجتمع المدني نفسه. يفرض "قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي" لعام 2019 قيوداً على الأبحاث والاستطلاعات والشراكات والتسجيل والتمويل الأجنبي، فيما يتيح للسلطات حل المنظّمات وتجميد الأصول وملاحقة الموظفين قضائياً. وتعزز الأجهزة الأمنية هذه القيود من خلال الاعتقالات، ومداهمة المكاتب، وحظر السفر، والدعاوى القانونية المُطوَّلة ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. كانت مصر تضم في السابق مئات المنظّمات المستقلة والجماعات الحقوقية. واليوم، لم يبقَ منها سوى عدد محدود، في حين أن عدداً كبيراً من المدافعين/ات عن الحقوق الأكثر خبرةً يعملون

من الخارج. أما المنظّمات التي لا تزال تعمل داخل مصر فغالباً ما تتوخى الحذر وتتجنب لفت الأنظار، مُعتمِدةً بشكل أساسي على اللجوء إلى القضاء للدفاع عن الأفراد والحفاظ على هامش بسيط للعمل الحقوقي.

بدأ هذا المسار في تونس في وقتٍ لاحق، لكنه يتسارع بوتيرة متزايدة. فقد أشار الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات إلى أن تركيز الرئيس قيس سعيد للسلطة في يده عام 2021 هو نقطة التحول الرئيسية في التدهور الحاصل في تونس. تقلصت تدريجياً الحريات المدنية والإعلامية التي أعقبت ثورة عام 2011، إذ عمل سعيد على إضعاف البرلمان، والإمساك بالسلطة التنفيذية، واستخدام مجموعة متداخلة من الأدوات الجنائية والمالية والإدارية ضد النُقّاد السلميين/ات. وأصبح المرسوم عدد 54 لسنة 2022 الأداة الأكثر تأثيراً في حملة القمع الرقمي في تونس، إذ تستخدم السلطات الأحكام المُبهَمة الواردة فيه بشأن المعلومات الكاذبة والضرر عبر الإنترنت لملاحقة التعبير السلمي، وغالباً ما تقترن هذه الملاحقات باتهامات تتعلق بمكافحة الإرهاب أو الجرائم المالية أو تبييض الأموال. تستنزف هذه الإجراءات وقت الموظفين/ات وتدفع المنظّمات إلى التركيز على حماية نفسها وضمان استمراريتها. وبحسب أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات، تسير التطورات في تونس وفق "النموذج" نفسه الذي رسّخته مصر بين عامَيْ 2013 و2019. تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير لم يجد أي دليل على أن السلطات المصرية والتونسية نسّقت نُهُجها عن قصد، أو أن إحدى الحكومتَيْن أثرت بشكل مباشر على الأخرى، غير أنه يرصد تقارباً واضحاً بين النهجَيْن.

يُقدِّم العراق حالةً مختلفة بعد عقود من الحرب والاحتلال والانقسام السياسي ونفوذ الجماعات المسلحة. يعمل الاستبداد الرقمي من خلال ثلاثة مراكز متداخلة للسلطة: الحكومة الاتحادية في بغداد، وحكومة إقليم كردستان، والميليشيات أو غيرها من الجهات المسلحة أو المرتبطة بالأحزاب. ويتيح هذا الانقسام لبعض المنظّمات العراقية والكردية هامشاً أوسع للعمل، لكنه لا يجعل البيئة الرقمية آمنة. وغالباً ما يقع الضغط بشكل متفاوت على أفراد من العاملين/ات في المجتمع المدني بدلاً من أن يطال المنظّمات بأكملها. تستهدف السلطات والجماعات المسلحة هؤلاء الأفراد من خلال القضايا الجنائية، أو المضايقة عبر الإنترنت، أو العنف الجسدي. وقد تبقى المنظّمات مسجلةً قانونياً، فيما يمارس العاملون/ات فيها نوعاً من الرقابة الذاتية أو يتجنبون/بنَ العمل على قضايا تتعلق بالفساد أو الميليشيات أو الجندر أو الجنسانية أو الشخصيات السياسية البارزة. وتمنح القوانين القديمة المتعلّقة بالعقوبات ومكافحة الإرهاب والاتصالات صلاحيات واسعة للسلطات من أجل معاقبة الأفراد على التعبير عن الرأي عبر الإنترنت، في حين لا توفر سُبُلًا كافية للانتصاف من الأضرار الرقمية الفعلية.

على الرغم من هذه الاختلافات، تكشف الحالات الثلاث عن منطقٍ مشترك. تستخدم السلطات عناوين عريضة مثل الأمن القومي، والإرهاب، وحفظ الأمن والنظام، والقِيَم الأسرية، والاستقرار الاجتماعي، والتدخل الخارجي، لتشكيل بيئة يمكن فيها تجريم أي نشاط على الإنترنت. وتتيح

هذه المفاهيم للمسؤولين التعامل مع الانتقاد باعتباره تهديداً، وتصوير المناصرة في مجال حقوق الإنسان على أنها أجندة خارجية، وتقديم النساء وأفراد مجتمع الميم عين والمهاجرين/ات واللاجئين/ات والصحافيين/ات والناشطين/ات على أنهم/ن مصدر تهديد للنظام الأخلاقي أو الاجتماعي.

ولا تقتصر هذه السرديات على الخطاب الرسمي، بل غالباً ما تعمل "الحشود الرقمية" (digital mobs) على تضخيمها - وهي شبكات من المستخدمين/ات المؤيدين/ات للحكومة أو المنتمين/ات إلى أحزاب أو الذين يتحركون من تلقاء أنفسهم/ن فيعمدون إلى مضايقة النُقّاد وتوجيه الغضب الشعبي نحو الفئات الهشة أو المهمشة. ويساهم انعدام الأمان الاقتصادي في زيادة فعالية هذه الأساليب. في البلدان الثلاثة، تتعمد الجهات السياسية والحملات الرقمية استغلال الفقر والبطالة وتراجع النشاط الاقتصادي لتحويل مشاعر الإحباط نحو النساء واللاجئين/ات والمهاجرين/ات وأفراد مجتمع الميم عين وغيرهم/ن من الفئات المهمشة، بدلاً من توجيهها نحو إخفاقات الدولة. ولا تقتصر "الحشود الرقمية" على مضايقة النُقّاد بشكل فردي، بل يمكنها أيضاً أن تسهم في حشد التأييد الشعبي لممارسات قمعية أوسع نطاقاً.

يؤدي الغموض الذي تولده هذه القوانين وظيفةً سياسيةً مهمةً. فلا تحتاج الحكومات إلى حظر جميع أشكال السلوك مسبقاً، إذ يمكنها أن تقرر بأثر رجعي أي من المنشورات أو التعليقات أو مقاطع الفيديو أو المشاريع البحثية أو علاقات التمويل أو الأنشطة التنظيمية تستوجب العقاب. لذلك، يتعين على الأفراد والمنظّمات توقُّع الطريقة التي قد يُفسَّر بها سلوكهم/ن من جانب المسؤولين أو القضاة أو عناصر الأجهزة الأمنية أو الأحزاب السياسية أو الجماعات المسلحة أو عامّة الناس. وهكذا، يتحول الخوف إلى أداة للحوكمة. وكما قال ديار، وهو خبير عراقي في مجال حقوق الإنسان: "الخوف هو القوة التي تجعل كل شيء ممكناً".

يتخذ القمع الرقمي في كثير من الأحيان شكلاً ملموساً. فحملات التشهير عبر الإنترنت تتبعها الاعتقالات ومداهمات المكاتب والتحقيقات المالية والملاحقات القضائية. وتؤدي ظاهرة "مشاركة المعلومات الشخصية للناشطين/ات واستقائها" (doxxing) إلى تعريضهم/ن لاعتداءات عنيفة أو للاغتيال. يفتش عناصر الشرطة والأجهزة الأمنية الهواتف عند نقاط التفتيش ويحتجزون الأشخاص بناءً على المحتوى الذي يعثرون عليه فيها. ويعاني الصحافيون/ات والمدافعون/ات عن الحقوق من حظر السفر، وتجميد الأصول، والاحتجاز الاحتياطي لسنوات، والتهديدات التي تطال عائلاتهم/ن، والضغوط التي تدفعهم/ن إلى مغادرة بلدانهم/ن. ولقد اختار عدد من الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات لإعداد هذا التقرير العيشَ في المنفى من تلقاء أنفسهم/ن إذ أصبح بقاؤهم/ن في بلدانهم/ن ينطوي على مخاطر كبيرة.

يُساهم الذكاء الاصطناعي في زيادة حدة هذه المخاطر إذ يسمح بانتشار الصور المُتلاعَب بها وتقنية التزييف العميق والمحتوى ذي الطابع الجنسي المُنشأ بالذكاء الاصطناعي والمحتوى

السياسي الزائف، بوتيرة تفوق قدرة منظّمات المجتمع المدني على توثيق هذه المواد أو التحقق منها. وفي الوقت نفسه، لا توجد في مصر والعراق وتونس أي أطر واضحة قائمة على احترام الحقوق للتصدي لهذه الأضرار من دون توسيع نطاق سيطرة الدولة على التعبير السلمي عبر الإنترنت.

وتؤدي شركات التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في هذا السياق. فهي لا تكتفي بتوفير مساحة لنشر الخطابات والمضايقات والمعلومات المضللة الموثقة في هذا التقرير، بل تسهم سياساتها في تحديد ما يُسمح للمستخدمين/ات قوله، والمحتوى الذي يبقى متاحاً، والطلبات الحكومية التي تتم الاستجابة لها، وبلاغات الإساءة التي تُتخذ إجراءات بشأنها. ولقد تراجعت خلال العقد الماضي قدرة منظّمات المجتمع المدني على التأثير في هذه الشركات. وفي منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، تزداد مشكلات الإشراف على المحتوى (content moderation) بشكل أكبر عند التعامل مع اللهجات العربية واللغة الكردية.

تستخدم منظّمات الحقوق الرقمية استراتيجيات عدة لمواصلة عملها في ظل هذه الظروف. يتولى المحامون الدفاع في القضايا الجنائية، ويلجؤون، حيثما أمكن، إلى التقاضي الاستراتيجي، كما تُوثِّق المنظّمات الملاحقات القضائية وتُدرِّب المحامين وتُجري عمليات تدقيق أمنية وتُدير مكاتب للمساعدة في حالات الطوارئ وتنشر الأبحاث من خلال التحالفات، وتعمل على توعية الجمهور والتواصل مع مسؤولين/ات حكوميين/ات وممثلين/ات معينين عن المنصات. وتختلف هذه الاستراتيجيات وفقاً للهامشَيْن القانوني والسياسي المتاحَيْن.

عادةً ما يحقق التواصل المباشر مع الحكومات نتائج محدودة. وغالباً ما تعتمد النتائج على المصلحة الشخصية لدى المسؤول المعني واستعداده لتحمل المخاطر. وكثيراً ما تتجنب الجهات الرسمية ومنظّمات المجتمع المدني الاعتراف علناً بوجود هذه العلاقات بسبب المخاطر المرتبطة بها. ففي العراق، أفضى التعاون مع الحكومة إلى إحراز بعض التقدم في قضايا محددة، مثل العنف ضد المرأة، لكن لا تزال هناك صعوبة أكبر في معالجة المواضيع الحساسة سياسياً، مثل "الحجب الجغرافي" (geoblocking).

تمارس المنظّمات هذا العمل في ظل أزمة حادة في التمويل والقدرات. فقد أدت التخفيضات التي طالت المساعدات الخارجية وبرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تقدمها الولايات المتحدة عام 2025 إلى التوقف المفاجئ للمشاريع والخدمات الاجتماعية وفقدان الوظائف في مختلف أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. لا تسد الجهات المانحة الأوروبية سوى جزء من هذه الفجوة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال مِنَح أصغر حجماً وأكثر تقييداً تُحتِّم على المنظّمات إعادة صياغة أولوياتها بما يتماشى مع اهتمامات الجهات المانحة. وقد يعرّض التمويل الأجنبي المنظّمات لتحقيقات قانونية وحملات تشهير.

تفرض هذه الظروف كلفةً بشريةً باهظة. فقد وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات ما يعانونه من إرهاق وقلق واكتئاب وصدمات نفسية غير مباشرة، فضلاً عن الخوف المستمر من التعرض للاعتقال أو الاعتداء أو الانتقام منهم/ن أو من أفراد عائلاتهم/ن. فالعاملون/ات الذين يقدمون الدعم للناجين/ات من الابتزاز والاتجار والمضايقات والعنف عبر الإنترنت يستمعون إلى روايات متكررة عن انتهاكات جسيمة، في حين لا يتلقون/ين بدورهم/ن سوى دعم محدود في مجال الصحة النفسية. وكشف البحث أيضاً عن مفارقة تتمثل في أن الأشخاص الذين يدركون مخاطر المراقبة والتهديدات الرقمية لا يتّبعون ممارسات منتظمة لضمان سلامتهم/ن الرقمية.

ومع ذلك، تكشف المقابلات عن استمرار القدرة على الصمود. تواصل منظّمات المجتمع المدني اللجوء إلى القضاء، وتوثيق الانتهاكات، وتدريب المحامين، ودعم الناجين/ات، والتواصل مع المنصات، وتطوير الأدوات باللغات المحلية، وبناء التحالفات رغم الضغوط الهائلة. وتنجح هذه المنظّمات في إزالة المحتوى الذي يهدد حياة الأفراد، والطعن في القوانين التعسفية، وحماية الأفراد الذين يواجهون دعاوى قضائية، وإتاحة موارد السلامة الرقمية للجمهور. ولكنَّ هذه النجاحات تظل هشة.

فاللجوء إلى القضاء يتطلب محامين مستقلين، وقوانين قابلة للاستخدام، ومحاكم مستعدة لتوفير سبل الانتصاف. كذلك، تتطلب برامج الاستجابة لحالات الطوارئ موظفين/ات مدربين/ات وتمويلًا مستداماً. وتفرض مساءلة المنصات على الشركات الاستثمار في الخبرات المحلية والحفاظ على قنوات موثوقة للتواصل مع المجتمع المدني. ويتطلب التضامن الإقليمي مساحات متاحة ومتمركزة في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، يمكن للمنظّمات أن تسهم في تشكيلها بما يتوافق مع أولوياتها الخاصة. ويستوجب هذا العمل كله توفير دعم متخصص في مجال الصحة النفسية للأشخاص الذين يُنجزونه.

لا يمكن لمنظّمات الحقوق الرقمية أن تواصل إلى ما لا نهاية سد الثغرات الناجمة عن إخفاق مؤسسات الحكومة، والممارسات التعسفية للأجهزة الأمنية، وضعف ضمانات الحماية التي توفرها المنصات، والتزامات الجهات المانحة غير المنتظمة. ويجب أن يُساهم الدعم الفعال في تعزيز قدرة هذه المنظّمات، ليس على الاستجابة لحالة الطوارئ المقبلة فحسب، بل أيضاً على بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار، والاحتفاظ بموظفيها، وحماية المعلومات الحساسة، ووضع استراتيجيات طويلة الأمد.

ولا شك في أن استمرار هذه المنظّمات في عملها رغم الضغوط الاستثنائية يُشكل بصيص أمل، غير أن بقاءها لا ينبغي أن يعتمد حصراً على قدرتها على الصمود.

ا. لمحة عامّة عن البنية القانونية للسيطرة على الفضاء الرقمي في مصر والعراق وتونس

1. مصر

تُشكِّل مصر أحد أبرز نماذج الاستبداد الرقمي في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. واستناداً إلى ست مقابلات مع ناشطين/ات في مجال الحقوق الرقمية، وممثلين/ات عن المجتمع المدني، ومحامٍ، وجدت "سمكس" أن السلطات المصرية أنشأت، على مدى العقدَيْن الماضيَيْن، ولا سيما بعدً الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي عام 2013، منظومةً من الآليات المرتبطة بالبنية التحتية والقانون والأمن، التي تعمل بشكل متكامل لتمنح الدولة سيطرةً شبه كاملة على الفضاء الرقمي في البلد، وتُمكّنها من تهديد المعارضين/ات المقيمين/ات في الخارج. ولا يُستثنى أحدٌ من خطر القمع، بمن فيهم/ن المدافعون/ات عن حقوق الإنسان، والمحامون، والصحافيون/ات، والناشطون/ات على وسائل التواصل الاجتماعي، ومقدمو/ات البرامج التلفزيونية.[1]

تواجه منظّمات الحقوق الرقمية العاملة في هذه البيئة، التي تتخذ طابعاً قمعياً إلى حد كبير، أنماطاً موثقة من المخاطر القانونية المتزايدة، والمضايقات، والمراقبة، والخنق المالي. وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات إلى تداعياتٍ شخصية جسيمة ناجمة عن استهداف الحكومة لهم/ن، شملت العيش في المنفى ومشكلات في الصحة النفسية وصعوبات اقتصادية، على النحو الذي سيُناقِش بمزيد من التفصيل أدناه.

تتقاطع قضايا الجندر والجنسانية مع مختلف جوانب القمع الرقمي في مصر، حيث تؤثر في تحديد الفئات التي تستهدفها السلطات عبر الإنترنت، وكذلك مجموعات المناصرة التي تواجه

1 هيومن رايتس ووتش، "مصر: اتهام ناشط حقوقي بالإرهاب"، 22 كانون الثاني/يناير 2025، https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/22/egypt-rights-defender-charged-terrorism ؛
هيومن رايتس ووتش، "عن السجون المصرية والمنفى، قصة فراق"، 24 آذار/مارس 2026، https://www.hrw.org/ar/news/2026/03/24/egyptian-prisons-and-exile-a-story-of-separation-of؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر: اعتقال صحفي بسبب منشورات على فيسبوك"، 8 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://www.hrw.org/ar/news/2025/10/08/egypt-journalist-detained-over-facebook-posts؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر: حملة قمع واسعة تستهدف صانعي المحتوى على الإنترنت"، 10 أيلول/سبتمبر 2025، https://www.hrw.org/ar/news/2025/09/10/egypt-mass-crackdown-targets-online-content-creators؛
هيومن رايتس ووتش، "حملة مصر ضد مجتمع الميم تتمدد لتخنق الصحفيين"، 25 كانون الثاني/يناير 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/01/25/326858.

أكبر قدر من المخاطر بسبب دعمها لهذه الفئات.[2] تتعرض النساء والفتيات، وكذلك أفراد مجتمع الميم عين، للاستهداف بشكل متفاوت من جانب المسؤولين الحكوميين الذين يراقبون وسائل التواصل الاجتماعي بحجة الحفاظ على "القِيَم العامّة"، فيما يتعرضون أيضاً للمضايقات والإساءة ومشاركة معلوماتهم/ن الشخصية على يد جهات خاصة عبر الإنترنت.[3] كذلك، غالباً ما تضطر مجموعات الحقوق الرقمية، ومعها الناشطون/ات الذين يقدمون الدعم لأفراد مجتمع الميم عين والمهاجرين/ات واللاجئين/ات وغيرهم/ن من الفئات المهمشة، إلى العمل بعيداً عن الأنظار، وإلا قد يتعرضون هم والأشخاص الذين يدعمونهم لمزيدٍ من الأذى.[4]

البنية القانونية الناظمة لحرية التعبير والأنشطة الرقمية

من بين البلدان الثلاثة التي يتناولها هذا التقرير، تُعتبَر منظومة الرقابة على الفضاء الرقمي في مصر الأكثر مركزيةً، ما يُفضي إلى بيئة قانونية هي الأكثر تقييداً وتعقيداً بالنسبة إلى منظّمات الحقوق الرقمية التي أُجريت معها مقابلات. ولا يعني ذلك بالضرورة أن المنظومة القانونية أكثر

2 بي بي سي نيوز، يوتيوب، "كيف تلاحق الشرطة المصرية أفراد مجتمع الميم عبر تطبيقات المواعدة - بي بي سي نيوز"How Egyptian police hunt LGBT people on dating apps - BBC News، 31 كانون الثاني/يناير 2023، https://www.youtube.com/watch?v=CEM_LRpeifs.

3 مركز بيركمان كلاين للإنترنت والمجتمع، "مسارات الجريمة الرقمية" Digital Crime Scenes، 2022، https://cyber.harvard.edu/publication/2022/digital-crime-scenes؛
المادة 19، "مقاومة مجتمع الميم للقمع الرقمي"Queer Resistance to Digital Oppression ، https://www.article19.org/queer-resistance-to-digital-oppression/؛
هيومن رايتس ووتش، "كل هذا الرعب بسبب صورة": الاستهداف الرقمي وعواقبه في الحياة الفعلية على مجتمع الميم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 21 شباط/فبراير 2023، https://www.hrw.org/ar/report/2023/02/21/384065؛
سبيك أب، "واقع جرائم التنمر والابتزاز الإلكتروني في مصر"، 25 آذار/مارس 2024، https://speakupeg.com/ar/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88/؛
أسماء فتحي، "سمكس"، "نساء تحت وطأة العنف الإلكتروني في مصر"، 30 كانون الثاني/يناير 2024، https://smex.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%/؛
"سمكس"، "ممارسات مشاركة معلومات محل الإقامة الخاصة التي تستهدف المجموعات الأكثر ضعفاً: إلحاق الأذى عبر الإنترنت وخارجها"، 8 شباط/فبراير 2022، https://smex.org/ar/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D8%AA%D9%82%D8%B1/.

4 هيومن رايتس ووتش، "مصر: تعذيب وانتهاكات بحق مجتمع الميم على يَد قوات الأمن"، 1 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/10/01/egypt-security-forces-abuse-torture-lgbt-people؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر: الشرطة تستهدف ناشطين لاجئين سودانيين"، 27 آذار/مارس 2022، https://www.hrw.org/ar/news/2022/03/27/egypt-police-target-sudanese-refugee-activists.

تقدماً من الناحية التقنية، بل أنها أكثر رسوخاً وتكاملاً.

تستند هذه النتيجة إلى عدد كبير من الأبحاث التي أجرتها منظّمات حقوقية ووثّقت فيها كيف تعتمد السلطات المصرية على مجموعة متداخلة من القوانين، يساهم كل منها في توسيع نطاق سلطة الدولة لتغطية جانب مختلف من جوانب الحياة الرقمية.[5] يصف فريد، وهو خبير مصري في مجال الحقوق الرقمية، نهج الحكومة بأنه يتخذ طابعاً "استباقياً" بشكلٍ متزايد، إذ إن السلطات تمنع وتعاقب الناس على أفعال قد تؤدي لاحقاً إلى انتقادها أو إلى تنظيم الناس ضدها، حتى قبل أن يبدأ هذا الأمر بالانتشار أو يصبح مؤثراً.[6] ولخّص حسن، وهو خبير مصري آخر في مجال الحقوق الرقمية، هذا النهج بصراحة قائلاً: "القاعدة هي تجريم كل شيء".[7]
يشكل قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لعام 2018 إحدى الركائز الأساسية لهذه البنية القانونية.[8] وتُعَد قوانين الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب والاتصالات أبرز الأدوات الأخرى المتاحة للحكومة من أجل فرض سيطرتها على الفضاءات الرقمية.

لا يميز قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لعام 2018 بين المحتوى المطبوع والمحتوى الرقمي، ويُعامِل المواقع الإلكترونية الشخصية والمدونات وحسابات التواصل الاجتماعي التي يبلغ عدد متابعيها 5,000 شخص أو أكثر باعتبارها "وسائل إعلام"، ما يُخضِع الأفراد العاديين لإطار قانوني وُضع أساساً للمؤسسات الإعلامية.[9] كذلك، يمنح

5 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026.
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "حرية افتراضية.. نحو إنهاء قمع حرية التعبير في قانون الجريمة الإلكترونية"، 2 أيلول/سبتمبر 2025،
https://ww.eipr.org/publications/حرية-افتراضية-نحو-إنهاء-قمع-حرية-التعبير-في-قانون-الجريمة-الإلكترونية؛
مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "سلسلة الإنترنت والقانون في مصر (الجزء الثاني: الإعلام الرقمي)"، 19 آب/أغسطس 2021،
https://afteegypt.org/legislations/legislative-analysis/2021/19/08/afteegypt.html-24439.

6 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026.

7 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

8 المادة 19، مصر: قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لعام 2018: تحليل قانوني Egypt: 2018 Law on the Organisation of Press, Media, and the Supreme Council of Media: Legal analysis، 18 آذار/مارس 2019،
https://www.article19.org/wp-content/uploads/2019/03/Egypt-Law-analysis-Final-Nov-2018.pdf؛
رنا ممدوح، مدى مصر، قوانين الإعلام الجديدة في مصر: إعادة ترتيب الركائز التشريعية لتعزيز السيطرة Egypt's New Media Laws: Rearranging Legislative Building Blocks to Maximize Control، 17 تمّوز/يوليو 2018، https://www.madamasr.com/en/2018/07/17/feature/politics/egypts-new-media-laws-rearranging-legislative-building-blocks-to-maximize-control/.

9 المادة 19، مصر: قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لعام 2018: تحليل قانوني Egypt: 2018 Law on the Organisation of Press, Media, and the Supreme Council of Media: Legal analysis، 18 آذار/مارس 2019،
https://www.article19.org/wp-content/uploads/2019/03/Egypt-Law-analysis-Final-Nov-2018.pdf؛
معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام The Law Regulating the Press, Media, and the Supreme Council for Media Regulation، 15 أيّار/مايو 2019،
https://timep.org/wp-content/uploads/2018/12/SCMR-Law-5-2019-15-1.pdf؛
منظّمة العفو الدولية، "حجب عشرات المواقع الإخبارية في مصر مع تشديد الرقابة على محتوى الإنترنت"، 13 حزيران/يونيو 2017،
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/06/egypt-ramps-up-blocked-as-news-sites-dozens-of/.

القانون الجهة الناظمة، أي المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، صلاحية حجب المواقع الإلكترونية أو تعطيلها ووقف إصدار المطبوعات من دون إذن قضائي، بما في ذلك لشواغل مُبهَمة "تتعلق بالأمن القومي". ولا يتمتع المجلس الأعلى بأي استقلالية فعلية عن السلطة التنفيذية.[10]

ويأتي قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2018 ليُكمِّل قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، إذ يفرض عقوبات جنائية وينص على آلية موازية لحجب المواقع الإلكترونية.[11] وتجيز المادة 7 حجب المواقع الإلكترونية التي تهدد الأمن القومي أو تعرّض الاقتصاد القومي للخطر، في حين تجرّم المادة 25 المحتوى الذي يعتدي على "المبادئ أو القِيَم الأسرية في المجتمع المصري". كذلك، يحظى القضاة وأعضاء النيابة العامّة بصلاحيات تقديرية واسعة في تفسير هذه المصطلحات.[12] فقد أضفى القانونان الصادران في عام 2018 الشرعية على الممارسة الراسخة أساساً والمتمثلة في حجب مواقع وسائل الإعلام المستقلة، بما فيها المواقع التابعة لمنظّمات حقوقية.[13] وعلى مدى العقد الماضي، عمدت السلطات إلى حجب مئات المواقع الإلكترونية.[14]

يتضمن قانون تنظيم الاتصالات لعام 2003 تعريفاً واسعاً للأمن القومي، ويمنح السلطات القدرة على السيطرة على "خدمات وشبكات الاتصالات التابعة لأي مشغل أو مقدم خدمة" عند وجود أسباب تستدعي ذلك.[15] وفي عام 2013، وسّع القضاة المصريون نطاق مفهوم

/digital-censorship.

10 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.. قراءة في الصلاحيات والممارسات"، 22 نيسان/أبريل 2019، https://afteegypt.org/legislations/legislative-analysis/2019/04/22/17424-afteegypt.html.

11 مصر، "قانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، متاح عبر الرابط التالي: https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/19959.

12 قسم حرية التعبير العالمية في جامعة كولومبيا، قضية المؤثرات المصريات على تيك توك The Case of the Egyptian TikTok Influencers، التاريخ غير مُحدَّد، https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/the-tiktok-girls-case/.

13 هيومن رايتس ووتش، "مصر تحجب موقع هيومن رايتس ووتش"، 7 أيلول/سبتمبر 2017، https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/07/308655؛
مراسلون بلا حدود، حجب موقع "مراسلون بلا حدود" في مصر 17، RSF website blocked in Egypt آب/أغسطس 2017، https://rsf.org/en/rsf-website-blocked-egypt؛
مي عامر، مبادرة الإصلاح العربي، "فقط... المعرفة التي نرغبها": عن سياسة الدولة المصرية في حجب مواقع الإنترنت، 27 كانون الثاني/يناير 2025، https://www.arab-reform.net/publication/on-the-egyptian-states-policy-of-blocking-websites/.

14 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "منظّمات حقوقية تطالب السلطات المصرية بالتوقف عن ممارسة الرقابة على الإنترنت وحجب مواقع الوب"، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://ifex.org/ar/human-rights-organizations-call-on-egypts-government-to-end-internet-censorship-and- website-blocking/.

15 المادة 67 من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم 10 لسنة 2003، متاحة عبر الرابط التالي: https://www.tra.gov.eg/ar/rules/قانون-تنظيم-الاتصالات-رقم-10-لسنة2003/ ؛ تعديلات عام 2022 على قانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003، متاحة عبر الرابط التالي: https://www.tra.gov.eg/ar/rules/قانون-رقم-172-لسنة2022/ ؛ فريدوم هاوس، "الحرية على الإنترنت 2024: مصر"

الأمن القومي الوارد في قانون تنظيم الاتصالات عندما فسرت محكمة القضاء الإداري المصطلح على أنه يشمل المفهوم الواسع "للأمن القومي الاجتماعي".[16] وأرسى النص القانوني سابقةً قضائيةً تُتيح الاستناد إلى القانون لتقييد المحتوى على الإنترنت. ويعزز قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 هذا الإطار، إذ يعتمد تعريفاً واسعاً للإرهاب ويتيح للسلطات الاستناد إلى "اعتبارات تتعلق بالأمن القومي" في التعامل مع مجموعة واسعة من أشكال التعبير والسلوك.[17]
لا تقتصر الصلاحيات المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات على تنظيم الإعلام، بل تشمل الأدوات التي يستخدمها الأفراد يومياً للتواصل وحماية خصوصيتهم/ن، مثل أدوات التشفير ومنصات المراسلة.[18] فالقانون يُقيّد استخدام معدات التشفير من دون تصريح خطي، ويمنح السلطات صلاحيات تقديرية واسعة لتنظيم تقنيات الاتصالات، بما في ذلك الأدوات المستخدمة لتجاوز الحجب أو تأمين الاتصالات الرقمية.[19] ويتولى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات الإشراف على "تنفيذ التراخيص والتصاريح والأطر التنظيمية والقرارات".[20] وعلى غرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، لا يتمتع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بأي استقلالية فعلية عن السلطة التنفيذية.[21]

تُنفَّذ هذه القوانين الأربعة من خلال شبكة مؤسسية أوسع تشمل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وقطاع الأمن الوطني، والنيابة العامّة، والمحاكم. يتولى قطاع الأمن الوطني، وهو أحد القطاعات في وزارة الداخلية المعروف بانتهاكاته، مسؤولية الأمن الداخلي ويؤدي دوراً محورياً في جهود مكافحة الجرائم الإلكترونية والإرهاب.[22] قال حسن

.Freedom on the Net 2024: Egypt،Freedom House – Egypt: Freedom on the Net 2024

16 مسار، حجب مواقع الوِب في مصر "التكنيكات والقوانين"، 24 أيّار/مايو 2021، https://masaar.net/ar/حجب-مواقع-الوِب-في-مصر-التكنيكات-والق/.

17 قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، متاح عبر الرابط التالي: https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2015/09/Egypt_Anti-Terror_Law_Translation.pdf؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر- قانون مكافحة الإرهاب يقضي على الحقوق الأساسية"، 19 آب/أغسطس 2015، https://www.hrw.org/ar/news/2015/08/19/280313.

18 مسار، "تعديلات قانون تنظيم الاتصالات: قيود جديدة على استخدام وتشغيل معدات الاتصالات"، 1 أيّار/مايو 2023، https://masaar.net/ar/تعديلات-قانون-تنظيم-الاتصالات-قيود-جد/.

19 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026؛ "سمكس"، "بين حجب تطبيقات VPN المجانية واستخدام تقنية DPI في مصر: الرقابة أولاً"، 16 آب/أغسطس 2023، https://smex.org/ar/بين-حجب-تطبيقات-vpn-المجانية-واستخدام-ت/؛
مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "إنترنت بلا مراقبة.. كيف يمكن للحكومة المصرية إنهاء سياسة المراقبة الجماعية؟"، 3 حزيران/يونيو 2021، https://afteegypt.org/research/policy-papers/2021/06/03/22759-afteegypt.html؛ المادة 19، "مصر: قانون تنظيم الاتصالات" Egypt: Telecommunication Regulation Law، نيسان/أبريل 2015، https://www.article19.org/ar/resources/egypt-legal-analysis-telecommunications-law/.

20 الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، "التنظيم"، التاريخ غير مُحدَّد، https://www.tra.gov.eg/ar/التنظيم/.

21 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "سلسلة الإنترنت والقانون في مصر (الجزء الأول: مركزية الاتصالات)"، 29 حزيران/يونيو 2021، https://afteegypt.org/legislations/legislative-analysis/2021/06/29/23248-afteegypt.html.

22 "مصر: قتل مفترض خارج القضاء" https://www.hrw.org/ar/news/2025/05/14/egypt-apparent-extrajudicial-killings؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر: موجة من الملاحقات القضائية ضد حرية التعبير"، 29 آب/أغسطس 2024، https://www.hrw.org/

في مقابلته مع "سمكس": "نشهد توحيداً مستمراً وتكاملاً متزايداً بين منظومات الاتصالات والقانون والأمن في مصر".[23] وأضاف: "بات عدد الجهات التي يجري التعامل معها داخل الحكومة أقل". تعكس تصريحاته كيف تعمل هذه المؤسسات بشكلٍ متزايد من خلال مسارات متداخلة من التنظيم والتحقيق والملاحقة القضائية.

تساهم مركزية البنية التحتية للاتصالات في تعزيز هذا التقارب المؤسسي، وهي مسألةٌ سبق أن وثّقتها منظّمة "سمكس".[24] تمتلك شركة "المصرية للاتصالات" (Telecom Egypt)، المملوكة للدولة، معظم البنية التحتية للاتصالات في البلد.[25] ويتعين على مقدمي الخدمات، مثل "فودافون" (Vodafone) و"أورنج" (Orange)، استئجار حق الوصول إلى هذه البنية التحتية، فيما يُلزِم قانون تنظيم الاتصالات المشغلين بتوفير الإمكانات التقنية اللازمة لأجهزة الأمن القومي من أجل الوصول إلى الاتصالات وبيانات المستخدمين/ات.[26] ويحق للدولة أن تتصرف من جانب واحد إذا رفضت الشركات الخاصة المشغلة الامتثال.[27] ولا تُتاح لعامّة الناس العقود التي تنظّم معظم هذه الترتيبات، كما تغيب الشفافية عن طلبات الحكومة للوصول إلى البيانات. بالتالي، تضع هذه الدينامية شركات الاتصالات أمام معضلة مزدوجة: فقد يعرّضها الامتثال لطلبات الحكومة لخطر انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، في حين أن عدم الامتثال قد يزعزع علاقتها بالحكومة المصرية، أي قدرتها على الوصول إلى الأسواق المصرية.[28]

---

egypt-spate-free-speech-prosecutions/29/08/ar/news/2024.

23 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

24 "سمكس"، "الإنتاج والاختبار والنشر: عسكرة التكنولوجيا في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا"، 15 تمّوز/يوليو 2026، https://smex.org/ar/تقرير-جديد-حول-عسكرة-التكنولوجيا-في-م/.

25 إيجيبت إندبندنت، صحيفة: الجيش سيسيطر على 60% من الكيان الوطني للاتصالات في مصر Newspaper: Army will control 60% of Egypt's national entity for telecommunications، 11 أيّار/مايو 2015، https://www.egyptindependent.com/newspaper-army-will-control-60-egypt-s-national-entity-telecommunications/.

26 مورد الأطر القانونية للبلدان، مصر: تقديم المساعدة على الاعتراض القانوني للاتصالات في الوقت الفعلي Egypt: Provision of Real-time Lawful Interception Assistance، التاريخ غير مُحدَّد، https://clfr.globalnetworkinitiative.org/country/egypt/.

27 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026. ذا غارديان، "فودافون تقول إن السلطات المصرية أجبرتها على إرسال رسائل نصية مؤيدة لمبارك" Vodafone says Egyptian authorities forced it to send pro-Mubarak texts، 3 شباط/فبراير 2011، https://www.theguardian.com/world/2011/feb/03/vodafone-mubarak-text-messages؛ منظّمة الخصوصية الدولية، "واقع الخصوصية في مصر" State of Privacy in Egypt، 26 كانون الثاني/يناير 2019، https://privacyinternational.org/state-privacy/1001/state-privacy-egypt.

28 هيومن رايتس ووتش، "رسالة مفتوحة مشتركة إلى شركات وسائل التواصل الاجتماعي بشأن الرقابة في تركيا" Joint Open Letter to Social Media Companies on Censorship in Türkiye، 8 أيّار/مايو 2025، https://www.hrw.org/news/2025/05/08/joint-open-letter-social-media-companies-censorship-turkiye. هيومن رايتس ووتش، "حجب الإنترنت لإسكات المنتقدين"، 14 كانون الثاني/يناير 2020، https://www.hrw.org/ar/world-report/2020/country-chapters/337584.

تتعزز هذه الترتيبات القانونية والمؤسسية من خلال منظومة رقابية تتوسع باستمرار، مدفوعةً بأنظمة المراقبة والبرمجيات الخبيثة التي يتم شراؤها من شركات أوروبية. وقد وثّقت "سمكس" ومنظّمة "الخصوصية الدولية" (Privacy International) وغيرها من المنظّمات الحقوقية عمليات الشراء هذه، مشددةً في الوقت نفسه على التعتيم الذي يحيط بهذه العمليات.[29]

تعليقاً على هذه المسألة، صرّح حسن: "هناك فجوة هائلة [في المعلومات] عندما يتعلق الأمر باستيراد التكنولوجيا وتصديرها بين مصر و[الدول الغربية]".[30] وأضاف: "يتعرض المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في مصر لهجمات رقمية ومراقبة مستمرة باستخدام تكنولوجيا غربية لا تستعملها هذه الدول ضد مواطنيها". وتعكس تصريحاته مخاوف أوسع لدى المدافعين/ات عن الحقوق من أن تقنيات المراقبة التي تخضع لضمانات قانونية وتنظيمية مشددة في بلدانها الأصلية غالباً ما تُصدَّر إلى حكومات توفر ضمانات أضعف بكثير للحماية من إساءة استخدامها.[31] وتستخدم السلطات هذه التقنيات بشكل متكرر ضد النُقّاد المسالمين/ات، بمن فيهم/ن المقيمون/ات في الخارج.[32]

ولكنَّ الإطار القانوني الذي يُنظِّم الحياة الرقمية لا يمثل سوى إحدى جبهات القمع. ففي الفترة

---

29 إحسان يلماز، وعلي معموري، وشهرام أكبرزاده، ومحمد عمر، "انتشار الاستبداد في الفضاء السيبراني: كيف تتعلم مصر وتحاكي وتتعاون في مجال الاستبداد الرقمي" Authoritarian Diffusion in the Cyberspace: How Egypt Learns, Emulates, and Cooperates in Digital Authoritarianism، المركز الأوروبي لدراسات الشعبوية (ECPS)، 9 أيّار/مايو 2025، https://doi.org/10.55271/rp0097؛

"سمكس"، "بين حجب تطبيقات VPN المجانية واستخدام تقنية DPI في مصر: الرقابة أولاً"، 16 آب/أغسطس 2023، https://smex.org/ar/بين-حجب-تطبيقات-vpn-المجانية-واستخدام-ت/؛

أكسس ناو، "رسالة مفتوحة من منظّمات غير حكومية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته بشأن تصدير معدات المراقبة" Open NGO Letter to EU Member States and Institutions Regarding the Export of Surveillance Equipment، 11 تمّوز/يوليو 2017، https://www.accessnow.org/press-release/ngo-letter-to-eu-member-states-on-surveillance-exports/؛

منظّمة الخصوصية الدولية، "رجال الرئيس؟ داخل إدارة البحوث التقنية، اللاعب السري في البنية التحتية للاستخبارات في مصر"، 24 شباط/فبراير 2016، https://privacyinternational.org/sites/default/files/2017-12/egypt_reportArabic.pdf.

30 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

31 هيومن رايتس ووتش، "غض الطرف: إخفاق الاتحاد الأوروبي في منع تصدير تكنولوجيا المراقبة إلى منتهكي حقوق الإنسان" Looking the Other Way: EU Failure to Prevent Surveillance Exports to Rights Violators، 12 أيّار/مايو 2026، https://www.hrw.org/report/2026/05/12/looking-the-other-way/eu-failure-to-prevent-surveillance-exports-to-rights.

هيومن رايتس ووتش، "بلغاريا تسمح بتصدير أجهزة مراقبة إلى منتهكي حقوق الإنسان"، 18 حزيران/يونيو 2026، https://www.hrw.org/ar/news/2026/06/18/bulgaria-licensed-surveillance-exports-to-rights-violators؛

منظّمة العفو الدولية، "الاتفاق على اللائحة الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن المواد ذات الاستخدام المزدوج "فرصة ضائعة" لوقف تصدير أدوات المراقبة إلى الأنظمة القمعية" New EU Dual Use Regulation agreement 'a missed opportunity' to stop exports of surveillance tools to repressive regimes، 25 آذار/مارس 2021، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/03/new-eu-dual-use-regulation-agreement-a-missed-opportunity-to-stop-exports-of-surveillance-tools-to-repressive-regimes/.

32 أكسس ناو، "التجسس لقمع المعارضة: هجمة تصيد إلكتروني مأجورة تستهدف المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 8 نيسان/أبريل 2026، https://www.accessnow.org/mena-phishing-2026-ar/

نفسها التي شهدت هذه التطورات القانونية، وضعت السلطات المصرية إطاراً قانونياً ناظماً لعمل المجتمع المدني، لا يقل تقييداً، ولا سيما من خلال القانون المُنظِّم لعمل المنظّمات غير الحكومية.

البنية القانونية الناظمة للأنشطة اليومية لمنظّمات الحقوق الرقمية

صاغت السلطات المصرية "قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي"، أي القانون رقم 149 لسنة 2019، الذي يُعرف عموماً بـ "قانون الجمعيات الأهلية"، بهدف حظر مجموعة واسعة من الأنشطة الاعتيادية التي تضطلع بها منظّمات المجتمع المدني.[33] وأقر البرلمان عام 2019 نسخةً معدلةً من القانون ألغت عقوبات السجن التي كانت واردة في نسخة عام 2017، لكنها أبقت على القيود الصارمة التي لا تزال المنظّمات غير الحكومية تعاني منها حتى اليوم.[34] وقالت ليلى، وهي خبيرة رقمية مصرية مستقلة، في إشارةٍ إلى قانون الجمعيات الأهلية: "هكذا أغلقت مصر المجال أمام المجتمع المدني".[35]

بموجب قانون الجمعيات الأهلية، تواجه المنظّمات غرامات تصل إلى مليون جنيه مصري لمخالفة قواعد تجعل عملها شبه مستحيل إذا التزمت بها بالكامل.[36] لا يجوز للمنظّمات إجراء أبحاث ميدانية أو استطلاعات من دون إذن حكومي، في حين تحتفظ السلطات بصلاحيات واسعة لحل المنظّمات، وعزل مجالس إدارتها، وملاحقة موظفيها قضائياً بتهمة "الإضرار بالوحدة الوطنية" أو بالنظام العام.[37] ويُعد تلقي تمويل أجنبي من دون موافقة مسبقة مخالفةً قد تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد.[38]

33 اليوم السابع، "البرلمان يوافق نهائيا بأغلبية الثلثين على قانون تنظيم العمل الأهلى"، 15 تمّوز/يوليو 2019، https://www.youm7.com/story/2019/7/15/البرلمان-يوافق-نهائيا-بأغلبية-الثلثين-على-قانون-تنظيم-العمل-الأهلى/4334528.

34 هيومن رايتس ووتش، "مصر: قانون جديد سيسحق المجتمع المدني"، 2 حزيران/يونيو 2017، https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/02/304526؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر: قانون الجمعيات الأهلية الجديد يُجدد القيود الصارمة"، 24 تمّوز/يوليو 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/24/egypt-new-ngo-law-renews-draconian-restrictions.

35 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

36 منظّمة العفو الدولية، "مصر: قانون الجمعيات الأهلية يهدد بالقضاء على منظّمات حقوق الإنسان"، 30 أيّار/مايو 2017، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2017/05/egypt-ngo-law-threatens-to-annihilate-human-rights-groups/.

37 منظّمة العفو الدولية، "مصر: قانون الجمعيات الأهلية يهدد بالقضاء على منظّمات حقوق الإنسان"، 30 أيّار/مايو 2017، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2017/05/egypt-ngo-law-threatens-to-annihilate-human-rights-groups/.

38 هيومن رايتس ووتش، "مصر: قانون الجمعيات الأهلية الجديد يُجدد القيود الصارمة"، 24 تمّوز/يوليو 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/24/egypt-new-ngo-law-renews-draconian-restrictions.

اختارت بعض المنظّمات تقليص أنشطتها في مصر أو وقفها حتى قبل أن يقر البرلمان قانون الجمعيات الأهلية المُقيِّد لعام 2017. على سبيل المثال، أنهت "هيومن رايتس ووتش" طوعاً وجودها الميداني في مصر عام 2014، إذ أغلقت مكتبها في القاهرة الذي كانت تديره منذ عام 2007، وسحبت موظفيها وطلب تسجيلها كمنظّمة غير حكومية.[39] وربطت المنظّمة قرارها بـ "تقليص الحيز المتاح للمنظّمات المستقلة في مصر". كذلك، أغلقت منظّمات حقوقية بارزة أخرى مكاتبها المحلية أو نقلت برامجها الإقليمية إلى خارج مصر بعدما داهمت السلطات مكاتبها واعتقلت موظفيها بين العامَين 2011 و2015.[40] وقال حسن: "كان لدينا في السابق مئات النظراء، أما اليوم فلم يتبقَّ سوى عشرات، ولا يزال العدد يتراجع يوماً بعد يوم".[41]

وإلى جانب القوانين الناظمة للحوكمة الرقمية المذكورة أعلاه، يُطبِق قانون الجمعيات الأهلية الخناقَ على المجتمع المدني من الناحية القانونية. فالمنظّمات التي تتمكن من تجاوز القيود المفروضة على ما تنشره عبر الإنترنت تظل مضطرةً إلى مواجهة قيود أخرى تطال المواضيع التي تبحث فيها، والجهات التي تتعاون معها، وسُبُل تمويلها. أما منظّمات الحقوق الرقمية في مصر فتُواجِه القيود المفروضة على الفضاء الرقمي والمجتمع المدني معاً، ما يهدد قدرتها على الاستمرار.

الأثر على منظّمات الحقوق الرقمية

لخّص حسن الأثر التراكمي الذي خلّفته هذه البيئة القانونية والمؤسسية عليه وعلى زملائه خلال العقد الماضي قائلاً:

"تعرّض بعضنا للاختطاف والاعتقال، واقتُحمت منازلنا، كما أننا نواجه اضطهاداً سياسياً ودعاوى قضائية تُقام ضدنا بأعداد لا تُعد ولا تُحصى. ومُنع بعض زملائنا من السفر والوصول إلى حساباتهم/ن المصرفية. لقد أصبحنا أهدافاً ونتعرض لحملات تشهير ومراقبة. كذلك، لا نستطيع جمع التبرعات، إذ إن هامش عملنا مُقيَّد للغاية. ونعاني من إرهاقٍ نفسي شديد، فضلاً عن آثار نفسية هائلة. ليست بيئةً آمنةً... وقد

39 هيومن رايتس ووتش، أسئلة وأجوبة حول تقرير عمليات القتل الجماعي في مصر "حسب الخطة" Q&A: Egypt Mass Killings report "All According to Plan"، 1 تشرين الأوّل/أكتوبر 2014، https://www.hrw.org/news/2014/10/01/qa-egypt-mass-killings-report-all-according-plan.

40 إيمي أوستن هولمز، "المجتمع المدني من الإسكندرية إلى أسوان: استراتيجيات البقاء" Civil Society from Alexandria to Aswan: Survival Strategies، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، 31 أيّار/مايو 2018، https://timep.org/2018/05/31/civil-society-from-alexandria-to-aswan-survival-strategies/؛
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "بعد جلسة استماع بالبرلمان الأوروبي حول كارثة حقوق الإنسان في مصر الحكومة تحيل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للتحقيق"، 10 حزيران/يونيو 2015، https://eipr.org/press/2015/06/بعد-جلسة-استماع-بالبرلمان-الأوروبي-حول-كارثة-حقوق-الإنسان-في-مصر-الحكومة-تحيل-مركز؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر- تجدد الحملة القمعية على المنظّمات المستقلة"، 15 حزيران/يونيو 2015، https://www.hrw.org/news/2015/06/15/270278/ar.

41 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

كانت التجربة بالغة الصعوبة".[42]

من بين أوضح الأمثلة على تأثير هذه البيئة على منظّمات الحقوق الرقمية، تبرز حالة "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان"، وهي إحدى أهم المنظّمات العاملة في مجال الحقوق الرقمية وحرية التعبير في مصر، وقد أغلقت أبوابها في عام 2022 بعد 18 عاماً من العمل.[43] أمضى مُؤسِّسها، جمال عيد، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان وحائز على العديد من الجوائز، عقوداً في توثيق انتهاكات السلطات المصرية والدفاع عن حرية التعبير.[44] وقُبيل إغلاق الشبكة، منعت السلطات جمال عيد من السفر وجمّدت أصوله.[45] وأفاد بأن قوات الأمن المصرية، أو أفراداً يعملون بتوجيهٍ منها، اعتدوا عليه اعتداءً عنيفاً مرتين عام 2019.[46] واعتقلت السلطات عدداً من موظفي الشبكة، كما أعاقت قدرة جمال على استيفاء متطلبات قانون الجمعيات الأهلية بسبب تجميد أصوله.[47]

وجاء في بيان "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" بشأن إغلاقها ما يلي:

"في حين تواجه جميع منظّمات حقوق الإنسان المستقلة في مصر المضايقات والملاحقات والتهديدات، كان استهداف الأجهزة الأمنية "للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" شديداً وعدائياً بشكل خاص، وتراوح بين اعتقال أعضاء من فريق الشبكة، والسرقات، والاعتداءات الجسدية العنيفة، والاستدعاءات غير القانونية، وصولاً إلى محاولات تجنيد بعض الموظفين للعمل كمخبرين عن الشبكة، وذلك ضمن قائمة متزايدة من الانتهاكات والمضايقات".[48]

---

42 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

43 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "في غياب الحد الأدنى من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تقرر وقف نشاطها"، 10 كانون الثاني/يناير 2022، https://web.archive.org/web/20220110111041/https://www.anhri.info/?p=28614&lang=en.

44 مركز الخليج لحقوق الإنسان، "اختيار الحقوقي جمال عيد كمدافع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير لشهر أبريل/نيسان 2017"، 10 نيسان/أبريل 2017، https://www.gc4hr.org/ar/اختيار-الحقوقي-جمال-عيد-كمدافع-عن-حقوق/؛
فرونت لاين ديفندرز، "جمال عيد"، التاريخ غير مُحدَّد، https://www.frontlinedefenders.org/ar/profile/gamal-eid.

45 منظّمة العفو الدولية، "مصر: تجميد الأصول ذريعةٌ مشينة لإخماد أنشطة حقوق الإنسان"، 17 أيلول/سبتمبر 2016، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2016/09/egypt-asset-freeze-is-a-shameless-ploy-to-silence-human-rights-activism/

46 هيومن رايتس ووتش، "مصر: اعتداءات على حقوقي بارز"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/02/egypt-prominent-rights-defender-attacked.
هيومن رايتس ووتش، "مصر: اعتداء على ناشط حقوقي"، 30 كانون الأوّل/ديسمبر 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/12/30/337182.

47 هيومن رايتس ووتش، "مصر: اعتداءات على حقوقي بارز"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/02/egypt-prominent-rights-defender-attacked؛
هيومن رايتس ووتش، "مصر: اعتداء على ناشط حقوقي"، 30 كانون الأوّل/ديسمبر 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/12/30/337182.

48 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "أبرز حالات الاضطهاد والانتهاكات الصارخة التي تعرضت لها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وفريقها، والتي دفعتها إلى إعلان وقف نشاطها اعتباراً من اليوم، 10 كانون الثاني/يناير 2022 - The most

وواجه عدد كبير من العاملين/ات الآخرين/ات في مجال حقوق الإنسان في مصر عوائق إدارية قيّدت قدرتهم/ن على مواصلة عملهم/ن أو حالت دون ذلك تماماً.[49]

المضايقات عبر الإنترنت المدعومة من الدولة ضد منظّمات الحقوق الرقمية والناشطين/ات

وثّقت منظّمات حقوقية حملات تشهير وحالات خطاب كراهية صادرة عن وسائل إعلام خاضعة لسيطرة الدولة وجهات فاعلة عبر الإنترنت، باعتبارها شكلًا مُمَنهجاً من أشكال القمع ضد المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في مصر. غالباً ما تُصوِّر هذه الحملات المدافعين/ات عن الحقوق على أنهم خائنون أو عملاء لجهات أجنبية أو إرهابيون أو يشكّلون تهديداً للأمن القومي، وكثيراً ما تترافق مع المضايقات القضائية والاعتداءات الجسدية وغيرها من الأعمال الانتقامية.[50] وسلّطت ليلى الضوء على بُعد إضافي لهذا النمط المُوثَّق: غالباً ما تأتي هذه الحملات كمقدمة لإجراءات قمع قانونية وجسدية، ما يسهم في نزع الشرعية عن المستهدفين/ات، والحد من التعاطف الشعبي معهم/ن، وكسب التأييد للملاحقات القضائية اللاحقة.[51] وعلى حد تعبير ليلى: "علينا أن نربط بين النشاط عبر الإنترنت والقمع على أرض الواقع".[52]

توضح الحالات الموثّقة هذه العلاقة. على سبيل المثال، تعرّض المدافع عن حقوق الإنسان حسام بهجت، من "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، مراراً لحملات تشهير في وسائل

important instances of persecution and blatant violations that ANHRI and its team were subjected to which drove them to announce the suspension of their activities starting today, January 10, 2022، 10 كانون الثاني/يناير 2022، https://web.archive.org/web/20220110110211/https://www.anhri.info/?p=28606&lang=en؛
الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "في غياب الحد الأدنى من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تقرر وقف نشاطها"، 10 كانون الثاني/يناير 2022، https://web.archive.org/web/20220110110629/https://www.anhri.info/?p=28609.

49 بيان صادر عن الأمم المتحدة، "2025/AL EGY 10"، 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=30650.

50 مراسلون بلا حدود، "مصر: مذيعون في خدمة الحكومة يشنون حملات ضد الصحفيين"، 30 حزيران/يونيو 2022، https://rsf.org/ar/الموضوع/أشكال-العنف-ضد-الصحفيين؛
الأورومتوسطية للحقوق، "تهديدات بالقتل ضد مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بهي الدين حسن" Death threats against CIHRS Director, Bahey el-Din Hassan، 18 نيسان/أبريل 2018، https://euromedrights.org/publication/death-threats-against-cihrs-director-bahey-el-din-hassan/؛
فرونت لاين ديفندرز، "حملة تشويه تحرّض على العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر"، 29 أيّار/مايو 2017، https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/smear-campaign-incites-violence-against-human-rights-defenders-egypt-0 ؛
منظّمة العفو الدولية، "مصر: تشهير وتهديدات تطال منظّمة حقوقية ومديرها"، 26 شباط/فبراير 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/02/egypt-human-rights-group-and-its-director-threatened-and-smeared/.

51 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

52 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

الإعلام المؤيدة للحكومة، حيث تم تصوير المبادرة وعمل بهجت على أنهما يشكلان تهديداً للأمن القومي.[53] واستهدفت حملات مماثلة عبر الإنترنت المدافع البارز عن حقوق الإنسان بهي الدين حسن، إلى جانب ناشطين/ات مصريين/ات بارزين/ات آخرين/ات.[54] ولقد وثّقت منظّمات حقوقية على نطاق واسع كيف تستهدف "الجيوش الإلكترونية" المدعومة من الدولة المجتمعَ المدني المصري بشراسة عبر منصات التواصل الاجتماعي.[55] وفي عام 2020، أزالت منصة "إكس" (X) آلاف الحسابات المرتبطة بالحكومة المصرية ووسائل الإعلام المؤيدة لها.[56]

وَضَعَ "جمال"، وهو محامٍ مصري ومدافع عن حرية التعبير، هذه الممارسات في سياق استراتيجية سياسية أوسع، معتبراً أن الدولة تستخدم الحشود الرقمية ليس لمعاقبة منتقديها أو التشهير بهم/ن فحسب، بل أيضاً لبناء أساس اجتماعي للقمع.[57] ورأى أن السلطات في عهد السيسي عززت قدرتها على مراقبة الخطاب على الويب وتجريمه، إذ أتقنت كيفية توجيه الغضب الشعبي بعيداً عن إخفاقات الدولة ونحو النساء واللاجئين/ات والناشطين/ات وغيرهم/ن من الأشخاص الذين يمكن تصويرهم/ن على أنهم/ن "غير أخلاقيين/ات" أو غير موالين/ات. ويعمد المستخدمون/ات المؤيدون/ات للحكومة ومن ينصّبون أنفسهم/ن "مواطنين/ات شرفاء" إلى مهاجمة هؤلاء الأشخاص، ويبلّغون عن منشوراتهم/ن، ويتقدمون بشكاوى ضدهم/ن، ما يُنتج نموذجاً موجهاً من المشاركة العامّة، ينتقد فيه المستخدمون/ات بعضهم/ن بعضاً بدلاً من توجيه سِهام النقد نحو ممارسات الحكومة.

تدعم الأدلة المتاحة وجود هذا النمط الأوسع المتمثل في توظيف الحشود الرقمية لتغيير مسار الانتقادات الموجهة إلى ممارسات دولة معيّنة في مجال حقوق الإنسان، غير أنها لا تثبت أن كل

53 منظّمة العفو الدولية، "مصر: ضعوا حداً لحملة الانتقام المروعة ضد مجموعة حقوقية مصرية رائدة"، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2020/11/egypt-end-shocking-reprisal-campaign-against-leading-egyptian-rights-group/.

54 الأورومتوسطية للحقوق، "تهديدات بالقتل ضد مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بهي الدين حسن" Death threats against CIHRS Director, Bahey el-Din Hassan، 18 نيسان/أبريل 2018، https://euromedrights.org/publication/death-threats-against-cihrs-director-bahey-el-din-hassan/؛
فرونت لاين ديفندرز، "حملة تشويه تحرّض على العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر"، 29 أيّار/مايو 2017، https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/smear-campaign-incites-violence-against-human-rights-defenders-egypt-0 ؛
منظّمة العفو الدولية، "مصر: تشهير وتهديدات تطال منظّمة حقوقية ومديرها"، 26 شباط/فبراير 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/02/egypt-human-rights-group-and-its-director-threatened-and-smeared/.

55 مراسلون بلا حدود، "دمى الرئيس السيسي: مذيعون يُستخدَمون لشن حرب على الصحافة" President Sisi's Puppets: TV presenters used to wage war on journalism، 30 حزيران/يونيو 2022، https://rsf.org/en/egyptian-tv-presenters-who-smear-journalists-government-s-behest.

56 جوليان بورغر، "تويتر يحذف 20 ألف حساب مزيف مرتبط بحكومات السعودية وصربيا ومصر" Twitter deletes 20,000 fake accounts linked to Saudi, Serbian and Egyptian governments، ذا غارديان، 2 نيسان/أبريل 2020، https://www.theguardian.com/technology/2020/apr/02/twitter-accounts-deleted-linked-saudi-arabia-serbia-egypt-governments.

57 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع جمال، 18 حزيران/يونيو 2026.

حملة تشهير تُنفَّذ بتوجيهات حكومية.[58] تظهر أساليب مماثلة في العراق وتونس، وكذلك في بلدان أخرى من منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، مثل المغرب.[59]

لطالما ربطت منظّمات حقوقية بين مساعي الحكومة المصرية للسيطرة على الخطاب عبر الإنترنت والتهديدات السياسية التي يشكلها التنظيم عبر الإنترنت.[60] ثمة تحليلات نُشرت قبل ثورة عام 2011 ووثّقت مخاوف الحكومة المصرية من احتمال اندلاع "ثورة على منصة فيسبوك

58 مجتمع التحقق العربي (Arabi Facts Hub)، "مصر: هكذا قاد مقربون من الرئاسة حملة رقمية ضد إطلاق سراح علاء عبد الفتاح"، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، https://arabifactshub.com/ar/articles/details/4387؛
الأورومتوسطية للحقوق، "علاقات خطرة: وسائل التواصل الاجتماعي كأداة (منقوصة) للمقاومة في مصر" Dangerous liaisons: social media as a (flawed) tool of resistance in Egypt، 15 أيلول/سبتمبر 2020، https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2020/09/Study_on_social_media_in_Egypt.pdf؛
شهرام أكبرزاده وآخرون، "وسائل التواصل الاجتماعي ونظريات المؤامرة والاستبداد: بين الخبز والجغرافيا السياسية في مصر" Social media, conspiracy theories, and authoritarianism: between bread and geopolitics in Egypt، 4 آذار/مارس 2025، https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/19331681.2025.2474000#abstract؛
دانيا عقاد، "كشف: بعد سبع سنوات، كيف يقمع فيسبوك حرية التعبير في مصر" Revealed: Seven years later, how Facebook shuts down free speech in Egypt، ميدل إيست آي، 30 كانون الثاني/يناير 2018، https://www.middleeasteye.net/news/revealed-seven-years-later-how-facebook-shuts-down-free-speech-egypt؛
مختبر البحوث الجنائية الرقمية (DFRLab)، "حسابات مؤيدة للحكومة على تويتر تستهدف نقيب المهندسين المصريين" Pro-government Twitter accounts targeted head of Egyptian Engineers Syndicate، 19 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، https://dfrlab.org/2023/10/19/twitter-hashtags-egypt/.

59 فريدوم هاوس، "الحرية على الإنترنت 2024: تونس – أبرز التطورات، 1 حزيران/يونيو 2023 – 31 أيّار/مايو 2024" Freedom on the Net 2024: Tunisia, Key Developments, June 1, 2023 – May 31, 2024، https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-net/2024؛
ليلي فرودي، "خرجوا للاحتجاج، فهاجمتهم الشرطة على فيسبوك" They went out to protest. Then the police attacked them on Facebook، وايرد، 15 نيسان/أبريل 2021، https://www.wired.com/story/tunisia-police-facebook/؛
أحمد الراوي، وكريس تينوف، وبيتر كلاين، "التصيد الشبكي للصحفيين والمؤسسات الإخبارية الناقدة في العراق" The Networked Trolling of Critical Journalists and News Organizations in Iraq، Journalism and Media، الجزء 4، العدد 4، ص. 1130–1140، 2023، https://doi.org/10.3390/journalmedia4040072؛
دينا صادق وعلي شنروز، "حسابات مغربية مشبوهة على فيسبوك وتويتر تضخم محتوى ينتقد الصحفي عمر الراضي والبرلمان الأوروبي" Dubious Moroccan Facebook and Twitter accounts boost content critical of journalist Omar Radi and European Parliament، مختبر البحوث الجنائية الرقمية (DFRLab)، 11 أيّار/مايو 2023، https://dfrlab.org/2023/05/11/dubious-moroccan-facebook-and-twitter-accounts-boost-content-critical-of-journalist-omar-radi-and-european-parliament/.

60 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "العزلة.. قطع الاتصالات أثناء ثورة يناير 2011"، 17 نيسان/أبريل 2018، https://afteegypt.org/research/monitoring-reports/2018/04/17/15041-afteegypt.html؛
مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "قوانين جديدة.. عصا الدولة الغليظة للسيطرة على الإنترنت"، 4 أيلول/سبتمبر 2018، https://afteegypt.org/legislations/legislative-analysis/2018/04/09/15717-afteegypt.html؛
أكسس ناو، "بعد عامين على ميدان التحرير، لا تقدم في مجال الاتصالات والحقوق" Two years from Tahrir, no progress on telcos and rights، 25 كانون الثاني/يناير 2013، https://www.accessnow.org/two-years-from-tahrir-telecoms-still-lack-rights-respecting-principles/؛
أسامة دياب، "الحكومة المصرية تخشى ثورة عبر فيسبوك" Egyptian government fears a Facebook revolution، ذا غارديان، 21 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010، https://www.theguardian.com/commentisfree/2010/oct/21/egypt-facebook-revolution؛
أدريان شهباز، "بعد أربع سنوات، مصر تقضي على ثورة رقمية" Four Years On, Egypt Has Pulled the Plug on a Digital Revolution، فريدوم هاوس، 9 شباط/فبراير 2015، https://freedomhouse.org/article/four-years-egypt-has-pulled-plug-digital-revolution.

(Facebook)".[61] وذكرت الغالبية العظمى من المصريين/ات الذين أُجريت معهم/ن مقابلات تقريباً هذا التحليل.[62] قال فريد: "تريد الحكومة التحكم في الصورة التي تُقدَّم عنها إلى الخارج، لكن الأهم من ذلك أنها تخشى قدرة الناس على التنظيم الجماعي وتبادل الأفكار بحرية".[63] وأشار مَنْ أُجريت معهم/ن المقابلات أيضاً إلى حركة شباب 6 نيسان/أبريل وثورة عام 2011، معتبرين أن هاتين المحطتين عززتا لدى السلطات المصرية التصور بأن الفضاءات الرقمية قد تشكل تحدياً أمام سيطرة الدولة.[64]

وتمتد مساعي السيطرة على الانتقادات إلى خارج حدود مصر، ما يعكس اتجاهاً إقليمياً أوسع نحو القمع الرقمي العابر للحدود، بهدف الحد من تأثير الناشطين/ات والنُقّاد في المنفى.[65] في أيّار/مايو 2026، سعت السلطات المصرية إلى فرض حجب جغرافي على حسابات 12 معارضاً/ة مصرياً/ة يعيشون/شْنَ أساساً في المنفى.[66]

2. العراق/إقليم كردستان العراق

يُمثِّل العراق حالةً فريدة ضمن المشهد الإقليمي للاستبداد الرقمي، وقد أسهمت ظروف ما بعد النزاع بشكل كبير في رسم مَعالِم هذه الحالة. فأدت عقودٌ من الحرب والاحتلال بقيادة

61 أسامة دياب، "الحكومة المصرية تخشى من ثورة عبر فيسبوك" Egyptian government fears a Facebook revolution، ذا غارديان، 21 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010، https://www.theguardian.com/commentisfree/2010/oct/21/egypt-facebook-revolution.

62 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026.

63 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026.

64 أدريان شهباز، "بعد أربع سنوات، مصر تقضي على ثورة رقمية" Four Years On, Egypt Has Pulled the Plug on a Digital Revolution، فريدوم هاوس، 9 شباط/فبراير 2015، https://freedomhouse.org/article/four-years-egypt-has-pulled-plug-digital-revolution؛
PBS، "مواجهة مصر على فيسبوك" Egypt's Facebook Faceoff، 22 شباط/فبراير 2011، https://www.pbs.org/video/frontline-egypts-facebook-faceoff/؛
حركة شباب 6 نيسان/أبريل، "بقلم. عاطف إسماعيل: دولة العواجيز ورسائل جديدة إلى أبطال محمد محمود"، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، https://shabab6april.wordpress.com/2012/11/17/بقلم-عاطف-إسماعيل-دولة-العواجيز-ورسا/.

65 المنبر المصري لحقوق الإنسان، "القمع عبر المنصات: استهداف مصر رقمياً للمنفيين والمعارضين" Platformed Repression: Egypt's Digital Targeting of Exiles and Dissidents، 22 أيّار/مايو 2026، https://egyptianforum.org/en/platformedrepression/؛
القسط لحقوق الإنسان، "تحظر شركة ميتا وصول حسابات حقوقية إلى الجمهور في السعودية والإمارات"، 20 أيّار/مايو 2026، https://www.alqst.org/ar/post/meta-blocks-human-rights-accounts-from-reaching-audiences-in-saudi-arabia-and-the-uae.

66 المنبر المصري لحقوق الإنسان، "القمع عبر المنصات: استهداف مصر رقمياً للمنفيين والمعارضين" Platformed Repression: Egypt's Digital Targeting of Exiles and Dissidents، 22 أيّار/مايو 2026، https://egyptianforum.org/en/platformedrepression/.

الولايات المتحدة، في ظل استمرار نشاط الميليشيات، إلى نشوء جهاز دولة يعاني نقصاً في الموارد ويخضع، على مستوى عمله الفعلي وفي جوانب كثيرة، لجهات مسلحة غير حكومية لها أجنداتها وقدراتها الخاصة على إنفاذها.[67] وبين العامَيْن 2003 و2004، عمدت سلطة الائتلاف المؤقتة التي قادتها الولايات المتحدة إلى تفكيك عدد كبير من مؤسسات الدولة العراقية وإعادة إنشائها، ومنها هيئة الإعلام والاتصالات التي لا تزال قائمة حتى اليوم.[68] تُضفي هذه الديناميات طابعاً خاصاً على القمع الرقمي بطرق تختلف إلى حد كبير عن حملات القمع التي تُدار بصورة أكثر تنظيماً في مصر أو تونس.

استناداً إلى سبع مقابلات أُجريت مع ممثلين/ات عن المجتمع المدني وعاملين/ات في مجال الحقوق الرقمية في العراق، خلصت "سمكس" إلى أن الاستبداد الرقمي في العراق يُمارَس عبر ثلاثة مراكز قوى متداخلة ومتنافسة، وهي: حكومة مركزية ضعيفة في بغداد، وميليشيات وجهات مسلحة غير تابعة للدولة، وحكومة إقليم كردستان. يُولِّد هذا التشرذُم بيئةً تفتقر إلى مستوى التنظيم والتنسيق الذي تتسم به نظيراتها في المنطقة، ولكنها لا تقل عنها خطورة. ومع ذلك، أفاد مَنْ أُجريت معهم/ن المقابلات بأنهم/ن يتمتعون/ بهامش أوسع للعمل مقارنةً بنظرائهم/ن في مصر أو تونس، وخصوصاً في إقليم كردستان العراق. فبدلاً من استهداف منظّمات الحقوق الرقمية بصورة ممنهجة من خلال مزيج من الضغوط المرتبطة بالتسجيل، والملاحقات القضائية، والتدقيق في مصادر التمويل، والمراقبة، وحملات التشهير، غالباً ما تطال الضغوط في العراق الأفراد من المدافعين/ات والصحافيين/ات والمنظمين/ات بدرجات متفاوتة، في حين قد تظل المنظّمات التي يعملون ضمنها قائمةً بصورة رسمية.

ولكنَّ هامش العمل الأوسع نسبياً لا يعني أن منظّمات الحقوق الرقمية قادرة على التعبير بحرية. فقد تُواصِل المنظّمات عملها، في حين يواجه أفراد من المدافعين/ات الاعتقال والمضايقات وغيرها من الأعمال الانتقامية عندما يثير رأيهم/ن اهتماماً على الإنترنت. وحدد الأفراد الذين أُجريت معهم/ن المقابلات قضايا الجندر والجنسانية والفساد الحكومي والسياسيين والميليشيات على أنها مواضيع شديدة الحساسية بالنسبة إليهم/ن، سواء للعمل

67 رند الرحيم، "مهمة لم تكتمل: بناء الدولة في العراق منذ عام 2003" Unfinished Business: Nation-Building in Iraq Since 2003، المركز العربي واشنطن دي سي، 21 آذار/مارس 2023، https://arabcenterdc.org/resource/unfinished-business-nation-building-in-iraq-since-2003/

بول سالم وآخرون، "إحاطة خاصة: إرث العراق ودروسه ومساره المستقبلي بعد 20 عاماً على الغزو الأمريكي" Special Briefing: The legacy, lessons, and future course of Iraq 20 years since the U.S. invasion، معهد الشرق الأوسط، 20 آذار/مارس 2023، https://mei.edu/ar/commentary/special-briefing-legacy-lessons-and-future-course-iraq-20-years-us-invasion.

68 سلطة الائتلاف المؤقتة، "الأمر رقم 65 لسنة 2004: هيئة الإعلام والاتصالات العراقية" Coalition Provisional Authority Order Number 65: Iraqi Communications and Media Commission، 2004، https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20040320_CPAORD65.pdf

مجلس العلاقات الخارجية، "العراق: أوامر بريمر" Iraq: The Bremer Edicts، 27 كانون الثاني/يناير 2005، https://www.cfr.org/backgrounders/iraq-bremer-edicts

عليها أو التحدث عنها عبر الإنترنت.[69]

يُشكِّل النظام القانوني العراقي القديم، الذي يمنح السلطات صلاحيات تقديرية واسعة، عائقاً رئيسياً أمام العمل في مجال الحقوق الرقمية. وفي ظل غياب إطار حديث ومتكامل للجرائم الإلكترونية والحقوق الرقمية، لا تواجه المنظّمات دائماً بنيةً قانونيةً متطورةً من الناحية التقنية كتلك القائمة في مصر. وبدلاً من ذلك، تعمل ضمن منظومة أقل قابلية للتوقع، تجمع بين قوانين تعود إلى ما قبل عصر الإنترنت وممارسات متفاوتة في إنفاذها. ويُعتبر إقليم كردستان العراق بشكل عام أكثر تساهلاً من العراق الاتحادي في ما يتعلق بقدرة الناس على التعبير عبر الإنترنت، غير أن ذلك يبدو ناجماً عن ضعف آليات الإنفاذ، ومحدودية القدرات التقنية، ومنظومة للمراقبة الرقمية أقل تطوراً، لا إلى وجود ضمانات قانونية أقوى.

يوفر الدستور العراقي حمايةً رسمية لحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك التعبير "بكل الوسائل"، فضلاً عن حرية الصحافة والطباعة والإعلان والاجتماع والتظاهر.[70] ولكنَّ المادة 38 تشترط عدم إخلال هذه الحقوق بـ "النظام العام والآداب"، ما يتيح للسلطات مجالاً لتقييد حرية التعبير استناداً إلى مبررات غير دقيقة تتعلق بالأخلاق والأمن والنظام العام. ويفتقر العراق إلى قانونٍ خاص بحرية الرأي والتعبير، ما يتيح للسلطات تقييد هذا الحق استناداً إلى قوانين أخرى، رغم الضمانة الدستورية التي تكفله.[71]

وثّقت منظّمات حقوقية، من بينها "سمكس"، اعتماداً واضحاً على الاعتبارات الأخلاقية في القيود التي تفرضها السلطات على حرية التعبير عبر الإنترنت في كل من العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق.[72] وقال ديار، وهو خبير كردي في مجال حقوق الإنسان: "إن السلطات تبرر القيود تحت مسمى الأخلاق أو الأعراف أو المبادئ الدينية، ثم تستخدم هذه المفاهيم ضد مَنْ ينتقدونها أو يعارضونها".[73] وتحدّثَ عن بيئةٍ تُفرَض فيها القيود وفقاً لما هو "رائج"، إذ يُزعم أن

---

69 ديفيد غريتن، "سجن ناشط عراقي بسبب تغريدة "تسيء" إلى قوة ميليشياوية مدعومة من إيران" Iraqi activist jailed over tweet ‹insulting› Iran-backed militia force، بي بي سي، 7 كانون الأوّل/ديسمبر 2022، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-63890358

70 دستور جمهورية العراق لعام 2005، https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar

71 رشا خالد هلول، "حرية الرأي والتعبير للمرأة في العراق من منظور قانوني مدني" Freedom of Opinion and Expression for Women in Iraq from a Civil Legal Perspective، جمعية نساء بغداد، 4 أيّار/مايو 2024، https://bwa-iraq.org/freedom-of-opinion-and-expression-for-women-in-iraq-from-a-civil-legal-perspective/

72 زينب إسماعيل، "مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي يقوض الحريات وينتهك دستور البلاد"، "سمكس"، 3 آب/أغسطس 2023، https://smex.org/ar/مشروع-قانون-جرائم-المعلوماتية-العراق/
"سمكس"، "بيان مشترك: على السلطات العراقية أن توقف حملتها القمعية على حرية التعبير"، 3 آذار/مارس 2023، https://smex.org/ar/بيان-مشترك-السلطات-العراقية-منصة-بلغ/
صفاء عياد، "منصة "بلغ" العراقية "لمحاربة المحتوى الهابط" تثير الجدل"، "سمكس"، 13 شباط/فبراير 2023، https://smex.org/ar/منصة-بلغ-العراقية/

73 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026.

المسؤولين يراقبون وسائل التواصل الاجتماعي لرصد المحتوى الرائج والشائع، ويتحركون بسرعة إذا لم يعجبهم هذا المحتوى. وهذا يعرّض العاملين/ات على قضايا الجندر والجنسانية والعنف القائم على الجندر عبر الإنترنت لمخاطر أكبر بسبب ما يعبّرون عنه عبر الإنترنت.

يُتيح هذا النهج القائم على الاعتبارات الأخلاقية مجالاً للمقارنة مع مصر، رغم اختلاف الآليات التي يعمل بها النظامان. ففي مصر، تم دمج الرقابة على الأخلاق ضمن بنية قانونية ومؤسسية أكثر تماسكاً، أما في العراق، فتستند السلطات والجهات المتحالفة معها إلى الأخلاق والأعراف والمبادئ الدينية والقِيَم الأسرية، ضمن منظومة أكثر تشرذماً، لتصوير الانتقادات على أنها تهديد للمجتمع. وفي كلا السياقِيْن، تشكل انتهاكات "الأخلاق" حلقة وصل بين حملات التشهير الرقمية والعقوبات الرسمية.

الإطار القانوني الناظم لحرية التعبير والأنشطة الرقمية

يتألف الإطار القانوني في العراق من مزيج من القوانين، يعود معظمها إلى ما قبل عصر الإنترنت، بالإضافة إلى التشريعات الناظمة للإعلام، ومن بينها قانون العقوبات لعام 1969 وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2005. وتمنح هذه المنظومة للسلطات صلاحيات تقديرية واسعة لمعاقبة التعبير السلمي عبر الإنترنت، في حين تفتقر إلى قواعد واضحة لملاحقة الأضرار الرقمية الحديثة، بما في ذلك الابتزاز، و"مشاركة المعلومات الشخصية أو استقاؤها" (doxxing)، والقرصنة، والعنف القائم على الجندر عبر الإنترنت.[74] وقال "عمر"، وهو ناشط عراقي في مجال الحقوق الرقمية: "إن الطابع العام والواسع لهذه القوانين يعني أن السلطات العراقيةيمكنها استخدام القانون ضد أي شخص".[75]

لا يزال قانون العقوبات العراقي لعام 1969 إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة لضبط حرية التعبيرعبرالإنترنت، رغم أنه يعود إلى عقود سبقت ظهورالإنترنت.[76] وقد وثّقت منظّمات حقوقية، بما فيها "سمكس"، أن قانون العقوبات العراقي يتضمن أحكاماً غير دقيقة بشأن القذف والسب، تجرّم أفعالاً تُسيء إلى مفاهيم عامّة وواسعة مثل الدولة والحياء والآداب العامّة.[77]

74 هيومن رايتس ووتش، ""ممكن نستدعيك في أي وقت": حرية التعبير مهددة في العراق"، 15 حزيران/يونيو 2020، https://www.hrw.org/ar/report/2020/06/15/375258

75 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

76 قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، https://www.refworld.org/legal/legislation/natlegbod/1969/ar/103522

77 زينب إسماعيل، "مزيد من السيطرة: قانون الجرائم الإلكترونية المثير للقلق في العراق" More Control: Iraq's Alarming Cybercrime Law، "سمكس"، 3 آب/أغسطس 2023، https://smex.org/more-control-iraqs-alarming-cybercrime-law/

هيومن رايتس ووتش، ""ممكن نستدعيك في أي وقت": حرية التعبير مهددة في العراق"، 15 حزيران/يونيو 2020، https://www.hrw.org/ar/report/2020/06/15/375258

كذلك، وثّقت "سمكس" على نطاقٍ واسع استخدام السلطات في كل من العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق المواد 210 و226 و403 و433 و434 من قانون العقوبات ضد نُقّاد مسالمين/ات بسبب منشوراتهم/ن على وسائل التواصل الاجتماعي، بحجة أنها تهدد الأمن القومي.[78] وتتجلى الثغرات القانونية بشكل أوضح بالنسبة إلى النساء والفتيات،[79] إذ لا يستخدم قانون العقوبات العراقي مصطلح "التحرش" صراحةً، ما يضطر الناجيات والمدافعين/ات عن حقوقهن إلى الاستناد إلى أحكام تتناول الاعتداء أو الأفعال المخلة بالحياء أو الحشمة العامّة.[80]

يضيف قانون مكافحة الإرهاب العراقي لعام 2005 طبقةً إضافيةً من المخاطر التي تواجه منظّمات الحقوق الرقمية ومستخدمي/ات الإنترنت، نظراً إلى تعريفه الواسع للإرهاب والعقوبات المشددة التي ينص عليها.[81] ولا يتضمن القانون سوى ست مواد، لكنه يعرّف الإرهاب والجرائم التي تمس أمن الدولة بعبارات غامضة وغير دقيقة، تشمل الأفعال التي "تهدد الوحدة الوطنية" أو "استقرار" المجتمع.

وتقيد هذه البيئة القانونية غير المواكبة للتطورات الأخيرة عمل منظّمات الحقوق الرقمية من جانبَيْن. فهي تعرض المدافعين/ات والصحافيين/ات والعاملين/ات في المجتمع المدني لملاحقات قضائية انتقائية بسبب تعبيرهم/ن عبر الإنترنت، وفي الوقت نفسه تحد من قدرتهم/ن على تقديم دعم فعال للناجين/ات من الجرائم الإلكترونية، إذ لا يحدد الإطار القانوني بوضوح الجرائم الرقمية الحديثة أو معايير الأدلة الرقمية أو الضمانات الإجرائية. وصرحت "ياسمين"، وهي خبيرة عراقية في حقوق المرأة والسلامة الرقمية، بأن التعامل مع الجرائم الإلكترونية التي تُرتكب عبر تطبيق "تلغرام" (Telegram) مثلاً ينطوي على صعوبة خاصة لأن العراق لا يزال يعتمد على قانون العقوبات بدلاً من قانون للجرائم الإلكترونية مصمم بما يتناسب مع طبيعة الانتهاكات عبر الإنترنت. وأضافت أن روبوتات "تلغرام" وقنواته وشبكات تسريب البيانات انتشرت على نطاق واسع، لأنه "ليس هناك جهة تراقبها، ولا عقوبات واضحة على أعمالها".[82]

78 "سمكس"، "بيان مشترك: على السلطات العراقية أن توقف حملتها القمعية على حرية التعبير"، 3 آذار/مارس 2023، https://smex.org/joint-statement-iraqi-authorities-must-cease-their-chilling-crackdown-on-free-speech/

79 الشبكة العراقية للإعلام المجتمعي (INSM)، "دراسة إنسمية جديدة: الإطار القانوني والمؤسسي للعنف ضد النساء والفتيات الميسر بالتكنولوجيا في العراق"، كانون الثاني/يناير 2026، https://insm-iq.org/?p=2094

80 بان ليلى وبلسم مصطفى، "هاتفكِ سلاحكِ: عراقيات ضد التحرش"، جُمار، 19 تشرين الأوّل/أكتوبر 2022، https://jummar.media/ar/2022/10/19/هاتفكِ-سلاحكِ-عراقيات-ضد-التحرش/

81 قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005، متاح عبر الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/ar/v3/sherloc/legdb/legislationCollection.html?country=%22IRQ%22&lng=ar&title=%22Counter-Terrorism+Act+No.+13+%282005%29%22&tmpl=%22sherloc%22

82 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

إقليم كردستان العراق

يتمتع إقليم كردستان العراق بإطار قانوني خاص به، غير أن من أُجريت معهم/ن المقابلات اعتبروا/نَ أنه بدوره غير مواكب للتطورات ولا يُطبق بصورة متسقة. ويوفر قانون العمل الصحفي رقم 35 لسنة 2007 حمايةً رسميةً للعمل الصحفي، بما في ذلك حق الصحفي/ة في الحصول على المعلومات المرتبطة بالمصلحة العامّة ونشرها بعيداً عن أي خشية من التعرض للاعتقال.[83] كما ينص على فرض غرامات مالية على المخالفات المرتبطة بالتشهير في العمل الصحفي، بدلاً من الاعتقال أو الاحتجاز.[84] ويُلزم القانون حكومة إقليم كردستان بإبلاغ نقابة صحفيي كوردستان عند اتخاذ إجراءات قانونية بحق صحفي/ة إذا كانت القضية متصلة بعمله/ها المهني.

في الممارسة، غالباً ما تلتف سلطات حكومة إقليم كردستان على هذه الضمانات من خلال ملاحقة الصحافيين/ات بموجب قانون العقوبات لعام 1969، أو القانون رقم 21 لسنة 2003 المتعلّق بمكافحة الإرهاب، أو قانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات.[85] ويجيز قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات لعام 2008 فرض عقوبات بالسجن وغرامات على أفعال محددة بعبارات غير دقيقة، مثل التهديد أو الإهانة أو نشر معلومات كاذبة أو إفشاء الاتصالات الخاصة عبر الإنترنت، ما يوفر للسلطات منفذاً قانونياً يتيح لها اعتقال الأفراد واحتجازهم/ن بسببِ تعبيرٍ كان ليخضع لعقوبةٍ أخف بموجب قانون العمل الصحفي لعام 2007.[86] أما القانون الصادر في سنة 2003 والمتعلّق بمكافحة الإرهاب، الذي كثيراً ما يُستخدم ضد الصحافيين/ات، فيجيز فرض عقوبات تصل إلى السجن المؤبد على الأفعال المرتكبة بقصد المساس باستقرار إقليم كردستان العراق.[87]

---

83 إقليم كوردستان العراق، "قانون رقم (35) لسنة 2007: قانون العمل الصحفي في كوردستان"، 2007، https://legislation.krd/law-detail/?id=3844

84 شمال عقراوي، "برلمان إقليم كردستان العراق يقر قانوناً أكثر تساهلاً بشأن الإعلام" Parl't in Iraq's Kurdistan passes softer media law، رويترز، 23 أيلول/سبتمبر 2008، https://www.reuters.com/article/middleeastCrisis/idUSANW319038/

85 بالن عزت ميكا، "لماذا لا يُطبق قانون العمل الصحفي؟ ثغرات قانونية تدفع القضاة إلى قانون العقوبات" Why press law is not implemented? Legal gaps push judges to penal code، كركوك ناو، 15 آب/أغسطس 2021، https://kirkuknow.com/en/freePress/66285

إقليم كوردستان العراق، "قانون رقم (21) لسنة 2003"، 2003، https://legislation.krd/law-detail/?id=3058

إقليم كوردستان العراق، "قانون رقم (6) لسنة 2008: قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات في إقليم كوردستان ـ العراق"، 2008، https://legislation.krd/law-detail/?id=1774

86 وينثروب رودجرز، ""نوع من الجحيم للصحفيين": قانون في إقليم كردستان العراق كان يُفترض أن يضع حداً للانتهاكات الجنسية عبر الإنترنت، لكنه يُستخدم بدلاً من ذلك لسجن الصحفيين" 'A kind of hell for journalists': A law in Iraq's Kurdistan Region was supposed to stop sexist online abuse. Instead, it's being used to jail journalists، كولومبيا جورناليزم ريفيو، 6 نيسان/أبريل 2022، https://www.cjr.org/special_report/iraq-kurdistan-law-6.php

87 مجموعة مينا لحقوق الإنسان، "العراق: تصاعد حملة القمع على الحيز المدني" Iraq: the escalating crackdown on civic space، تمّوز/يوليو 2024، https://menarights.org/en/documents/iraq-escalating-crackdown-civic-space

والمفارقة أن قانون رقم 6 لم يُسن في الأصل كأداة لقمع الصحافة. فقد أفادت تقارير بأن مجموعات نسائية كردية دعمت هذا التشريع للتصدي للمضايقات والانتهاكات عبر الإنترنت التي كانت النساء والفتيات يتعرضن لها آنذاك.[88] ومع ذلك، ونظراً للصياغة غير الدقيقة، تعمد بعض الشخصيات النافذة والجهات حكومية إلى استخدامه ضد الصحافيين/ات والنُقّاد، في حين أن النساء والفتيات ما زلن يتعرضن للانتهاكات عبر الإنترنت.

صرّح بشدار حسن، وهو محامٍ مثّل صحفيين/ات خضعوا للملاحقة القضائية عام 2021 بموجب القانون الصادر في سنة 2003، لوسائل إعلام محلية بأن "السلطات تُقيم دعاوى قضائية ضد الصحافيين/ات بموجب القانون رقم 21 [قانون مكافحة الإرهاب] بهدف سجنهم/ن، لأنه إذا تمت محاكمتهم/ن بموجب قانون العمل الصحفي، فلا يواجهون سوى غرامات مالية".[89] ووصف أشخاص من ذوي الخبرة في إقليم كردستان العراق، ممن أُجريت معهم/ن مقابلات، لجوء السلطات إلى الثغرة القانونية نفسها.[90] وقال أيمن إن هذه المناورة القانونية تعكس سرديةً سياسيةً أوسع في العراق، تُصوَّر فيها حرية الصحافة وحرية التعبير، بشكلٍ متزايد، على أنهما تروجان "لأجندات أجنبية أو غربية".[91] ويتيح هذا التأطير للسلطات التعامل مع الانتقادات السلمية باعتبارها تهديداً للسيادة أو النظام العام، بما يبرر فرض عقوبات أشد من تلك التي يجيزها قانون العمل الصحفي لعام 2007.

لقد واجهت السلطات في كل من إقليم كردستان العراق والعراق الاتحادي صعوبةً في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. وأرجع "نبيل"، وهو صحفي كردي مستقل، هذه المشكلة في إقليم كردستان العراق إلى سنوات من الجمود السياسي. ففي الوقت الذي شهدت فيه السنوات الأخيرة توسعاً في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي وغيرها من الأدوات الرقمية، ظل إقليم كردستان العراق يعتمد على قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات لعام 2008، الذي وصفه بأنه "بدائي للغاية" "ولا يمكنه مواكبة تطورات هذا العصر".[92]

فرق صانعي السلام المجتمعية، "حرية التعبير تحت التهديد" Freedom of Expression Under Threat، 6 آذار/مارس 2021، https://cptik.org/reports/2021/3/3/freedom-of-expression-under-threat

88 وينثروب رودجرز، ""نوع من الجحيم للصحفيين": قانون في إقليم كردستان العراق كان يُفترض أن يضع حداً للانتهاكات الجنسية عبر الإنترنت، لكنه يُستخدم بدلاً من ذلك لسجن الصحفيين" 'A kind of hell for journalists': A law in Iraq's Kurdistan Region was supposed to stop sexist online abuse. Instead, it's being used to jail journalists، كولومبيا جورناليزم ريفيو، 6 نيسان/أبريل 2022، https://www.cjr.org/special_report/iraq-kurdistan-law-6.php

89 فرمان صادق، "القانون رقم 21: كابوس لحرية الصحافة" Law Number 21: Nightmare for freedom of press، كركوك ناو، 30 تمّوز/يوليو 2021، https://kirkuknow.com/en/freePress/66155

90 مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع نبيل، 14 أيّار/مايو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

91 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

92 مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع نبيل، 14 أيّار/مايو 2026.

وبالنظر إلى هذه القوانين مجتمعةً، فإنها توفر للسلطات في إقليم كردستان العراق أدوات لمعاقبة الصحافيين/ات والناشطين/ات والمستخدمين/ات العاديين/ات بسبب تعبيرهم/ن السلمي عبر الإنترنت، فيما تفتقر إلى الدقة التقنية اللازمة للتعامل مع الأضرار الرقمية.

الإطار القانوني الناظم للأنشطة اليومية لمنظّمات الحقوق الرقمية

لا يوجد في العراق قانون للجمعيات الأهلية يضيق الخناق على المجتمع المدني بالقدر الشامل الذي يفرضه قانون الجمعيات الأهلية المصري لعام 2019، أو يفرض عليه قيوداً واسعة النطاق كتلك التي يفرضها المرسوم بقانون عدد 54 في تونس.
وعلى المستوى الرسمي، يشكل القانون الاتحادي للمنظّمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010، وقانون المنظّمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق رقم 1 لسنة 2011، الإطارَيْن القانونييْن الرئيسييْن الناظمَيْن لعمل منظّمات المجتمع المدني. ويتيح هذان القانونان للمنظّمات غير الحكومية التأسيس وممارسة أنشطتها، لكنهما يمنحان الحكومة أيضاً صلاحيات رقابية واسعة.

وبدلاً من وجود قانون مركزي يحدد نهج الحكومة في السيطرة على المجتمع المدني، تعمل منظّمات الحقوق الرقمية في العراق ضمن منظومة أكثر تشرذماً وأقل إحكاماً. وتتولى هيئة الإعلام والاتصالات تنظيم البنية التحتية للإعلام والاتصالات في البلاد،[93] فيما تتولى وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية مراقبة الآداب على الإنترنت والمحتوى الرقمي.[94] ويمكن للمحاكم والهيئات الإدارية فرض غرامات مالية،[95] في حين يمكن لجهات مسلحة أو مرتبطة بأحزاب التدخل وشن اعتداءات خارج الأطر القانونية الواضحة.[96]

93 سلطة الائتلاف المؤقتة، "الأمر رقم 65 لسنة 2004: هيئة الإعلام والاتصالات العراقية" Coalition Provisional Authority Order Number 65: Iraqi Communications and Media Commission، 2004، https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20040320_CPAORD65.pdf

94 صفاء عياد، "منصة "بلغ" العراقية "لمحاربة المحتوى الهابط" تثير الجدل"، "سمكس"، 13 شباط/فبراير 2023، https://smex.org/ar/منصة-بلغ-العراقية/

95 زدرافكو ليوباس، "هيئة تنظيم الإعلام العراقية تعلق ترخيص "رويترز"" Iraqi Media Regulator Suspends Reuters Licence، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظّمة والفساد (OCCRP)، 15 نيسان/أبريل 2020، https://www.occrp.org/en/news/iraqi-media-regulator-suspends-reuters-licence

96 حيدر الموسوي، "حالة الحقوق الرقمية في العراق: قمع تعاوني بين السلطات وشركات التكنولوجيا!" The State of Digital Rights in Iraq: Collaborative Repression Between the Authorities and Technology Companies!، شبكة مادر (MADR Network)، 8 تمّوز/يوليو 2026، https://madr.network/the-state-of-digital-rights-in-iraq-collaborative-repression-between-the-authorities-and-technology-companies/

تؤدي هيئة الإعلام والاتصالات دوراً محورياً في هذا الإطار الذي ينظم العمل اليومي.[97] وقد أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة عام 2004 لتنظيم قطاعَي الإعلام والاتصالات، وهي تضم مجلساً للمفوضين، ومديراً عاماً، ولجنةً لجلسات الاستماع، ومجلساً للطعون، وهيئات استشارية.[98] وعلى الرغم من أن الأمر الذي أنشأ الهيئة ينص على استقلالها مالياً وإدارياً، فقد أثارت منظّمات حقوقية ومحللون/ات مراراً مخاوف بشأن خضوع قيادة الهيئة وتشكيلة مجلسها لتأثيرات سياسية، فضلاً عن تورطها في انتهاكات جسيمة للحقوق.[99]

أشار من أُجريت معهم/ن المقابلات إلى هيئة الإعلام والاتصالات باعتبارها من أهم الجهات الفاعلة في المشهد الرقمي في العراق، نظراً إلى قدرتها في توجيه الموارد التنظيمية والمالية والبشرية نحو الرقابة على وسائل الإعلام.[100] وتكتسي الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الهيئة أهميةً بالنسبة إلى منظّمات الحقوق الرقمية، رغم أنها لا تُعد "جهات بث" بالمعنى المتعارف عليه. إذ يمكن للهيئة تعليق البرامج السياسية، وفرض غرامات على وسائل الإعلام، وفرض قيود على شخصيات إعلامية، وسحب التراخيص أو التهديد بسحبها.[101] وتؤدي هذه التدابير إلى تضييق الحيز العام المتاح أمام منظّمات الحقوق الرقمية من دون حظرها رسمياً.

---

97 "سمكس"، "رسالة مفتوحة إلى هيئة الإعلام والاتصالات العراقية: يجب سحب مشروع لائحة تنظيم المحتوى الرقمي وحماية حرية التعبير على الإنترنت"، 20 آذار/مارس 2023، https://smex.org/ar/رسالة-مفتوحة-إلى-هيئة-الإعلام-والاتصالات-العراقية-يجب-سحب-مشروع-لائحة-تنظيم-المحتوى-الرقمي-وحماية-حرية-التعبير-على-الإنترنت/

98 سلطة الائتلاف المؤقتة، "الأمر رقم 65 لسنة 2004: هيئة الإعلام والاتصالات العراقية" Coalition Provisional Authority Order Number 65: Iraqi Communications and Media Commission، 2004، https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20040320_CPAORD65.pdf

99 جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، "عقد من الانتهاكات الدستورية الجسيمة: تقرير المرصد الإعلامي عن انتهاكات هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، 2010–2020" A Decade of Dire Constitutional Violations: Media Observatory Report on the Violations of the National Communications and Media Commission of Iraq, 2010–2020، 30 تمّوز/يوليو 2020، https://pfaa-iq.com/wp-content/uploads/CMC.pdf
شفق نيوز، "جمعية للدفاع عن حرية الصحافة تنتقد هيئة الإعلام والاتصالات العراقية على خلفية 28 عقوبة بحق وسائل الإعلام" Press freedom group criticizes Iraq's CMC over 28 media sanctions، 31 أيّار/مايو 2026، https://shafaq.com/en/society/Press-freedom-group-criticizes-Iraq-s-CMC-over-28-media-sanctions
فريدوم هاوس، "العراق: أبرز التطورات، 1 حزيران/يونيو 2023–31 أيّار/مايو 2024" Iraq: Key Developments, June 1, 2023– May 31, 2024، https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-net/2024

100 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

101 المرصد العراقي لحقوق الإنسان، "هيئة الإعلام والاتصالات تحظر محللين سياسيين وتحذر وسائل إعلام" CMC Bans Political Commentators and Warns Media Outlets، 6 نيسان/أبريل 2026، https://iohriq.org/191-.html
زدرافكو ليوباس، "هيئة تنظيم الإعلام العراقية تعلق ترخيص "رويترز"" Iraqi Media Regulator Suspends Reuters Licence، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظّمة والفساد (OCCRP)، 15 نيسان/أبريل 2020، https://www.occrp.org/en/news/iraqi-media-regulator-suspends-reuters-licence
شفق نيوز، "العراق يحظر محللاً سياسياً ويفرض عقوبات على قناتَيْن تلفزيونيتَيْن" Iraq bans political analyst, penalizes two TV channels، 24 حزيران/يونيو 2026، https://shafaq.com/en/society/Iraq-bans-political-analyst-penalizes-two-TV-channels
شفق نيوز، "هيئة تنظيم الإعلام تغرم ثلاثة مقدمي برامج رياضية عراقيين بأكثر من 11 ألف دولار" Media regulator fines three Iraqi sports presenters $11K+، 2 تمّوز/يوليو 2026، https://shafaq.com/en/society/Media-regulator-fines-three-Iraqi-sports-presenters-11K

كما حاولت هيئة الإعلام والاتصالات توسيع نطاق سلطتها ليشمل حرية التعبير عبر الإنترنت بشكل مباشر. فقد ألزم مشروع لائحة تنظيم المحتوى الرقمي الذي تسرب عام 2023 الهيئةَ بمراقبة جميع أشكال المحتوى الرقمي المنشور أو المروج له أو المُعلِن عنه بأي وسيلة.[102] كذلك، منح المشروع الهيئةَ صلاحية إبلاغ الجهات القضائية أو الأمنية بالمحتوى الذي تعتبره خطراً أو حساساً، ومخاطبة الجهات الرسمية لحجب الصفحات، وحذف المحتوى في الحالات المتعلّقة بالأمن القومي أو الصحة العامّة أو غيرها من العناوين العريضة. وبالنسبة إلى منظّمات الحقوق الرقمية، تترتب على مشروع اللائحة هذا تبعات كبيرة بشكل خاص. فهو لا يقتصر على تنظيم حرية التعبير بعد نشر المحتوى، بل يفرض أيضاً تسجيل المساحات الإلكترونية التي تنشر من خلالها هذه المنظّمات أبحاثها وتوثق الانتهاكات وتحشد الضغط الشعبي، وإخضاعها للمراقبة، مع إمكانية إزالتها.

وقال أيمن إن منظمته شاركت في مشاورات خلال مرحلة مبكرة من عملية صياغة مشروع اللائحة، وإن هذه التجربة خلّفت لديه شعوراً بخيبة الأمل. وأضاف أن المشرعين المشاركين في عملية الصياغة لم يكونوا على دراية كافية بالأمن السيبراني، وأنهم سعوا إلى صياغة تشريع بأوسع نطاق ممكن.[103] كما انتقدت "سمكس" ومنظّمات حقوقية أخرى مشروع لائحة تنظيم المحتوى الرقمي الذي أعدته هيئة الإعلام والاتصالات، معتبرةً أن الهيئة لا تملك صلاحية تجريم المحتوى الرقمي أو فرض عقوبات على مستخدمي/ات الإنترنت بهذا النطاق الواسع.[104] ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير، لا يزال مشروع اللائحة قيد النظر.

محاولات متكررة لإقرار قانون للجرائم الإلكترونية

يناقش العراق منذ أكثر من عقد تشريعاً بشأن الجرائم الإلكترونية من دون أن يقره. وكان البرلمان قد نظر للمرة الأولى في مشروع قانون جرائم المعلوماتية عام 2011، ثم سحبه عام 2013 بعد معارضة متواصلة من المجتمع المدني، من غير أن يستكمل إجراءات سحبه رسمياً.[105] وعادت نسخ منقحة من مشروع القانون إلى البرلمان للقراءة في عامَي 2019 و2020، ثم طُرحت مجدداً في عامَي 2022 و2023، لكنها عُلقت مراراً بعدما حذرت منظّمات حقوقية من أن مشاريع القانون تتضمن جرائم محددة بعبارات غير دقيقة وعقوبات مشددة.[106]

---

102 "سمكس"، "رسالة مفتوحة إلى هيئة الإعلام والاتصالات العراقية: يجب سحب مشروع لائحة تنظيم المحتوى الرقمي وحماية حرية التعبير على الإنترنت"، 20 آذار/مارس 2023، https://smex.org/ar/رسالة-هيئة-الإعلام-والاتصالات-العراق/

103 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

104 "سمكس"، "رسالة مفتوحة إلى هيئة الإعلام والاتصالات العراقية: يجب سحب مشروع لائحة تنظيم المحتوى الرقمي وحماية حرية التعبير على الإنترنت"، 20 آذار/مارس 2023، https://smex.org/ar/رسالة-هيئة-الإعلام-والاتصالات-العراق/

105 بيان مشترك لمنظّمات المجتمع المدني، "العراق: دعوة لسحب مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي يقوض بشدة الحق الأساسي في حرية التعبير"، 1 آذار/مارس 2019، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/9944/2019/ar/

106 مجموعة مينا لحقوق الإنسان، "مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد في العراق لا يزال يتضمن أحكاماً إشكالية

عادت هذه القضية إلى الواجهة خلال إجراء "سمكس" الأبحاث الخاصة بهذا التقرير. ففي 6 تمّوز/يوليو 2026، أنهى مجلس النواب القراءة الأولى لمقترح جديد لـ"قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات".[107] وتشير التحليلات الأولية للمقترح لعام 2026 إلى أنه يتضمن بعض الأحكام الرامية إلى التصدي لأضرار فعلية، من بينها الابتزاز والاحتيال وانتهاك حرمة الحياة الخاصة. ولكنها تُحذّر في الوقت نفسه من أن المقترح لا يزال يتضمن عبارات غير دقيقة وعقوبات تصل إلى السجن المؤبد، فضلاً عن احتمال أن يؤدي ذلك إلى تداخُلٍ في الصلاحيات بين المركز الوطني للأدلة الرقمية وهيئة الإعلام والاتصالات والأجهزة الأمنية.[108] ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يعلن مجلس النواب عن موعدٍ للقراءة الثانية.

أمام هذا الواقع، تجد منظّمات الحقوق الرقمية نفسها في موقفٍ صعب. فالعراق بحاجة

تقيد الحريات الأساسية" Iraq's New Draft Law on Combating Cybercrimes Still Contains Problematic Provisions Restricting Fundamental Freedoms، 1 كانون الأوّل/ديسمبر 2020، https://www.menarights.org/en/articles/iraqs-new-draft-law-combating-cybercrimes-still-contains-problematic-provisions

هيومن رايتس ووتش، "العراق: ينبغي إلغاء مشروع قانون يقيد حرية التعبير"، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/11/25/377136

كريستن سيبالد، "البرلمان العراقي يعلق مشروع قانون صارماً للجرائم الإلكترونية" Iraq Parliament Suspends Draconian Cybercrimes Bill، هيومن رايتس ووتش، 7 أيّار/مايو 2021، https://www.hrw.org/news/2021/05/07/iraq-parliament-suspends-draconian-cybercrimes-bill

صفاء عياد، "قانون جرائم المعلوماتية في العراق: مُعلق إلى حين؟"، "سمكس"، 14 حزيران/يونيو 2022، https://smex.org/ar/قانون-جرائم-المعلوماتية-العراق-معلق/

منظّمة العفو الدولية، "العراق: مشروعا قانونين يهددان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي"، 18 تمّوز/يوليو 2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/07/iraq-draft-laws-threaten-rights-to-freedom-of-expression-and-peaceful-assembly/

107 بعد القراءة الأولى لنسخة القانون لعام 2026، وجه رئيس مجلس النواب لجنة الأمن والدفاع إلى التشاور مع جهاز الأمن الوطني وشبكة الإعلام العراقي وجهاز المخابرات قبل تقديم نص منقح للقراءة الثانية. وفي 26 تمّوز/يوليو، كانت اللجنة لا تزال تراجع المقترح مادةً بمادة، وأعلنت عن خطط لإجراء مشاورات أوسع مع الأجهزة الأمنية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. انظر: مجلس النواب العراقي، "مجلس النواب ينهي قراءة اربعة مقترحات قوانين"، 6 تمّوز/يوليو 2026، https://iq.parliament.iq/blog/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%82/

مجلس النواب العراقي، "قرارات وتوصيات الجلسة (1) الإثنين / 6 تموز /2026"، 6 تمّوز/يوليو 2026، https://iq.parliament.iq/blog/قرارات-و-توصيات-الجلسة1--الإثنين-ثنين6--ت/

قناة التغيير الفضائية، "لجنة الأمن والدفاع النيابية تناقش مقترح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، 26 تمّوز/يوليو 2026، https://altaghier.tv/2026/07/26/لجنة-الأمن-والدفاع-النيابية-تناقش-مقت/

108 مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية، "ورقة تقدير موقف ورأي قانوني في مسودة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العراقي لعام 2026"، 12 تمّوز/يوليو 2026، https://insm-iq.org/?p=2314

هشام كاظم، "توسيع الاشتباه بدل التنظيم.. قراءة وتفسير وتنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية في العراق"، جُمار، 9 حزيران/يونيو 2026، https://jummar.media/ar/2026/06/09/توسيع-الاشتباه-بدل-التنظيم-قراءة-و/

الساعة، "تحذيرات من نصوص "فضفاضة" في مشروع قانون جرائم تقنية المعلومات"، 4 تمّوز/يوليو 2026، https://alssaa.com/post/show/55583-تحذيرات-من-نصوص-فضفاضة-في-مشروع-قانون-جرائم-تقنية-المعلومات

المدى، "مرصد: غرامات تصل إلى 35 مليون دينار في قانون جرائم تقنية المعلومات"، 5 تمّوز/يوليو 2026، https://almadapaper.net/442030/

ماسة إلى قوانين قادرة على التصدي للجرائم الإلكترونية الفعلية. ولكن، من دون وجود تعريفات دقيقة وضمانات قضائية ومشاركة فاعلة من المجتمع المدني، قد لا تؤدي التشريعات الجديدة بشأن الجرائم الإلكترونية سوى إلى إضفاء طابع رسمي على النهج الفضفاض والعقابي نفسه الذي يحكم أساساً حرية التعبير عبر الإنترنت.

القيود التي تفرضها الدولة على وصول عامّة الناس إلى المواقع والتطبيقات

لجأت السلطات العراقية في بعض الأحيان إلى تدابير واسعة وعشوائية لتقييد وصول عامّة الناس إلى الفضاء الرقمي، بما في ذلك قطع الإنترنت، وحظر التطبيقات، وفرض قيود على "نظام أسماء النطاقات" (DNS). ولا تستهدف هذه التدابير منظّمات الحقوق الرقمية بصورة مباشرة، لكنها تعطل البنية التحتية للاتصالات نفسها التي تعتمد عليها هذه المنظّمات لتوثيق الانتهاكات والوصول إلى المعلومات والتواصل.

يتمثل المثال الأكثر تكراراً على هذه التدابير في قطع الإنترنت خلال فترات الامتحانات الوطنية، بحجة منع تسريب أسئلة الامتحانات والغش.[109] غير أن الحكومة عطلت الوصول إلى الإنترنت لأسباب أخرى أيضاً، بما في ذلك خلال حركة الاحتجاجات عام 2019، حين حجبت السلطات معظم منصات التواصل الاجتماعي، ثم قطعت الوصول إلى الإنترنت على نطاق أوسع لعرقلة تحركات المتظاهرين/ات، بذريعة الأمن القومي.[110]

وتطبق السلطات العراقية نهجاً مماثلاً في ما يتعلق بالوصول إلى المنصات. ففي آب/أغسطس 2023، حجبت وزارة الاتصالات تطبيق "تلغرام"، مشيرةً إلى اعتبارات تتعلق بالأمن الوطني وضرورة حماية البيانات الشخصية للمستخدمين/ات، بعد تسريب بيانات خاصة بمؤسسات الدولة والمواطنين/ات. ورفعت الحكومة الحجب بعد أيام، بعدما استجابت "تلغرام" لمتطلبات الجهات الأمنية. وفي أيّار/مايو 2026، أعلنت هيئة الإعلام والاتصالات رفع حجب منفصل لتطبيق "تلغرام"، بعدما تعهدت إدارة التطبيق بالامتثال للمتطلبات التنظيمية العراقية المتعلّقة بالإشراف على المحتوى وحماية المستخدمين/ات والالتزام بالأطر القانونية النافذة في العراق. وفي المقابل، قال أحد أعضاء مجلس النواب إن لجنته لا تزال تنتظر توضيحاً لأسباب

109 صفاء عياد، "هل سيقطع العراق الإنترنت خلال فترة امتحانات 2024؟" Will Iraq shut down the internet during the 2024 exams period?، "سمكس"، 3 حزيران/يونيو 2024 https://smex.org/will-iraq-shut-down-the-internet-during-the-2023-exams-period/

"سمكس" وآخرون، "#لا_لقطع_الإنترنت_خلال_الامتحانات: رسالة مفتوحة للسلطات العراقية لمطالبتها بعدم قطع الإنترنت خلال الامتحانات المدرسية"، 8 أيّار/مايو 2024، https://smex.org/ar/قطع_الإنترنت-رسالة-مفتوحة-العراق/

110 مهدي أحمد، "انتهاكات الحقوق الرقمية للعراقيين في احتجاجات تشرين: قطع الإنترنت وحجب المنصات وتفتيش الهواتف"، "أنسم"، 2 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://insm-iq.org/?p=2030

حجب التطبيق في الأساس.[111]

أما سلطات حكومة إقليم كردستان فلم تحظر تطبيق "تلغرام" في عام 2023 ولا في عام 2026.[112]

كما هددت السلطات العراقية مراراً بحجب تطبيق "تيك توك" (TikTok). ففي عام 2024، طلبت وزيرة الاتصالات هيام الياسري من مجلس الوزراء حجب التطبيق، متهمةً إياه بأنه "يساهم بشكل كبير في تفكك النسيج المجتمعي العراقي"، وأنه لا يقدم أي فائدة علمية أو تعليمية.[113] وكان حيدر حمزوز، المدير التنفيذي لشبكة "أنسم"، قد صرح في حديث مع "سمكس" إن الحجب المقترح يبدو محاولةً من الحكومة لإخضاع المنصة وإجبارها على التجاوب مع مطالبها المتعلّقة بالإشراف على المحتوى وحذف المحتوى، لا سيما عندما ترى أن المحتوى المنشور على "تيك توك" لا يتماشى مع العادات والتقاليد في العراق.[114]

أعلنت الحكومة العراقية في مطلع عام 2025 عن عزمها حجب خوادم "نظام أسماء النطاقات" التابعة لشركة "غوغل"(Google) في البلاد. ورداً على الانتقادات، قالت وزارة الاتصالات إنها لا تحجب أي موقع بناءً على أمزجة أو اجتهادات شخصية، إنما تنفيذاً لما يردها رسمياً من مؤسسات الدولة المعنية.[115] كما أن موقعَي "4 شان" (4chan) و"أنترنت أركايف" (Internet Archive)، وهما من أبرز المنصات العامّة لتبادل المعلومات والنقاش، محجوبان أساساً، إلى جانب مواقع إلكترونية عالمية أخرى.[116]

تتمتع البنية التحتية للإنترنت في إقليم كردستان العراق باستقلالية كبيرة عن العراق

---

111 روداو، "العراق يرفع حظر تلغرام بعد موافقة المنصة على الامتثال للمتطلبات التنظيمية" Iraq to lift ban on Telegram after platform agrees to regulatory conditions، 9 أيّار/مايو 2026، https://www.rudaw.net/english/categories/iraq/957078

112 نت بلوكس، "تقييد الوصول إلى تلغرام في العراق على خلفية تسريب بيانات شخصية" Telegram restricted in Iraq over personal data leaks، 6 آب/أغسطس 2023، https://netblocks.org/reports/telegram-restricted-in-iraq-over-personal-data-leaks-9AkJ4o8D
شفق نيوز، "خلل "مجهول" يتسبب بتوقف تطبيق تلغرام في مدن عراقية"، 3 نيسان/أبريل 2026.

113 شفق نيوز، "خاص.. العراق يتحرك لحجب تطبيق تيك توك"، 25 آذار/مارس 2024، https://shafaq.com/ar/مجتمع/الياسري-لشفق-نيوز-قدمنا-طلبا-لى-مجلس-الوزرا-لحجب-تطبيق-تيك-توك

114 صفاء عياد، "حرية التعبير في العراق بخطر أكبر مع تلويح السلطات العراقية بحجب تيك توك"، "سمكس"، 2 أيّار/مايو 2024، https://smex.org/ar/العراق-حجب-تيكتوك/

115 زينب إسماعيل وراغب غندور، "ماذا يعني أن تحجب الحكومة العراقية نظام أسماء النطاقات (DNS) التابع لـ"غوغل"؟"، "سمكس"، 5 شباط/فبراير 2025، https://smex.org/ar/تحجب-الحكومة-العراقية-نظام-أسماء-النط/

116 إنتلي نيوز، "العراق يحجب 4chan في أحدث حملة لتقييد الإنترنت" Iraq blocks 4chan in latest internet crackdown، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، https://www.intellinews.com/iraq-blocks-4chan-in-latest-internet-355802/crackdown-

الاتحادي.[117] ونتيجةً لذلك، تظل بعض المواقع الإلكترونية محجوبةً في العراق الاتحادي، فيما يمكن الوصول إليها في إقليم كردستان العراق.[118]

تحول رقمي بطيء في العراق وإقليم كردستان العراق

في حين لا تزال الأطر القانونية الناظمة للتعبيرعبرالإنترنت وعمل منظّمات الحقوق الرقمية غير مواكبة للتطورات، ولا يجري تحديثها بالسرعة المطلوبة، أفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات بأن السلطات العراقية وحكومة إقليم كردستان تمضيان تدريجياً في التحول الرقمي للبنية التحتية للدولة، على نحو يثير تساؤلات جديدة تتعلق بالحقوق الرقمية.[119] ويبرز هذا التحول بشكل أوضح في إقليم كردستان العراق، حيث تطرح الحكومة الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية باعتباره جزءاً من أجندة أوسع للتحديث.[120]

وصف "نبيل" مبادرات الحكومة الإلكترونية في إقليم كردستان العراق بأنها خطوات أولية، لكنها مهمة لتحقيق الحوكمة الرقمية. وقال إنه، مقارنةً بما كان عليه الوضع قبل ثلاث إلى خمس سنوات، حين كانت معظم الأعمال الحكومية لا تزال تعتمد على الملفات الورقية والإجراءات التي تتطلب الحضور الشخصي، بات بإمكان المواطنين/ات اليوم الوصول إلى منصات رقمية للحصول على بعض الخدمات الحكومية.[121] لكنه شدد أيضاً على أن الأنظمة التقليدية لا تزال قائمة، وأن الموظفين/ات الحكوميين/ات والمواطنين/ات يحتاجون إلى مزيد من التوعية والتدريب قبل أن يتسنى تطبيق الحوكمة الرقمية بشكل شامل.

يُسلط تحليل "أنسم" للحكومة الإلكترونية والخصوصية في إقليم كردستان العراق الضوء على أحد المخاطر الرئيسية.[122] ففي ظل اعتماد الخدمات العامّة بشكلٍ متزايد على الهوية الرقمية،

---

117 أمير الدجيلي، "الرقابة على الإنترنت في العراق وتأثيرها على المحتوى المفيد" Internet Censorship in Iraq and Its Impact on Useful Content، "جمعية الإنترنت" (Internet Society)، 9 تمّوز/يوليو 2026، https://pulse.internetsociety.org/en/blog/2026/07/internet-censorship-in-iraq-and-its-impact-on-useful-content/

118 دانا طيب منمي، "العراق يحجب ما لا يقل عن 400 موقع إباحي" Iraq blocks at least 400 pornographic websites، "العربي الجديد"، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، https://www.newarab.com/news/iraq-blocks-pornographic-websites

119 مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع نبيل، 14 أيّار/مايو 2026.

120 تُظهر مبادرات عدة، مثل بوابة خدمات حكومة إقليم كردستان، ومنصة "شفافيات" (Shafafiat)، و"كورد باس" (KurdPass)، ورقمنة خدمات الهوية الوطنية وجوازات السفر، التحول التدريجي في إقليم كردستان العراق نحو الحكومة الإلكترونية. انظر: حكومة إقليم كردستان العراق، "استراتيجية التحول الرقمي" Strategy for Digital Transformation، التاريخ غير مُحدَّد، https://gov.krd/dxs/ ؛ "أنسم"، "بياناتنا... لمن السيطرة؟ الحكومة الإلكترونية والخصوصية في إقليم كردستان"، 15 حزيران/يونيو 2026، https://insm-iq.org/?p=2196 .

121 سارة سنبر، "وعود التعويض المنكوثة لأهالي سنجار" Broken Promises of Compensation for Sinjaris، "روداو"، 13 تمّوز/يوليو 2024، https://www.rudaw.net/english/categories/opinion/810384

122 "أنسم"، "بياناتنا... لمن السيطرة؟ الحكومة الإلكترونية والخصوصية في إقليم كردستان"، 15 حزيران/يونيو 2026، https://

والبيانات البيومترية، وسجلات السكان، وربط بيانات الرواتب، وأنظمة الشكاوى، والطلبات الإلكترونية، تتوسع بسرعة قدرة الدولة على جمع المعلومات الشخصية ودمجها. غير أن توسع قدرات جمع البيانات بوتيرة تفوق وتيرة تطوير آليات الرقابة قد يُتيح للمواطنين/ات خدمات أكثر سهولةً، لكنه في المقابل قد ينتقص من قدرتهم/ن الفعلية على التحكم في بياناتهم/ن الشخصية.

إبلاغ المواطنين/ات والآداب العامّة

يُظهر تطبيق "بلغ" التابع لوزارة الداخلية كيف أن الفجوة القائمة بين القوانين العراقية القديمة وظهور أشكال جديدة من الإعلام الرقمي ولدت فراغاً يتم ملؤه من خلال الرقابة وإنفاذ القيود، بدلاً من توفير الحماية.[123] وقد أُطلق تطبيق "بلغ" في كانون الثاني/يناير 2023، وهو يتيح للمستخدمين/ات الإبلاغ عن محتوى منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يتضمن إساءةً للذوق العام، أو يحمل رسائل "سلبية تخدش الحياء"، أو يزعزع الاستقرار المجتمعي يتضمن إساءةً للذوق العام، أو يحمل رسائل "سلبية تخدش الحياء"، أو يزعزع الاستقرار المجتمعي.[124] ووصف من أُجريت معهم/ن المقابلات تطبيق "بلغ" بأنه جزء من بنية آخذة في التوسع لإشراك المواطنين/ات في الإبلاغ عن المحتوى، تفتقر إلى معايير شفافة ومساءلة عامّة وضمانات واضحة تَحول دون إساءة استخدامها.[125]

وعند إطلاق التطبيق، قالت وزارة الداخلية إن المحتوى "المسيء" "لا يقل أهمية عن الجريمة المنظّمة"، باعتباره "أحد أسباب تخريب الأسرة والمجتمع العراقي".[126] وظهر التأطير نفسه القائم على "القِيَم الأسرية" في شرح الوزارة لكيفية عمل تطبيق "بلغ". وقال إياد راضي، مسؤول تكنولوجيا المعلومات في وزارة الداخلية والمشرف على التطبيق، لموقع "ذا ريكورد (The Record) إن الحكومة تسعى إلى حماية "القِيَم الأسرية"، موضحاً أن معظم المحتوى الذي ترد

insm-iq.org/?p=2196

123 منظّمة "المادة 19"، "العراق: منصة بلغ : سنتين من القمع"، 16 كانون الثاني/يناير 2025، https://www.article19.org/ar/resources/iraq-balgh-platform-marks-two-years-as-tool-of-repression/

124 وكالة الأنباء العراقية (واع)، "وزارة الداخلية: تشكيل لجنة لمتابعة المحتويات بمواقع التواصل ومحاسبة صانعيها"، 16 كانون الثاني/يناير 2023، https://ina.iq/ar/security/175883--.html صفاء عياد، "منصة "بلغ" العراقية "لمحاربة المحتوى الهابط" تثير الجدل"، "سمكس"، 13 شباط/فبراير 2023، https://smex.org/ar/منصة-بلغ-العراقية/

125 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

126 صفاء عياد، "منصة "بلغ" العراقية "لمحاربة المحتوى الهابط" تثير الجدل"، "سمكس"، 13 شباط/فبراير 2023، https://smex.org/ar/منصة-بلغ-العراقية/
فرانس 24، "سجن مستخدمين/ات لـ "تيك توك" في إطار حملة العراق على "المحتوى الهابط"" TikTokers jailed as Iraq targets 'decadent content'، 16 شباط/فبراير 2023، https://www.france24.com/en/live-news/20230216-tiktokers-jailed-as-iraq-targets-decadent-content

بشأنه بلاغات يتضمن عادةً مقاطع فيديو تنتهك "المبادئ الأساسية للأسرة العراقية".[127]

منذ إطلاق تطبيق "بلغ"، تم الإبلاغ عن عشرات الآلاف من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، فيما وُجهت إلى 14 شخصاً، خلال العام الأول من إطلاقه، اتهامات بنشر "محتوى هابط".[128] وجرت ملاحقة هذه القضايا بموجب أحكام قانون العقوبات.[129] وقال قاضٍ عراقي لوسائل إعلام محلية أنه يمكن النظر في الدعاوى المقامة ضد صناع المحتوى حتى خارج حدود العراق إذا كان المحتوى يستهدف عراقيين/ات أو المجتمع العراقي.[130]

وأخبرت "ياسمين" "سمكس" أن عمليات الرصد التي تجريها منظمتها تشير إلى أن البلاغات المقدمة عبر تطبيق "بلغ" تطال في معظم الأحيان صناع المحتوى، والناشطين/ات على وسائل التواصل الاجتماعي، والصحافيين/ات.[131] وأضافت أن منظمتها حاولت فهم آلية مراجعة البلاغات، والضمانات القائمة لمنع إساءة استخدام التطبيق، وما إذا كانت القرارات تُتخذ استناداً إلى البلاغات الواردة في حينها أم إلى "مزاج" الحكومة أو وزارة الداخلية، إلا أن المسؤولين لم يتجاوبوا بشكل جدي مع هذه التساؤلات.

ورأى ناشطون/ات حقوقيون/ات وسياسيون/ات ومحامون/يات عراقيون/ات أن الحملة ضد المؤثرين/ات على وسائل التواصل الاجتماعي هي محاولة لـ"توجيه الرأي العام"، وأنها تمهد لحملة قمع أوسع نطاقاً تستهدف حرية التعبير عبر الإنترنت.[132] وعبر حيدر حمزوز عن موقف

---

127 دينا تمبل-راستون وشون باورز، "الاستعانة بالجمهور لفرض معايير الأخلاق: كيف يتيح تطبيق للحكومة العراقية اعتقال المؤثرين/ات بسبب محتوى "هابط"" Crowdsourcing morality: How an app allows the Iraqi government to arrest 'indecent' influencers"، "ذا ريكورد" (The Record، 2) أيّار/مايو 2023، https://therecord.media/iraq-ballegh-app-interview-interior-ministry-click-here

128 وكالة الأنباء العراقية (واع)، "القضاء يكشف تفاصيل مكافحة المحتوى الهابط وأعداد المتهمين ويفصح عن لائحة مرتقبة للنشر بمواقع التواصل"، 13 شباط/فبراير 2023، https://ina.iq/178165--.html

129 سامان داود، "القضايا المرفوعة ضد مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي تثير مخاوف بشأن الحريات في العراق" Cases against social media influencers raise concerns over freedoms in Iraq"، "أمواج ميديا" (Amwaj.media، 10) أيّار/مايو 2023، https://amwaj.media/en/article/iraq-influencers-social-media

130 وكالة الأنباء العراقية (واع)، "القضاء يكشف تفاصيل مكافحة المحتوى الهابط وأعداد المتهمين ويفصح عن لائحة مرتقبة للنشر بمواقع التواصل"، 13 شباط/فبراير 2023، https://ina.iq/178165--.html

131 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

132 سامان داود، "القضايا المرفوعة ضد مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي تثير مخاوف بشأن الحريات في العراق" Cases against social media influencers raise concerns over freedoms in Iraq"، "أمواج ميديا" (Amwaj.media، 10) أيّار/مايو 2023، https://amwaj.media/en/article/iraq-influencers-social-media
فرانس 24، "سجن مستخدمين/ات لـ "تيك توك" في إطار حملة العراق على "المحتوى الهابط"" TikTokers jailed as Iraq targets 'decadent content'، 16 شباط/فبراير 2023، https://www.france24.com/en/live-news/20230216-tiktokers-jailed-as-iraq-targets-decadent-content
دينا تمبل-راستون وشون باورز، "الاستعانة بالجمهور لفرض معايير الأخلاق: كيف يتيح تطبيق للحكومة العراقية اعتقال المؤثرين/ات بسبب محتوى "هابط"" Crowdsourcing morality: How an app allows the Iraqi government to arrest 'indecent' influencers"، "ذا ريكورد" (The Record، 2) أيّار/مايو 2023، https://therecord.media/iraq-ballegh-app-interview-

مماثل في حديث سابق مع "سمكس"، إذ وصف الحملة بأنها "إنذار مبكر" بشأن المسار الذي تتجه إليه الحرية الرقمية، لأنها بدت في نظره "منحازة وانتقامية وردعية".[133]

ويربط "المرصد العراقي لحقوق الإنسان" (IOHR) هذه الحملة عبر الإنترنت بأعمال العنف التي تتعرض لها صانعات المحتوى على أرض الواقع:

هناك حملة ممنهجة، تقف وراءها جهات سياسية وجماعات مسلحة، تسعى إلى "تصفية" الحضور النسائي الفاعل من المجال العام... ويؤكد المرصد العراقي لحقوق الإنسان أن الأحداث الراهنة ليست مجرد انتهاكات معزولة، بل هي "استراتيجية إقصاء" متكاملة، تستخدم التحريض الرقمي تمهيداً للاغتيال الجسدي أو الإقصاء الاجتماعي القسري.[134]

في نيسان/أبريل 2024، أطلق مسلح مجهول النار على المؤثرة العراقية غفران مهدي سوادي، المعروفة باسم "أم فهد"، فأرداها قتيلةً أمام منزلها في بغداد.[135] وكانت قد حُكم عليها سابقاً بالسجن ستة أشهر بسبب مقاطع فيديو نشرتها على وسائل التواصل الاجتماعي ورأت المحكمة أنها تقوّض "الحياء والأخلاق العامّة".[136] وجاءت عملية قتلها بعد مقتل شخصية بارزة أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي، نور الصفار، بالرصاص في بغداد في أيلول/سبتمبر 2023، فضلاً عن مقتل عدد من المؤثرين/ات الآخرين/ات.[137]

---

interior-ministry-click-here

المرصد العراقي لحقوق الإنسان، "اعتقالات تعسفية بسبب "المحتوى الهابط" قد تمهد لتقييد الحريات" Arbitrary arrests over 'low-quality content' may pave way for restricting freedoms، 13 شباط/فبراير 2023، https://iohriq.org/114-.html

133 صفاء عياد، "منصة "بلغ" العراقية "لمحاربة المحتوى الهابط" تثير الجدل"، "سمكس"، 13 شباط/فبراير 2023، https://smex.org/ar/منصة-بلغ-العراقية/

134 المرصد العراقي لحقوق الإنسان، "المحو الممنهج: إقصاء النساء من المجال العام في العراق" The Systematic Erasure: Excluding Women from Iraq's Public Sphere، 8 آذار/مارس 2026، https://iohriq.org/188-.html

135 كاثرين أرمسترونج، "مقتل نجمة التيك توك العراقية أم فهد بالرصاص في بغداد"، "بي بي سي نيوز عربي"، 27 نيسان/أبريل 2024. https://nontonwae.pages.dev/arabic/articles/c80zr7krpxno?utm_source=chatgpt.com

136 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "العراق: قرار إدانة صناع المحتوى وسجنهم غير مبرر ويجب التراجع عنه" Iraq: Decision to convict imprisoned content creators is unjustified, must be reversed، 15 شباط/فبراير 2023، https://euromedmonitor.org/en/article/5540/Iraq:-Decision-to-convict-imprisoned-content-creators-is-unjustified,-must-be-reversed

137 عباس الخشالي، "مقتل "أم فهد".. اغتيالات تطال "مشاهير" الانترنت"، "دويتشه فيله (DW)"، 2 أيّار/مايو 2024، https://www.dw.com/ar/العراق-اليوم-مقتل-أم-فهد-اغتيالات-تطال-مشاهير-الانترنت/audio-68979423
نادين إبراهيم ونيجيرفان ماندو، "مقتل شخصية عراقية بارزة على تيك توك بالرصاص في بغداد وسط حملة قمع ضد مجتمع الميم" Prominent Iraqi TikToker fatally shot in Baghdad amid crackdown on LGBTQ community، "سي إن إن" (CNN)، 28 أيلول/سبتمبر 2023، https://www.cnn.com/2023/09/27/middleeast/iraq-lgbtq-shot-intl/

العقوبات الإدارية والمالية المفروضة على منظّمات المجتمع المدني

تواجه منظّمات المجتمع المدني العراقية كذلك عوائق مالية وإدارية تحد من قدرتها على الصمود أمام الضغوط القانونية أو السياسية.[138] ووجدت دراسة أُجريت عام 2022 أن تسجيل منظّمة قد يستغرق أشهراً أو سنوات.[139] كما وجدت أن الكثير من المنظّمات تعتمد على التبرعات الداخلية، ورسوم العضوية، والموارد الشخصية للمؤسسين/ات، أو المساعدات الدولية، في حين يمكن للمنظّمات المسيسة استغلال علاقاتها للاستحواذ على المنح والفرص المتاحة لمنظّمات المجتمع المدني. ولا يرقى ذلك إلى مستوى التضييق المالي الممنهج الذي تشهده مصر أو تونس، لكنه يحد من قدرة المنظّمات العراقية على تحمل الدعاوى القضائية أو الضغوط الإدارية أو حملات تشويه السمعة.

الميليشيات في المشهد الرقمي العراقي

يتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تميز البيئة الرقمية في العراق في الدور الذي تؤديه الميليشيات، وتحديداً فصائل من قوات الحشد الشعبي.[140] وقد وثّقت منظّمات حقوقية حملات مضايقة منسقة، وعمليات كشف للمعلومات الشخصية، وأعمال ترهيب جسدي ارتكبتها جهات مرتبطة بالحشد الشعبي. وهذا ما يميز العراق عن مصر أو تونس، حيث يجري القمع في أغلب الأحيان عبر مؤسسات الدولة المركزية. أما في العراق، فيمكن للجهات المسلحة غير التابعة للدولة أو شبه التابعة لها أن تسهم في فرض حدود التعبير عبر الإنترنت، حتى وإن كانت لا تسيطر رسمياً على المسار القانوني.

وتؤكد تقارير المنظّمات الحقوقية ووسائل الإعلام هذا النمط، إذ تعمد "جيوش إلكترونية" مرتبطة بفصائل نافذة موالية لإيران إلى اتهام منتقديها بالتعاون مع إسرائيل أو الولايات

138 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

139 مارسين الشمري وسورة مقصود، "مشهد المجتمع المدني في العراق" The Landscape of Civil Society in Iraq، مؤسسة كونراد أديناور، حزيران/يونيو 2022، https://cnxus.org/the-iraqi-knowledge-sharing-platform/wp-content/uploads/2022/07/-The-Landscape-of-Civil-Society-in-Iraq.pdf

140 مهدي أحمد، "إنتهاكات الحقوق الرقمية للعراقيين في احتجاجات تشرين: قطع الإنترنت وحجب المنصات وتفتيش الهواتف"، "أنسم"، 2 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://insm-iq.org/?p=2030
فريدوم هاوس، "الحرية على الإنترنت 2023: العراق" Freedom on the Net 2023: Iraq، 2023، https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-net/2023
كاثرين أرمسترونج، "مقتل نجمة التيك توك العراقية أم فهد بالرصاص في بغداد" Iraqi TikTok star Om Fahad shot dead in Baghdad، "بي بي سي نيوز" (BBC News، 26 نيسان/أبريل 2024، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68910812

المتحدة، وهي تهمة قد تعرضهم لخطر جسيم.[141] وأشار عدد من الخبراء في الشأن العراقي إلى الصحفي العراقي ستيفن نبيل، الذي غطى أنشطة مجموعات مسلّحة مدعومة من إيران، ثم تعرض للترهيب والتهديد بالقتل والمضايقات. وقد حدد باحثون اسمه باعتباره أحد أكثر الصحافيين/ات العراقيين/ات الذين يتم استهدافهم/ن بهجمات منسقة عبر الإنترنت.[142] وتتخذ الأساليب نفسها بُعداً مرتبطاً بالجندر. وقالت "ياسمين" إن بعض قنوات "تلغرام" التي تنشر خطاب الكراهية وتحرض على العنف ضد الناشطات مرتبطة بالميليشيات.[143] وأشارت إلى قضية ريهام يعقوب، التي نُشرت صورتها على قناة في "تلغرام" تديرها إحدى الميليشيات، إلى جانب اتهامات لها بالعمل لصالح السفارة الأميركية. وقُتلت لاحقاً على يد مسلحين مجهولين بعد أن تعرضت لتهديدات متكررة.[144]

3. تونس

تُعد تونس من أبرز الحالات التي تشهد تسارعاً في الاستبداد الرقمي في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. فقد وجدت "سمكس" أنه منذ أن أحكم الرئيس قيس سعيد قبضته على السلطة عام 2021، طورت السلطات التونسية منظومة من القوانين والإجراءات الإدارية واعتمدتها، حيث باتت تشبه بشكل متزايد منظومة السيطرة على الفضاء الرقمي الراسخة في مصر. واستمرت الأوضاع في التدهور خلال إجراء "سمكس" البحوث الخاصة بهذا التقرير، إذ كانت عشرات المنظّمات غير الحكومية التونسية تواجه خطر الحل الوشيك.[145] كما زادت البيئة

141 الشرق الأوسط، ""الجيوش الإلكترونية" تهدد الناشطين ووسائل الإعلام في العراق" 'Electronic Armies' Threaten Activists, Media in Iraq، 6 أيلول/سبتمبر 2019،
https://english.aawsat.com/home/article/1889676/electronic-armies-threaten-activists-media-iraq
زينب المشاط، ""أسئلتي تتحول إلى سلاح لقتلي": الحرب القاتلة ضد الصحفيين في العراق" 'My questions are turned into a weapon to kill me': the deadly war against Iraq's journalists" (The Guardian، 22 آذار/مارس 2023،
https://www.theguardian.com/global-development/2023/mar/22/deadly-war-against-iraq-journalists-killed

142 أحمد الراوي، وكريس تينوف، وبيتر كلاين، "الاستهداف المنظم للصحفيين الناقدين والمؤسسات الإخبارية في العراق عبر التصيد الإلكتروني" The Networked Trolling of Critical Journalists and News Organizations in Iraq، Journalism and Media، الجزء 4، العدد 4، 2023، ص. 1130–1140، https://doi.org/10.3390/journalmedia4040072

143 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

144 طيف الخضري وحيدر الشاكري، "ارقدي بقوة: اغتيال ريهام يعقوب يلقي بظلاله الثقيلة على العراق" Rest in Power: Reham Yacoub's assassination casts its long shadow over Iraq"، "ذا نيو عرب" (The New Arab، 25 آب/أغسطس 2020،
https://www.newarab.com/opinion/rest-power-reham-yacoub

145 مهدي الجلاصي، "جمعية القضاة تتمسك بالاستقلالية قدر الإمكان"، "نواة"، 13 شباط/فبراير 2026. https://nawaat.org/2026/02/13/جمعية-القضاة-تتمسك-بالاستقلالية-قدر-ا/
منظّمة العفو الدولية، "تونس: عشرات المنظّمات غير الحكومية مهددة بالحل وسط تصاعد حملة القمع ضد المجتمع المدني"، 11 أيّار/مايو 2026،
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2026/05/tunisia-dozens-of-ngos-at-risk-of-dissolution-as-/

المتغيرة بسرعة من صعوبة إجراء البحث بحد ذاته، إذ ساهمت في تقليص عدد الخبراء/ات في المجال الرقمي المستعدين/ات أو القادرين/ات على التحدث بصراحة عن تجاربهم/ن.

أجمع الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات باستمرار على اعتبار استئثار الرئيس قيس سعيد بالسلطة عام 2021 أبرز نقطة تحول في مسار تونس نحو الاستبداد الرقمي. وتشير الأبحاث القائمة بدورها إلى أن تآكل الحريات المدنية بدأ في تلك المرحلة.[146] وقد جرى تفكيك مرحلة الانفتاح المدني والرقمي الفعلي التي أتاحتها ثورة عام 2011، ورسخها المرسوم عدد 115 المتعلّق بحرية الصحافة والمرسوم عدد 88 المتعلّق بالجمعيات، بشكل ممنهج.

منذ عام 2021، أرسى قيس سعيد إطاراً قانونياً يزداد تقييداً، يمنح الدولة صلاحيات واسعة للسيطرة على الحياة على الإنترنت وعلى المنظّمات والأفراد الناشطين/ات فيها. ويُعد أبرز عناصر الترسانة القانونية التي يعتمد عليها سعيد المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلّق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال (ويُشار إليه بـ"المرسوم عدد 54")، وهو مرسوم لمكافحة الجرائم الإلكترونية جرى توظيفه ضد الصحافيين/ات والمحامين والقضاة والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمواطنين/ات العاديين/ات على حد سواء. واعتبرت ليلى، وهي خبيرة مصرية في المجال الرقمي ومطلعة على السياق التونسي، أن تونس تتبع "النموذج نفسه" الذي عرفته مصر بين عامَي 2013 و2019، ولا سيما منذ اعتماد المرسوم عدد 54.[147]

ويُضاف إلى "ترسانة" الأدوات المستخدمة لتضييق الحيز المدني قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015، والتحقيقات في الجرائم المالية، وتجميد الأصول، والتعليق الإداري للأنشطة، واتهامات بتبييض الأموال.[148] وتواجه العشرات بل المئات، من جماعات المناصرة ومنظّمات المجتمع المدني التونسية خطر الحل القسري، غير أن العدد الفعلي يُرجح أن يكون أكبر بكثير، إذ تختار بعض المنظّمات عدم الإفصاح علناً عن الصعوبات التي تواجهها حالياً مع الحكومة.[149] وتُعد

./crackdown-on-civil-society-intensifies

146 المركز الدولي لقوانين منظّمات المجتمع المدني، "مرصد الحريات المدنية: تونس" Civic Freedom Monitor: Tunisia، 2 آب/أغسطس 2026، https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/tunisia?do=pdf
هيومن رايتس ووتش، ""كلنا متآمرون": استخدام الاحتجاز التعسفي في تونس لسحق المعارضة"، 16 نيسان/أبريل 2025، https://www.hrw.org/ar/report/2025/04/16/390957

147 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

148 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أدهم، 15 نيسان/أبريل 2026.

149 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026؛ مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026؛
"الإيكونوميست ماغريبان" (L›Economiste Maghrébin)، "تونس: أكثر من 600 جمعية مهددة بتعليق نشاطها" Tunisie : plus de 600 associations menacées de suspension، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://www.leconomistemaghrebin.com/2025/11/11/tunisie-plus-de-600-associations-menacees-de-suspension/
منظّمة العفو الدولية، "تونس: عشرات المنظّمات غير الحكومية مهددة بالحل وسط تصاعد حملة القمع ضد المجتمع المدني"، 11

المنظّمات العاملة في مجالات الهجرة وحقوق أفراد مجتمع الميم عين ومكافحة الفساد أكثر عرضةً لهذه الضغوط.

وعلى غرار نظيراتها في مصر، تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التونسي حملات تشهير عبر الإنترنت ينسقها مسؤولون حكوميون أو وسائل إعلام موالية للحكومة.[150] ويصف سعيد هذه الجماعات مراراً في إطلالاته العلنية بأنها "وسطاء فاسدون وغير شرعيين".[151] وأوضحت ربى، وهي صحفية تونسية، أن فلسفته القائمة على الحكم المباشر تصور هذه الجماعات على أنها عائق بينه وبين الشعب التونسي.[152]

الإطار القانوني المنظم لحرية لتعبير والأنشطة في الفضاء الرقمي

يشكل استخدام المرسوم عدد 54 في تونس لقمع حرية التعبير عبر الإنترنت تحولاً حاداً عن الإطار القانوني الذي نشأ في أعقاب ثورة عام 2011. فقد نظم المرسوم عدد 115 لسنة 2011 حرية الصحافة والطباعة والنشر، فيما أرسى المرسوم عدد 88 لسنة 2011 أحد أكثر الأطر القانونية تمكيناً للمجتمع المدني في المنطقة، من خلال حماية حرية تكوين الجمعيات وحظر تدخل الدولة في عمل منظّمات المجتمع المدني. ولم يعالج هذان المرسومان بشكل كامل التحديات التي واجهتها تونس في مجالِي حرية التعبير وتكوين الجمعيات، غير أنهما ساهما في إرساء أساساً قانونياً لا يزال عدد كبير من الجهات الفاعلة في مجال الحقوق الرقمية والمجتمع المدني يرونه إطاراً عملياً للتعبير والتنظيم من أجل المصلحة العامّة.

وألغى المرسوم رقم 54، الذي أصدره الرئيس قيس سعيد في 13 أيلول/سبتمبر 2022، الكثير من التقدم المحرز في هذا المسار. وتنص المادة 24 من المرسوم على عقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات وخطية قدرها 50 ألف دينار تونسي، لاستخدام شبكات وأنظمة اتصال لنشر "أخبار كاذبة" أو إشاعات أو معلومات يُعتبر أنها تضر بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو

أيّار/مايو 2026،
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2026/05/tunisia-dozens-of-ngos-at-risk-of-dissolution-as-crackdown-on-civil-society-intensifies/

150 هيفاء مزلوط وماتيلد فاردا، ""المجتمع المدني" في مرمى قيس سعيد"، "إنكفاضة"، 15 آذار/مارس 2022، https://inkyfada.com/ar/2022/03/15/قيس-سعيد-تهديد-المجتمع-المدني-تونس/
"المجتمع المدني: تهديدات التفكيك والشيطنة"، بودكاست "إنكي توك"، "إنكفاضة"، 9 آذار/مارس 2022، https://inkyfada.com/ar/podcast/إنكي-توك-3-المجتمع-المدني-تهديدات-التفكيك/

151 منظّمة العفو الدولية، "تونس: القمع المتصاعد ضد المنظّمات الحقوقية يبلغ مراحل خطيرة"، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/11/tunisia-escalating-crackdown-on-human-rights-organizations-reaches-critical-levels/

152 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026.

حقوق الغير،وتُضاعف عقوبة السجن إذا كان الشخص المستهدف موظفاً عمومياً. ومنذ ذلك الحين، أصبح المرسوم أداةً رئيسية لضبط الخطاب العام.[153] وقد واجه عشرات السياسيين/ات والمحامين والإعلاميين/ات والفنانين/ات والأكاديميين/ات ومستخدمي/ات الإنترنت الأفراد تهماً جنائية بموجب المرسوم رقم 54.[154]

وقالت نصاف، وهي مدافعة تونسية عن حقوق الإنسان، إن منظّمات المجتمع المدني لم تدرك في البداية إلى أي مدى سيمتد نطاق المرسوم رقم 54.[155] وأضافت أن المرسوم اعتُمد من دون مشاركة فاعلة من منظّمات المجتمع المدني، وأن الحكومة قدمته باعتباره تدبيراً تقنياً لتنظيم الجرائم الإلكترونية، وجعل الإنترنت أكثر أماناً، وتقريب تونس من المعايير الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية.[156] في ذلك الوقت، كانت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني منهمكة في مواجهة التغييرات الواسعة التي أجراها سعيد على نظام الحكم والاستفتاء الدستوري، كما لم يكن التنسيق بينها كافياً للتصدي للمرسوم بقوة.[157] وافترض الكثير منها في البداية أن تأثير المرسوم سيطال بشكل رئيسي المنظّمات المعنية بحرية التعبير أو نقابة الصحافيين. لكن سرعان ما اتضح، بحسب نصاف، أن التصدي للمرسوم يصب في مصلحة الأحزاب السياسية والقضاة والصحافيين/ات والمحامين ومنظّمات المجتمع المدني جميعاً.

---

153 مهدي الجلاصي، ورحاب بوخياطية، ونجلاء بن صالح، "تجريم المعارضة: ست قصص من حملة القمع السياسي والإعلامي في تونس" Criminalizing Dissent: Six Stories from Tunisia's Political and Media Crackdown، "نواة"، 20 كانون الأوّل/ديسمبر 2025،
https://nawaat.org/2025/12/20/criminalizing-dissent-six-stories-from-tunisias-political-and-media-crackdown/

154 الجزيرة، "محكمة تونسية تقضي بسجن المعارضة عبير موسي 12 عاما"، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، https://www.aljazeera.net/news/2025/12/12/محكمة-تونسية-تقضي-بسجن-المعارضة-عبير-موسي-12-عاما
هيومن رايتس ووتش، "تونس: حكم بالإعدام بسبب منشورات على فيسبوك"، 8 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://www.hrw.org/ar/news/2025/10/08/tunisia-death-sentence-for-facebook-posts
واجدي سواحل، "أكاديميون وطلاب يطالبون بالإفراج عن السجناء السياسيين" Academics, students call for release of political prisoners، "University World News"، 23 أيّار/مايو 2023، https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20230521180218178
منظّمة العفو الدولية، "السجن لفنان بسبب انتقاده الرئيس"، 3 نيسان/أبريل 2024،
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/7893/2024/ar/
هيومن رايتس ووتش، "تونس: السلطات تصعد قمع الإعلام وحرية التعبير"، 30 أيّار/مايو 2024،
https://www.hrw.org/ar/news/2024/05/30/tunisia-authorities-escalate-clampdown-media-freedom-expression
هيومن رايتس ووتش، "تونس: اعتقال المحامي البارز أحمد صواب تعسفا"، 10 شباط/فبراير 2026، https://www.hrw.org/ar/news/2026/02/10/tunisia-prominent-lawyer-arbitrarily-detained

155 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

156 مجلس أوروبا، "اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية (ETS رقم 185) وبروتوكولاتها"، متاح عبر الرابط التالي: https://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention

157 هيومن رايتس ووتش، "تونس: أسئلة وأجوبة حول مشروع الدستور"، 14 تمّوز/يوليو 2022،
https://www.hrw.org/ar/news/2022/07/14/tunisia-questions-and-answers-draft-constitution

ويضيف قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 بُعداً آخر إلى بيئة الحقوق الرقمية في تونس.[158] وقد حذرت منظّمات حقوقية عند اعتماده من أنه وسع صلاحيات الأجهزة الأمنية، في مقابل تقويض الضمانات لمحاكمة عادلة.[159] وكثيراً ما يواجه الناشطون/ات اتهامات بموجب هذا القانون، غالباً إلى جانب اتهامات بموجب المرسوم رقم 54.

الإطار القانوني المؤثر في الأنشطة اليومية لمنظّمات الحقوق الرقمية

تعتمد السلطات التونسية أيضاً على الأنظمة المتعلّقة بالجرائم المالية وتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب والإجراءات الإدارية للضغط على منظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة.[160] وتوثق المنظّمات الحقوقية ووسائل الإعلام بشكل متكرر حالات توقيف تعسفي، وتجميد الأصول، وفرض قيود مصرفية، وإجراء تحقيقات مالية، وتعليق الأنشطة بإشارات قضائية، في إطار ما تعلنه السلطات من أهداف تتمثل في مكافحة التمويل الأجنبي "المشبوه" وحماية المصالح الوطنية.

وتعطل هذه التدابير الأنشطة اليومية للمنظّمات، إذ تصرف وقت الموظفين/ات ومواردها عن عملها الأساسي للاستجابة للتحقيقات، والتعامل مع القيود المالية، والدفاع عن وضعها القانوني. وقد تُطالِب المنظّمات بشكل مفاجئ بتقديم مستندات، ووثائق تجديد التسجيل، وسجلات مالية تعود إلى العقد الماضي، وبمراجعة المكاتب الحكومية مراراً للإجابة عن الأسئلة. ووصفت ربى، وهي صحفية تونسية، هذه الممارسات بأنها أحد أشكال "المضايقة" التي تسعى إلى إنهاك المنظّمات بدلاً من معالجة أي مسألة قانونية محددة.[161]

وصف جميع التونسيين/ات الذين أُجريت معهم/ن المقابلات كيف استُدعيت المنظّمات التي يعملون/نَ فيها، أو أنها على وشك أن تُستدعى، من جانب السلطات المختصة بالجرائم المالية

158 القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 آب/أغسطس 2015 المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع تبييض الأموال، والمنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 كانون الثاني/يناير 2019، https://ctaf.gov.tn/data/uploads/pdf/6172e2e9284080.20621154.pdf

159 منظّمة العفو الدولية، "تونس: أوجه قصور في تعديلات مشروع قانون مكافحة الإرهاب"، 7 تمّوز/يوليو 2015، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/07/tunisia-flaws-in-revised-counterterrorism-bill/
اللجنة الدولية للحقوقيين، "ورقة موقف: القانون التونسي المتعلّق بمكافحة الإرهاب على ضوء القانون والمعايير الدولية"، 6 آب/أغسطس 2015، https://www.icj.org/wp-content/uploads/2015/08/Tunisia-CT-position-paper-Advocacy-PP-2015-ARA-REV.pdf

160 مهدي العش، "المجتمع المدني في مواجهة الاستبداد"، "المفكرة القانونية"، العدد 34، خريف 2025، https://legal-agenda.com/wp-content/uploads/2025/12/Legal-Agenda_TN_34_FILE_Web-1.pdf

161 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026.

وتبييض الأموال، من دون توجيه اتهامات واضحة إليها. وحتى تاريخه، واجهت عشرات منظّمات المجتمع المدني، مثل منظّمة العفو الدولية، ومحامون بلا حدود، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فضلاً عن وسائل إعلام مستقلة، من بينها موقعي "إنكفاضة" و"نواة"، قرارات إدارية تقضي بتعليق أنشطتها.[162] وتؤدي هذه الضغوط الإدارية إلى تفاقم القيود المتعلّقة بالتمويل والقدرات التي يناقشها التقرير لاحقاً.

استهداف المنظّمات المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات

وثّقت منظّمات حقوقية ضغوطاً شديدة بشكل خاص على المنظّمات العاملة في مجالات الهجرة وحماية اللاجئين/ات ومناهضة العنصرية.[163] وشددت نصاف على أن هذه المنظّمات ليست وحدها المستهدفة، إذ تواجه أيضاً المنظّمات المعنية بحقوق أفراد مجتمع الميم عين وحقوق النساء، فضلاً عن المؤسسات الإعلامية، ضغوطاً حكومية. غير أن السلطات تستطيع بسهولة أكبر استغلال المشاعر العنصرية والمناهضة للمهاجرين/ات القائمة لإضفاء الشرعية على موجة أولى من القمع تستهدف المنظّمات المعنية بالهجرة، ثم توسيع نطاق حملة

162 منظّمة "محامون بلا حدود"، "تعليق نشاط منظّمة "محامون بلا حدود" في تونس لمدة 30 يوماً" ASF en Tunisie suspendue pendant 30 jours، 6 أيّار/مايو 2026، https://asf.be/publication/asf-en-tunisie-suspendue-pendant-30-jours/?lang=fr الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، "تونس: التعليق التعسفي لنشاط الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – حرية تكوين الجمعيات تتعرض للهجوم" Tunisia: Arbitrary suspension of ATFD and FTDES – Freedom of association under attack، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/tunisia/tunisia-arbitrary-suspension-of-atfd-and-ftdes-freedom-of-association الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، "تونس: أعرق منظّمة لحقوق الإنسان يعلق نشاطها نظام قيس سعيد" Tunisia: The longest-standing human rights organisation suspended by the dictatorship of Kais Saied، 27 نيسان/أبريل 2026، https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/tunisia/tunisia-the-longest-standing-human-rights-organisation-suspended-by منظّمة العفو الدولية، "تونس: القمع المتصاعد ضد المنظّمات الحقوقية يبلغ مراحل خطيرة"، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/11/tunisia-escalating-crackdown-on-human-rights-organizations-reaches-critical-levels/ "بيان: لن تجف أقلام نواة ولن يُخمد صوتها"، "نواة"، 31 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://nawaat.org/2025/10/31/بيان-لن-تجف-أقلام-نواة-ولن-يُخمد-صوتها/ "جمعية "الخط"، الناشرة لموقع إنكفاضة، مُحالِة على طلب حل. لكنها تستمر."، "إنكفاضة"، 23 نيسان/أبريل 2026، https://inkyfada.com/ar/2026/04/23/جمعية-الخط-إنكفاضة-تستمر/

163 هيومن رايتس ووتش، "تونس: بيان مشترك يدعو إلى إنهاء حملة القمع" Tunisia: Joint Statement Calling for End to Crackdown، 18 حزيران/يونيو 2024 https://www.hrw.org/ar/news/2024/06/18/tunisia-joint-statement-calling-for-end-crackdown منظّمة العفو الدولية، "تونس: حملة قمعية ضد منظّمات المجتمع المدني بعد أشهر من تصاعد العنف ضد اللاجئين والمهاجرين"، 16 أيّار/مايو 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/05/tunisia-repressive-crackdown-on-civil-society-organizations-following-months-of-escalating-violence-against-migrants-and-refugees/

القمع.[164] وقالت: "بصراحة، نحن جميعاً متساوون/ات في هذا الصدد".

في شباط/فبراير 2023، ادعى الرئيس قيس سعيد أن الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى تندرج ضمن مخطط لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس، وهي تصريحات أُدينت على نطاق واسع باعتبارها عنصرية، وأعقبتها موجات عنف شديدة استهدفت المهاجرين الأفارقة السود في تونس.[165] وفي أيّار/مايو 2024، اتهم سعيد مجدداً المنظّمات غير الحكومية العاملة في مجال الهجرة بأنهم "خونة" و"عملاء أجانب"، ويسعون إلى "توطين" المهاجرين/ات من جنوب الصحراء الكبرى في تونس.[166]

تعكس الدعوى المرفوعة ضد جمعية "منامتي" ("حلمي")، وهي جمعية تونسية مناهضة للعنصرية، هذه الدينامية الأوسع نطاقاً. وترأس الجمعية سعدية مصباح، وهي ناشطة تونسية سوداء بارزة أسهمت في الدفع نحو إقرار قانون تونس لعام 2018 المتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي أيّار/مايو 2024، وفي خضم حملة قمع أوسع استهدفت المنظّمات العاملة في مجالات الهجرة واللجوء والعدالة العرقية، أوقفت الأجهزة الأمنية مصباح ومنسق برامج جمعية "منامتي" زياد روين، وفتشت منزل مصباح ومكاتب الجمعية، وصادرت أجهزة ووثائق. أُفرج عن روين بعد استجوابه، فيما وُضعت مصباح قيد الاحتجاز في إطار التحقيق في جرائم مالية مزعومة. وفي الأيام التي سبقت توقيفها، شنت حسابات موالية للحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي حملة تشهير شرسة ضدها. ولا تزال مصباح رهن الاحتجاز التعسفي منذ أيّار/مايو 2024. وفي آذار/مارس 2026، حكمت السلطات عليها بالسجن ثماني سنوات وفرضت عليها خطية بقيمة 122 ألف دينار تونسي، بتهم غير مدعومة بأدلة تتعلق بتبييض الأموال و"الإثراء غير المشروع". وصدرت أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات بحق خمسة موظفين/ات ومتعاونين/ات آخرين/ات في جمعية "منامتي"، إلى جانب غرامات تصل إلى 64 ألف دينار تونسي. كذلك، سعت السلطات التونسية إلى حل جمعية "منامتي"، وبدأت الإجراءات في أيّار/مايو 2026.

واستهدفت السلطات أيضاً منظّمات بارزة أخرى تُعنى بحقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات، من بينها "جمعية النهوض بالحق في الاختلاف" (ADD)، و"أرض اللجوء تونس"، والمجلس

164 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026؛ نجلاء بن صالح، "خطابات قيس سعيد: التخوين والسخرية سلاحاً لمواجهة الأزمات"، "نواة"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، https://nawaat.org/2023/11/30/خطابات-قيس-سعيد-التخوين-والسخرية-سلاح/

165 منظّمة العفو الدولية، "تونس: الخطاب العنصري للرئيس يُحرض على موجة عنف ضد الأفارقة السود"، 10 آذار/مارس 2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/03/tunisia-presidents-racist-speech-incites-a-wave-of-violence-against-black-africans/

166 منظّمة العفو الدولية، "تونس: القمع المتصاعد ضد المنظّمات الحقوقية يبلغ مراحل خطيرة"، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/11/tunisia-escalating-crackdown-on-human-rights-organizations-reaches-critical-levels/

التونسي للاجئين، وجمعية "أطفال القمر" بمدنين، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[167]

II. استراتيجيات المناصرة التي تعتمدها منظّمات الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس

على الرغم من القيود الشديدة التي تصل إلى حد شل القدرة على العمل في مصر والعراق وتونس الواردة في هذا التقرير، تواصل منظّمات الحقوق الرقمية تطوير استراتيجيات تمكنها من مواصلة عملها في بيئات تزداد عدائية.

1. "المحاماة من أجل قضية" (Cause Lawyering): التقاضي الاستراتيجي الهجومي والدفاعي

تلجأ المنظّمات الحقوقية التي تضم محامين ضمن طواقمها أحياناً إلى التقاضي الاستراتيجي للطعن في القيود التي تفرضها الحكومات على حرية التعبير، والدفاع عن الأشخاص الذين يواجهون ملاحقات جنائية بسبب تعبيرهم السلمي. ويُعد التقاضي الاستراتيجي إحدى أدوات المحاماة من أجل قضية، وهو مصطلح يُستخدم لوصف المحامين الذين يوظفون العمل القانوني لدعم الحركات الاجتماعية أو السعي إلى إحداث تغيير أوسع نطاقاً قائم على الحقوق.[168] وعُرفت ممارسة "المحاماة من أجل قضية" منذ زمن طويل في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، ولا تزال حاضرة اليوم في مصر والعراق وتونس، رغم اختلاف القيود التي يواجهها المحامون/يات في كل بلد في دفاعهم عن حرية التعبير.[169]

167 هيومن رايتس ووتش، "تونس: أوقفوا الملاحقات القضائية التعسفية ضد العاملين في إغاثة اللاجئين"، 11 أيّار/مايو 2026، https://www.hrw.org/ar/news/2026/05/11/tunisia-end-abusive-prosecution-of-refugee-aid-workers

168 تشمل "المحاماة من أجل قضية" أيضاً إجراء البحوث والمناصرة العامّة. ويُشار إليها أيضاً بمصطلحَي "المحاماة السياسية" (political lawyering) و"المحاماة الحقوقية" (rights lawyering).

169 أحمد عزت، "تحدي الأيديولوجيا القانونية للدولة: المحاماة من أجل قضية والحركات الاجتماعية في مصر" Challenging the Legal Ideology of the State: Cause Lawyering and Social Movements in Egypt، مبادرة الإصلاح العربي، 24 أيّار/مايو 2019،

يمكن أن يتخذ التقاضي الاستراتيجي شكلاً هجومياً أو دفاعياً. فالتقاضي الاستراتيجي الهجومي يبادر إلى الطعن في قانون أو سياسة تعسفية أو إجراء حكومي تعسفي.[170] وبدلاً من التعامل مع ملاحقة قضائية قائمة، يختار المحامون الادعاء القانوني والمدعي وسبل الانتصاف التي يسعون/نَ إليها. وقد يطلبون/نَ من المحكمة إبطال قانون معين، أو وقف ممارسة غير قانونية، أو الإقرار بحق تجاهلته السلطات. ولا يقتصر الهدف على تأمين الانتصاف للأشخاص المعنيين بالقضية، بل يشمل أيضاً تغيير القانون أو كيفية تطبيقه على نطاق أوسع.[171]

يبدأ التقاضي الاستراتيجي الدفاعي عندما تلاحق سلطات الدولة شخصاً جنائياً، فيتصدى المحامون لهذه الملاحقة بالطعن في التهم الموجهة إليه. غير أن دعاوى الدفاع الجنائي لا تندرج جميعها ضمن التقاضي الاستراتيجي. إذ يصبح التقاضي في دعاوى الدفاع الجنائي استراتيجياً عندما يتعمد المحامون توظيف دعوى واحدة أو أكثر لتحقيق هدف قانوني أو هدف أوسع نطاقاً في مجال العدالة الاجتماعية. وقد ينسقون/نَ الحجج القانونية في عدد من الملاحقات القضائية المتشابهة لإثبات وجود نمط من الانتهاكات أو الكشف عن إساءة متكررة في استخدام قانون ما. وقد يربطون هذه الدعاوى أيضاً بحملة أوسع نطاقاً لحقوق الإنسان.

يخلُص هذا التقرير إلى أن المنظّمات الحقوقية في مصر والعراق وتونس تعتمد على التقاضي الاستراتيجي الدفاعي وغيره من أشكال "المحاماة من أجل قضية" أكثر من اعتمادها على التقاضي الهجومي لحماية حرية التعبير عبر الإنترنت. ويختلف نهج التقاضي الدفاعي من بلد إلى

---

https://www.arab-reform.net/publication/challenging-the-legal-ideology-of-the-state-cause-lawyering-and-social-movements-in-egypt/

"المحاماة من أجل التغيير: أسئلة وأجوبة مع أحمد عزت حول مصر" Lawyering for Change: Q&A with Ahmed Ezzat on Egypt، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 19 نيسان/أبريل 2021، https://timep.org/2021/04/19/lawyering-for-change-qa-with-ahmed-ezzat-on-egypt/

إريك غوب، "تونس. المحامون: مهنة سياسية؟" Tunisia. Lawyers: A Political Profession?، في Lawyers in 21st Century Societies. Volume 1: National Reports، 22 نيسان/أبريل 2020، https://shs.hal.science/halshs-02551329/document

170 انظر السعي إلى تحقيق المصلحة العامّة: دليل للمهنيين/ات القانونيين/يات والناشطين/ات Pursuing the Public Interest: A Handbook for Legal Professionals and Activists، الفصل الثالث، "التقاضي الاستراتيجي: رفع الدعاوى من أجل المصلحة العامّة" Strategic Litigation: Bringing Lawsuits in the Public Interest، كلية الحقوق بجامعة كولومبيا، 2001، متاح عبر الرابط التالي: https://www.pilnet.org/wp-content/uploads/2020/04/Pursuing-the-Public-Interest-Article.pdf؛ اللجنة الدولية للحقوقيين، دليل التقاضي الاستراتيجي في ميانمار Strategic Litigation Handbook for Myanmar، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر 2019، https://www.icj.org/wp-content/uploads/2019/09/Myanmar-Strat-Litig-HB-Publications-Report-Thematic-reports-2019-ENG.pdf.

171 انظر السعي إلى تحقيق المصلحة العامّة: دليل للمهنيين/ات القانونيين/يات والناشطين/ات Pursuing the Public Interest: A Handbook for Legal Professionals and Activists، الفصل الثالث، "التقاضي الاستراتيجي: رفع الدعاوى من أجل المصلحة العامّة" Strategic Litigation: Bringing Lawsuits in the Public Interest، كلية الحقوق بجامعة كولومبيا، 2001، متاح عبر الرابط التالي: https://www.pilnet.org/wp-content/uploads/2020/04/Pursuing-the-Public-Interest-Article.pdf؛ اللجنة الدولية للحقوقيين، دليل التقاضي الاستراتيجي في ميانمار Strategic Litigation Handbook for Myanmar، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر 2019، https://www.icj.org/wp-content/uploads/2019/09/Myanmar-Strat-Litig-HB-Publications-Report-Thematic-reports-2019-ENG.pdf

آخر. ففي مصر، يدافع المحامون عن الأشخاص الذين يُلاحقون بموجب أحكام تتعلق بالجرائم الإلكترونية والآداب، مع اللجوء إلى بعض أشكال التقاضي الهجومي في مجالات أقل حساسية من الناحية السياسية. وفي العراق وإقليم كردستان، يطعن المحامون في تطبيق قوانين العقوبات ومكافحة الإرهاب والاتصالات التي عفا عليها الزمن في دعاوى فردية تتعلق بحرية التعبير. أما في تونس، فتركز المنظّمات بشكل أساسي على توثيق الملاحقات القضائية، وتدريب محامي/ات الدفاع، وحماية مهنة المحاماة، بدلاً من وضع أجندة منسقة للتقاضي الاستراتيجي.

يُساهم كل من القوانين القمعية، والضغوط الحكومية على المحامين والمنظّمات الحقوقية، وتآكل استقلال القضاء، ولا سيما في مصر وتونس، في الحد من القدرة على التقاضي الاستراتيجي الهجومي والدفاعي على حد سواء.[172] وقد تكيفت المنظّمات الحقوقية التي لا تزال تعمل في مصر مع سنوات من القمع الممنهج، وباتت تعمل اليوم في بيئة لا تتيح سوى هوامش قانونية ضيقة.
أما المنظّمات التونسية، فتناضل حالياً للحفاظ على وضعها القانوني وعلى الحد الأدنى من قدرتها على مواصلة العمل في ظل حملة قمع متسارعة. وفي العراق، يوفر تشرذم النظام القانوني والسياسي للمحامين هامشاً أوسع نسبياً للتعامل مع المحاكم، غير أنهم/ن يضطرون/نَ إلى العمل ضمن منظومة من القوانين غير المواكبة للتطورات عند اللجوء إلى القضاء في دعاوى تتعلق بحرية التعبير. وتتناول الأقسام الخاصة بكل بلد أدناه هوامش العمل القانونية المحدودة التي لا تزال متاحة.

مصر

منذ أن تولى عبد الفتاح السيسي السلطة عام 2013، اعتمد المحامون الحقوقيون/ات في مصر بشكل أساسي على استراتيجيات الدفاع القانوني للتصدي لانتهاكات حرية التعبير.[173] وقد نجح الدفاع الجنائي الاستراتيجي في السابق في دفع السلطات إلى تغيير أسلوب ملاحقتها لحرية التعبير عبر الإنترنت، غير أن الدولة ردت بتبني أطر قانونية أوسع نطاقاً وأكثر عقابية.[174]

---

172 أريق حتيبي، "آفاق التقاضي الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان وعوائقه على الصعيد العالمي: تسليط الضوء على مصر" Prospects and Obstacles of Strategic Human Rights Litigation Globally: A Spotlight on Egypt، برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، 21 آذار/مارس 2024، https://hrp.law.harvard.edu/prospects-and-obstacles-of-strategic-human-rights-litigation-globally-a-spotlight-on-egypt/.

173 أحمد عزت، "تحدي الإيديولوجية القانونية للدولة: محامو الشأن العام والحركات الاجتماعية في مصر"، مبادرة الإصلاح العربي، 24 أيّار/مايو 2019، https://www.arab-reform.net/ar/publication/تحدي-الإيديولوجية-القانونية-للدول/

174 أحمد عزت، "تحدي الإيديولوجية القانونية للدولة: محامو الشأن العام والحركات الاجتماعية في مصر"، مبادرة الإصلاح العربي، 24 أيّار/مايو 2019، https://www.arab-reform.net/ar/publication/تحدي-الإيديولوجية-القانونية-للدول/
أفسانة ريغوت، "استراتيجية مصر الجديدة والخطيرة لتجريم الهويات الكويرية" Egypt's Dangerous New Strategy for Criminalizing Queerness، 30 كانون الأوّل/ديسمبر 2020، https://slate.com/technology/2020/12/egypt-lgbtq-crime-economic-courts.html

ابتداءً من نحو عام 2020، اتجهت السلطات المصرية بشكل متزايد بعيداً عن ملاحقة أفراد مجتمع الميم بشكل أساسي بموجب القوانين المتعلّقة بالآداب والدعارة، نحو ملاحقتهم بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أمام المحكمة الاقتصادية، وفقاً لتوثيق أجرته منظّمة "بداية" الحقوقية المصرية وأبحاث خبيرة الحقوق الرقمية أفسانة ريغوت.[175] وتعزو ريغوت هذا التحول إلى الجهد الذي بذلته فرق دفاع جنائي متمرسة. فقد كشف المحامون المصريون/ات مراراً عن أوجه قصور في الأدلة والإجراءات في دعاوى الفجور، واعتبروا أن النيابة العامّة لم تثبت توافر الأركان القانونية اللازمة للإدانة. وفي عدد من الدعاوى التي راجعتها ريغوت، نجحت دفوع الدفاع هذه في الحصول على أحكام بالبراءة أو تخفيف الأحكام الصادرة بحق المتهمين.[176]

وبعد أن نجحت هذه الدفوع القانونية في جعل الاستمرار في ملاحقة الدعاوى المرتبطة بالفسق أكثر صعوبة، عمدت السلطات إلى تكييف نهجها بدلاً من التخلي عن هذه الملاحقات. فباتت النيابة العامّة تعتمد بشكل متزايد على الأحكام غير الدقيقة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، التي يسهل تطبيقها على الأنشطة عبر الإنترنت وتتطلب كمية أقل من الأدلة. ومنذ ذلك الحين، استخدمت السلطات الإطار القانوني نفسه ضد النساء والفتيات اللواتي ينشرنَ محتوى عبر الإنترنت، ووجهت إليهن تهماً بانتهاك "القِيَم الأسرية" بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.[177]

يشير بيان صادر عن النيابة العامّة المصرية في أيّار/مايو 2020 بشأن حنين حسام، وهي مؤثرة مصرية على "تيك توك" وُجهت إليها تهمة "الاعتداء على القِيَم والمبادئ الأسرية"، صراحةً إلى هذا التحول نحو إنفاذ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ويقدم مبرراته:

---

175 منظّمة "بداية"، "التقرير السنوي للمساعدة القانونية لعام 2020" Legal Aid Annual Report 2020،
https://bedayaa.org/wp-content/uploads/2023/02/Legal-Aid-Annual-Report-20201.pdf
أفسانة ريغوت، "مسرح الجريمة الرقمي: دور الأدلة الرقمية في اضطهاد أفراد مجتمع الميم في مصر ولبنان وتونس" Digital Crime Scenes: The Role of Digital Evidence in the Persecution of LGBTQ People in Egypt, Lebanon, and Tunisia، 7 آذار/مارس 2022،
https://www.belfercenter.org/sites/default/files/pantheon_files/files/publication/Digital%20crime%20scenes%20.pdf

176 أفسانة ريغوت، "مسرح الجريمة الرقمي: دور الأدلة الرقمية في اضطهاد الأشخاص من مجتمع المي+ في مصر ولبنان وتونس" Digital Crime Scenes: The Role of Digital Evidence in the Persecution of LGBTQ People in Egypt, Lebanon, and Tunisia، 7 آذار/مارس 2022،
https://www.belfercenter.org/sites/default/files/pantheon_files/files/publication/Digital%20crime%20scenes%20.pdf

177 عبد قطايا، "قضية التيك توك: مساحة جديدة لقمع النساء في مصر"، "سمكس"، 28 آب/أغسطس 2020، https://smex.org/ar/قضية-التيكتوك-قمع-النساء-مصر/
هيومن رايتس ووتش، "مصر: حملة قمع واسعة تستهدف صانعي المحتوى على الإنترنت"، 10 أيلول/سبتمبر 2025،
https://www.hrw.org/ar/news/2025/10/09/egypt-mass-crackdown-targets-online-content-creators
هيومن رايتس ووتش، "مصر: ملاحقات لنساء بزعم حماية "الآداب""، 17 آب/أغسطس 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/08/17/egypt-spate-morality-prosecutions-women

لقد تأكد أنه استُحدِث لبلادنا حدود رابعة خلاف البرية والجوية والبحرية تؤدي بنا حتماً إلى تغييرات جذرية في سياسة التشريع والضبطيات الإدارية والقضائية، حيث أصبحنا أمام حدود جديدة سيبرانية مجالها المواقع الإلكترونية، مما يحتاج إلى ردع واحتراز تام لحراستها كغيرها من الحدود"[178]...

ويُظهر هذا التحول إمكانات التقاضي الاستراتيجي الدفاعي وحدوده في آن واحد. إذ تُظهر أبحاث ريغوت أن الشرطة والنيابة العامّة استجابتا لأوجه الخلل التي كشف عنها محامو الدفاع بتوجيه تهم تتيح لهما تجاوز تلك الدفوع. وأدى نقل الدعاوى إلى المحاكم الاقتصادية إلى تضييق الكثير من الهوامش القانونية التي كان يستفيد منها المحامون للحصول على أحكام بالبراءة أو تخفيف الأحكام. وهكذا، أفضت استراتيجية الدفاع الجنائي الناجحة التي اتبعها المحامون المصريون/ات إلى نتيجة عكسية غير مقصودة، إذ دفعت السلطات إلى تطوير إطار أوسع نطاقاً وأكثر عقابية لضبط حياة الأشخاص الكويريين في مصر على الإنترنت.

عندما سُئل ثلاثة ممثلين عن المجتمع المدني المصري عن سبب الصعوبة البالغة في اللجوء إلى القضاء في قضايا حرية التعبير في الفضاء الرقمي، أشاروا إلى الدور الفريد الذي تؤديه المنصات الرقمية في الحياة العامّة.[179] إذ تتيح المساحات الإلكترونية لأعداد كبيرة من الأشخاص التواصل والتنظيم والتعبير عن آرائهم خارج القنوات التقليدية الخاضعة لسيطرة الدولة. وعلى خلاف الصحف أو القنوات التلفزيونية، تربط المنصات الرقمية الكبرى ملايين المستخدمين/ات بعضهم/ن ببعض، وتعمل جزئياً خارج النطاق المباشر للتشريعات المصرية المتعلّقة بالإعلام. ولذلك، ترى السلطات أن هذه المساحات تستدعي مستوى أعلى من المراقبة والسيطرة. وغالباً ما يبرر المسؤولون هذا التدخل بضرورة حماية القِيَم المصرية أو الهوية الوطنية أو التماسك الاجتماعي. غير أن السلطات تستخدم هذه المفاهيم عملياً في كثير من الأحيان لتقييد النقاش حول قضايا حساسة سياسياً، من بينها المؤسسة العسكرية، والجنسانية، وفلسطين، وانتقاد السياسات الحكومية.[180]

يحظى المحامون المصريون/ات العاملون/ات في الشأن العام بهامشٍ أوسع نسبياً للجوء إلى التقاضي الاستراتيجي الهجومي في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، بادرت إحدى المنظّمات المصرية، التي لم يُذكر اسمها، إلى الطعن في قرارات حكومية تتعلق برفع أسعار الأدوية، كما رفعت دعاوى بشأن انتهاكات طالت أفراداً من الأقليات الدينية. ومع ذلك، غالباً ما لا تؤدي حتى هذه الدعاوى الهجومية إلا إلى تغييرات محدودة وتدريجية. وقال حسن، وهو عضو في المنظّمة: "أحياناً، يستغرق الأمر سنوات طويلة، وهناك متاهة من الأنظمة التي يتعين علينا

178 "النيابة العامّة تنشر رسالتها بقضية الطالبة حنين حسام مترجمة باللغة الإنجليزية"، "اليوم السابع"، 2 أيّار/مايو 2020، https://www.youm7.com/story/2020/5/2/النيابة-العامّة-تنشر-رسالتها-بقضية-الطالبة-حنين-حسام-مترجمة-باللغة/4754263

179 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026.

180 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

التعامل معها". ولكنه أشار إلى أن اللجوء إلى القضاء في قضايا الحق في الصحة وحقوق الأقليات وحرية المعتقد يمكن أن يحقق "تحسينات طفيفة".[181]

وعلى الرغم من محدودية نطاق هذه المكاسب، فإنها تظل مهمة بالنسبة إلى المجتمعات المعنية، بحسب الخبير. وتواصل المنظّمة العمل على قضايا حقوقية أخرى، من بينها الحقوق الرقمية، انطلاقاً من مبدأ التزامها بهذه الحقوق، ولكن مع إدراكها أن فرص النجاح فيها أقل بكثير. وتُظهر تجربة هذه المنظّمة أن التقاضي الاستراتيجي الهجومي لم يختفِ تماماً في مصر. بل بات محامو/ات الشأن العام ينتقون قضايا أضيق نطاقاً يرون أن المحاكم قد لا تزال قادرة على توفير قدر من الانتصاف فيها. أما التعبير عبر الإنترنت، فلا يتيح سوى هوامش أقل بكثير من هذا النوع، لأن الدولة تعتبر السيطرة على الفضاءات الرقمية مسألة سياسية وأمنية محورية.

كما ساهمت الدولة بشكل ممنهج في إضعاف المنظّمات والمحامين القادرين/ات على رفع دعاوى دفاعية أو هجومية. إذ يواجه ممثلو/ات المنظّمات الحقوقية القانونية والمحامون المستقلون/ات القيود نفسها التي تستهدف الناشطين/ات في مجال الحقوق الرقمية والمجتمع المدني عموماً، بما في ذلك حظر السفر، وتجميد الأصول، والتوقيفات، والمراقبة، وحملات التشهير، والمضايقات القانونية، ما يقلص عدد الخبراء القانونيين/ات المتاحين/ات لتولي قضايا التقاضي.[182]

ويشكل غياب استقلال القضاء عائقاً أساسياً آخر. وقال جمال، وهو خبير قانوني مصري، إن التقاضي الاستراتيجي في مصر لا يُمارس اليوم إلا "على نطاق محدود جداً"، لأنه يتطلب "حداً أدنى من استقلال القضاء ليحقق نتائج ملموسة للحركات الاجتماعية".[183]

ويرى جمال أن المشكلة لا تقتصر على الضغوط التي يتعرض لها القضاة من الدولة، بل تكمن أيضاً في أن عدد كبير منهم يعتبرون نفسهم جزءاً من "الائتلاف الحاكم" في الدولة. وأشار إلى دور الرئيس في التعيينات القضائية، وتسييس المحاكم، ومعاقبة القضاة الذين يصدرون أحكاماً

181 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

182 مدى مصر، "إخلاء سبيل مدير هشام مبارك للقانون بكفالة في قضية التمويل الأجنبي"، 13 نيسان/أبريل 2017، https://www.madamasr.com/2017/04/13/news/u/إخلاء-سبيل-مدير-هشام-مبارك-للقانون-ب/
لجنة العدالة، "مصر: لجنة العدالة توثق استهداف المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان وتدعو إلى حماية العمل الحقوقي"
Egypt: Committee for Justice Documents the Targeting of Lawyers and Human Rights Defenders and Calls for the Protection of Human Rights Work، 9 حزيران/يونيو 2026،
https://www.cfjustice.org/egypt-committee-for-justice-documents-the-targeting-of-lawyers-and-human-rights-defenders-and-calls-for-the-protection-of-human-rights-work/
منظّمة العفو الدولية، "مصر: ارفعوا حظر السفر المفروض على محاميْن حقوقييْن"، 9 تموز/يوليو 2024،
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/07/egypt-lift-travel-bans-imposed-on-two-human-rights-lawyers/

183 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع جمال، 18 حزيران/يونيو 2026.

لا تنسجم مع سرديات الدولة أو إقصائهم، فضلاً عن الروابط المهنية والعائلية الوثيقة التي تجمع بين القضاء والأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، بوصفها عوامل تجعل المحاكم أقل استقلالية بكثير عن الأجهزة الأمنية.[184]

"تؤمن الغالبية العظمى من القضاة بمشروع الدولة الحالي. ومن شأن انهيار الدولة أن يؤثر سلباً عليهم بوصفهم أفراداً يتمتعون بامتيازات ضمن الطبقة الحاكمة، ولذلك... [يعتبرون أنهم] جزءاً من الدولة أيضاً، ولديهم مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم".[185]

وفي ظل هذه الظروف مجتمعةً، تتخذ المحاماة من أجل قضية في مصر في عهد السيسي طابعاً دفاعياً بشكل أساسي. وقد أفضت بعض جهود الدفاع إلى آثار أوسع نطاقاً، ما يجعلها تندرج ضمن التقاضي الاستراتيجي للدفاع. ولا تزال دعاوى هجومية تُرفع في مجالات مثل الصحة وحرية المعتقد، غير أنها نادراً ما تتيح مساراً عملياً للطعن في القيود المفروضة على حرية التعبير عبر الإنترنت أو إحداث تغيير في إطار الحقوق الرقمية في مصر.

العراق/إقليم كردستان العراق

يلجأ المجتمع المدني العراقي أحياناً إلى التقاضي الاستراتيجي الهجومي للطعن في القوانين مباشرةً. ففي عام 2012، على سبيل المثال، طعنت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق في قانون حقوق الصحافيين أمام المحكمة الاتحادية العليا، بحجة أنه يقيد حرية

184 رويترز، "مصر تصدر قانوناً يسمح للرئيس بتعيين رؤساء الهيئات القضائية" Egypt issues law allowing president to appoint judges، 28 نيسان/أبريل 2017،
https://www.reuters.com/article/world/egypt-issues-law-allowing-president-to-appoint-judges-/idUSKBN17U18T
يوسف عوف، "معركة تعيين رؤساء السلطة القضائية في مصر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 16 كانون الثاني/يناير 2018،
the-battle-over-appointing-judges-in-egypt/01/https://carnegieendowment.org/ar/sada/2018
اللجنة الدولية للحقوقيين، "مصر: على السلطات إنهاء تسييس القضاء وضمان استقلاله ومساءلته"، 12 تشرين الأوّل/أكتوبر 2016،
Egypt-Tool-of-repression-report-launch-News-Press-/10/https://www.icj.org/wp-content/uploads/2016
release-2016-ARA.pdf?utm_source=chatgpt.com
معتز الفجيري، "استقرار مصر الهش: تآكل سيادة القانون ومؤسسات الحكم" Egypt's Fragile Stability: Erosion of the Rule of Law and Institutions of Governance، المركز العربي واشنطن دي سي،
https://arabcenterdc.org/resource/egypts-fragile-stability-erosion-of-the-rule-of-law-and-institutions-of-governance
العربي الجديد، "استبعاد قاضٍ مصري بارز من مجلس القضاء الأعلى بعد صياغته قانوناً لمكافحة التعذيب" Senior Egyptian judge dropped from elite council after drafting anti-torture law، 29 حزيران/يونيو 2020،
https://www.newarab.com/news/egyptian-judge-who-drafted-anti-torture-law-dismissed-council
الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "إخضاع القضاء للاختيار والتدريب العسكري: مزيد من عسكرة الدولة وانتهاك للمتبقي من استقلال القضاء في مصر"، 5 شباط/فبراير 2026، /military-academy/02/https://egyptianfront.org/ar/2026
أحمد عبد الحليم، "مصر: كيف تُعاد هندسة القضاء والدعوة الدينية خلف أسوار الأكاديمية العسكرية؟"، "نون بوست"، 30 كانون الثاني/يناير 2026، /https://www.noonpost.com/355114

185 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع جمال، 18 حزيران/يونيو 2026.

الإعلام[186]، وقد أيدت المحكمة القانون في نهاية المطاف. ويختلف هذا الطعن الاستباقي عن العمل الدفاعي في القضايا الجنائية الذي بات يهيمن اليوم على الاستراتيجيات القانونية التي وصفها الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات في العراق وإقليم كردستان العراق في هذا التقرير. واليوم، يظل التقاضي الاستراتيجي الدفاعي الأداة الأكثر قابلية للاستخدام، وإن كانت محدودة، للطعن في القيود المفروضة على التعبير، بما في ذلك التعبير على الإنترنت.

وصف ديار، وهو خبير ومحامٍ كردي في مجال حقوق الإنسان، الدفاع القانوني بأنه إحدى أبرز نقاط القوة لدى منظمته، على الرغم من البيئة القانونية التي تعمل فيها والتي تشوبها عيوب عميقة. وبرأيه، يظل وجود إطار قانوني، ولم لم يكن مثالياً، أفضل من القمع التعسفي، لأنه يتيح لمحامي الدفاع مجموعةً من القوانين والإجراءات والمؤسسات التي يمكنهم الاستناد إليها للطعن في الانتهاكات.

وقارن ديار بين البيئة الحالية والوضع في إقليم كردستان العراق في تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الثانية، حين كانت السلطات تُسكت الصحافيين/ات والنُقّاد في أحيان كثيرة عبر الترهيب أو العنف الجسدي أو الاحتجاز التعسفي، ما كان يؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة.[187] أما اليوم، فقال إن السلطات باتت تميل أكثر إلى اللجوء إلى المحاكم والملاحقات الجنائية. ولا يعني ذلك زوال القمع أو خطر الانتقام الجسدي، بل يتيح فرصاً أكبر للمناصرة القانونية الدفاعية.[188] وقال: "على الأقل، ثمة محكمة وقاضٍ. وهذا يختلف عن السابق، حين كانوا يكتفون بإرسال أشخاص إلى منزلك لضربك وترهيبك حتى تصمت. ويُعَد هذا 'تقدماً' بالمعنى التاريخي للكلمة".[189]
وكما نوقش سابقاً، كثيراً ما تتلاعب سلطات إقليم كردستان العراق بهذا الإطار القانوني لتحقيق غايات سياسية. فبدلاً من التعامل مع الجرائم المرتبطة بالتعبير بموجب قانون الصحافة رقم 35

186 جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، "جمعية الدفاع عن حرية الصحافة تعيد رفع دعوى الطعن بـ"قانون حقوق الصحفيين""، 26 نيسان/أبريل 2012، https://pfaa-iq.com/?p=182؛ علاء يوسف، "طعون بقانون حقوق الصحفيين بالعراق"، الجزيرة نت، 24 حزيران/يونيو 2012، https://www.aljazeera.net/news/2012/6/24/%D8%B7%D8%B9%D9%88%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D9%86-; لجنة حماية الصحفيين، "القانون العراقي لحماية الصحفيين لا يحمي الصحفيين" Iraq's journalist protection law doesn't protect them، 24 كانون الثاني/يناير 2012، https://cpj.org/2012/01/iraqs-journalist-protection-law-doesnt-protect-the/.

187 لجنة حماية الصحفيين، "سردشت عثمان" Sardasht Osman، التاريخ غير مُحدَّد، https://cpj.org/data/people/sardasht-osman/؛ هيومن رايتس ووتش، "إقليم كردستان العراق: الصحفيون تحت التهديد"، 29 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010، إقليم كردستان العراق: الصحفيون تحت التهديد | Human Rights Watch.

188 زينب المشاط، جمار، ""أسئلتي تتحول إلى سلاح لقتلي": الحرب القاتلة ضد الصحفيين في العراق" 'My questions are turned into a weapon to kill me': the deadly war against Iraq's journalists، 23 آذار/مارس 2023، https://my-questions-are-turned-into-a-weapon-to-kill-me-the-deadly-war-ag/23/03/jummar.media/en/2023؛ المرصد العراقي لحقوق الإنسان، "الحريات الصحافية في العراق: العودة إلى الترهيب"، 3 أيّار/مايو 2026، الحريات الصحافية في العراق: العودة إلى الترهيب " المرصد العراقي لحقوق الانسان؛ منظّمة العفو الدولية، "إقليم كردستان العراق: اعتقالات تعسفية واختفاء قسري للنشطاء والصحفيين"، 15 حزيران/يونيو 2021، الحريات الصحافية في العراق: العودة إلى الترهيب " المرصد العراقي لحقوق الانسان.

189 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026.

لسنة 2007 في إقليم كردستان العراق، الذي ينص على ضمانات وإجراءات خاصة بالصحافيين، غالباً ما توجه السلطات الاتهامات بموجب قانون العقوبات الاتحادي، أو قانون مكافحة الإرهاب رقم 21 لسنة 2003 في إقليم كردستان العراق، أو القانون رقم 6 لسنة 2008 لمنع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات في الإقليم.[190] وتتيح الأحكام غير الدقيقة في هذه القوانين للسلطات تصوير التعبير على أنه تهديد لأمن الدولة أو الآداب العامّة أو الدين أو القِيَم الاجتماعية، وهو توجه يُلاحظ أيضاً في مصر.[191] كما تمنح المدعين العامين مرونةً أكبر وتعرض المتهمين/ات لعقوبات أشد من تلك المنصوص عليها في قانون الصحافة.

وبالنسبة إلى المنظّمات مثل منظّمة ديار، لا يتيح التقاضي الاستراتيجي الدفاعي سوى فرص ضئيلة لتحقيق انتصارات قانونية شاملة. وبدلاً من ذلك، يستعين المحامون بالقضايا الفردية للطعن في كيفية تفسير السلطات للقانون وتطبيقه. وقال ديار: "بالطبع، لدينا ملاحظات على كيفية تطبيق الحكومة لهذه القوانين، لكن على الأقل ثمة إطار يمكنني العمل من خلاله بصفتي محامياً". وتتيح الإجراءات الرسمية للمحامين في العراق وإقليم كردستان العراق فرصاً متكررة للطعن في التفسيرات التعسفية، وتوثيق أنماط إساءة استخدام القوانين، والدفع باتجاه إصلاحات تدريجية.

ويبرز تحد مختلف عندما تدعم المنظّمات الحقوقية الناجين/ات من العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت.[192] ففي هذه الحالات، لا تدافع المنظّمات عن موكل في مواجهة ملاحقة قضائية من الدولة، بل تساعد الناجين/ات على تقديم شكوى ضد جهة خاصة قد تكون مجهولة الهوية أو يصعب تحديد هويتها. وحتى عندما تكون هوية مرتكب الانتهاك معروفةً، قد لا تشمل القوانين الجنائية القائمة الضرر الرقمي بوضوح. ويمكن للناجين/ات تقديم شكاوى، لكن المحققين والمدعين العامين هم من يحددون ما إذا كانت هذه الشكاوى ستُتابَع وكيفية المضي فيها.

هذا العمل استباقي، لكنه لم يتطور إلى حملة منسقة للتقاضي الاستراتيجي الهجومي. وبدلاً من ذلك، تقدم المنظّمات العراقية والكردية مساعدةً قانونيةً بحسب كل حالة. فهي تساعد الناجين/ات على توثيق الانتهاكات، وفهم حقوقهم/ن، والسعي إلى إزالة المحتوى، وتقديم الشكاوى، والتوجه إلى السلطات المحلية. ومن حيث المبدأ، يمكن الاستفادة من قضايا مختارة لتوضيح كيفية تطبيق القوانين القائمة، وتحسين ممارسات التحقيق والإثبات، أو دعم الإصلاح التشريعي. لكن عملياً، غالباً ما تفتقر المنظّمات العراقية إلى الموارد والأدوات القانونية اللازمة لمواصلة استراتيجية من هذا النوع.

190 قانون الصحافة رقم 35 لسنة 2007، متاح على الرابط: https://presidency.gov.krd/krp/docs/PressLaw-KRI.pdf.

191 هيومن رايتس ووتش، "ممكن نستدعيك في أي وقت: حرية التعبير مُهددة في العراق"، 15 حزيران/يونيو 2020، "ممكن نستدعيك في أي وقت": حرية التعبير مهددة في العراق | HRW.

192 آسيا عبد الكريم، ""دينا" تُشعل حركة ضد العنف الرقمي"، 21 أيّار/مايو 2025، https://insm-iq.org/?p=1774.

وقالت ياسمين، وهي خبيرة عراقية في الحقوق الرقمية والجندر، إن قضايا التحرش والابتزاز تحديداً يصعب ملاحقتها قضائياً، لأن العراق لا يزال يعتمد على أحكام في قانون العقوبات لم تُصمم للتعامل مع الانتهاكات الرقمية.[193] وأضافت أن الحسابات الآلية (Bots) وقنوات التواصل الاجتماعي التي تُنشأ للتحرش بالنساء والفتيات واستغلالهن "تتكاثر بوتيرة متسارعة لعدم وجود من يضبطها، ولعدم وجود عقوبات واضحة على هذه الممارسات"، وهي ظاهرة تقر بها حتى وزارة الداخلية.[194]

ووصفت داريا، وهي خبيرة كردية في الحقوق الرقمية والعنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، بدورها فجوةً آخذةً في الاتساع بين جسامة الأضرار التي تواجهها النساء عبر الإنترنت وقدرة المؤسسات القائمة على التصدي لها.[195] ولا تعرف كثير من النساء والفتيات أن بإمكانهن الإبلاغ عن التحرش أو الابتزاز عبر الإنترنت، فيما تتردد أخريات في التوجه إلى الشرطة أو منظّمات المجتمع المدني خشية انتهاك سرية معلوماتهن أو الوصم أو الانتقام من جانب أسرهن ومجتمعاتهن. ولا بد أن يبدأ الدعم القانوني ببناء الثقة وشرح الخيارات المتاحة قبل أن يصبح اللجوء إلى القضاء ممكناً.[196]

وتكشف هذه الإفادات عن تحديَيْن قانونييْن مختلفَيْن. ففي قضايا التعبير، يستطيع محامو/يات الدفاع الطعن في إساءة الدولة استخدام القوانين الجنائية القائمة. أما في قضايا العنف الرقمي، فيتعين على المنظّمات الحقوقية أولاً تحديد الجهة المسؤولة، والعثور على نص قانوني ينطبق على الضرر، وإقناع مؤسسات الدولة بالتحرك. ولا تعكس هذه الفجوة قصوراً في التقاضي الاستراتيجي الدفاعي، بل تعكس غياب سُبُل انتصاف فعالة وصعوبة بناء استراتيجية استباقية لقضايا اختبارية انطلاقاً من شكاوى فردية.

ولا يعني ذلك أن سن تشريع شامل بشأن الجرائم الإلكترونية سيحل المشكلة بالضرورة. فقد تعرضت مشاريع قوانين الجرائم الإلكترونية السابقة في العراق لانتقادات جدية، وتحديداً لأن أحكامها الغامضة وغير الدقيقة بشأن الآداب والأمن القومي قد تجرّم أشكال التعبير المحمية

193 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

194 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026؛ آسيا عبد الكريم أنور، ولاء علي فرحان، تارا عزيز، "العنف الرقمي ضد النساء في العراق"، مؤسسة "سيكديف" Secdev، تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، https://portal.salamatmena.org/Iraq-DVAW-2023-AR.pdf/11/wp-content/uploads/2023؛ أفكار بلا حدود Ideas Beyond Borders، "المال والجنس والانتقام: القوى المحركة للعنف عبر الإنترنت في كردستان" Money, Sex, Revenge: The Forces Driving Online Violence in Kurdistan، 4 كانون الثاني/يناير 2023، "روداو إنجليزي" Rudaw English، "يوتيوب" (YouTube)، "تزايد التحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي: وزارة الداخلية" Social media harassment on the rise: interior ministry، 28 حزيران/يونيو 2021، https://www.youtube.com/watch?v=aALQW4qfmA4&t=7s.

195 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

196 آسيا عبد الكريم، ""دينا" تُشعل حركة ضد العنف الرقمي"، 21 أيّار/مايو 2025، https://insm-iq.org/?p=1774، مركز بحوث التنمية الدولية IDRC، "من الأضرار عبر الإنترنت إلى استجابات واعدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" From online harm to hopeful responses in the Middle East and North Africa، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://idrc-crdi.ca/en/research-in-action/online-harm-hopeful-responses-middle-east-and-north-africa.

بدلاً من حماية الأشخاص من الانتهاكات أو توفير سُبُل انتصاف فعالة لهم.[197] ويُظهر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مصر هذا الخطر.[198]

وقال أيمن إن منظمته ساعدت في مراجعة مشروع قانون الجرائم الإلكترونية في العراق وأسهمت في الحد من بعض أحكامه الأكثر فداحةً. لكنه أشار إلى أن فهم المشرعين/ات للجرائم الإلكترونية لا يزال يشوبه قصور كبير. وقال: "الابتزاز المالي والابتزاز عبر الإنترنت والقراصنة هي أمور من الجيد مكافحتها من خلال قانون للجرائم الإلكترونية... [لكن المشرعين/ات] لديهم/ن أجندات سياسية منفصلة عن مُثُل حرية التعبير التي يكرسها الدستور العراقي"، في إشارة إلى مساعي المشرعين/ات لإدراج بنود تتعلق بالآداب في القانون.[199]

وعليه، لا يقتصر التحدي على غياب قانون للجرائم الإلكترونية، بل يفتقر العراق إلى إطار قانوني يحترم الحقوق ويميز بين الأضرار الرقمية الفعلية وأشكال التعبير المحمية، ويتيح للناجين/ات مساراً عملياً يبدأ بتقديم الشكوى ويمتد إلى التحقيق والانتصاف. وتتطلب الاستراتيجيات القانونية الفعالة قوانين تتيح لمحامي/ات الدفاع الطعن في الملاحقات القضائية التعسفية، وتمكن في الوقت عينه الناجين/ات من السعي إلى المساءلة من دون توسيع صلاحيات الدولة الواسعة أصلاً في ضبط التعبير.

تونس

على خلاف نظرائها في مصر والعراق، لم تذكر المنظّمات التونسية التي أجرت "سمكس" مقابلات معها أنها تتبع استراتيجيةً منظّمة للتقاضي الاستراتيجي الهجومي أو الدفاعي في ما يتعلق بالتعبير عبر الإنترنت. وبدلاً من ذلك، استجابت للمرسوم بقانون رقم 54 من خلال توثيق الملاحقات القضائية، وتدريب المحامين على الجرائم الإلكترونية والحقوق الرقمية، والدفاع عن الحيز المتاح لممارسة عملهم/ن. ويعكس تركيزها على المرسوم بقانون رقم 54 دوره المحوري في القمع الرقمي في تونس.

ويعكس هذا النهج التضييق الشديد الذي تشهده بيئة المناصرة في تونس. إذ يتعين على منظّمات المجتمع المدني اتخاذ قرارات فورية بشأن كيفية توجيه مواردها وكوادرها المحدودة، في ظل ضغوط إدارية متزايدة. ووصفت نصاف، وهي مدافعة تونسية عن حقوق الإنسان،

197 زينب إسماعيل، "مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي يقوض الحريات وينتهك دستور البلاد"، 3 آب/أغسطس 2023، مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي يقوض الحريات وينتهك دستور البلاد - SMEX؛ صفاء عياد، "قانون جرائم المعلوماتية في العراق: مُعلق إلى حين؟"، 14 حزيران/يونيو 2022، قانون جرائم المعلوماتية في العراق: مُعلق إلى حين؟ - SMEX.

198 "سبيك أب" Speak Up، "واقع جرائم التنمر والابتزاز الإلكتروني في مصر"، آذار/مارس 2024، واقع جرائم التنمر والابتزاز الإلكتروني في مصر – Speak Up.

199 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

المجتمع المدني في تونس بأنه "مجزأ"، مشيرةً إلى أنه "عندما تضطر إلى ضمان بقائك، يؤثر ذلك في القضايا التي يمكنك الدفاع عنها".[200] وأضافت أن التهديد المستمر بالاستدعاءات الحكومية والتحقيقات المعلقة أمر "مُنهك"، ولا يترك للمنظّمات سوى قدرة محدودة على اغتنام فرص التقاضي. وقالت منى، وهي أيضاً خبيرة في حقوق الإنسان، إن العاملين/ات في منظمتها ينتظرون/ن "بأنفاس محبوسة" متسائلين/ات عما إذا كانوا/كن سيكونون/ن المستهدفين/ات التاليين/ات، فيما وصف يوسف الوضع بأنه "مناخ متواصل من الضغوط".[201]

وفي ظل هذه الظروف، أعطت منظّمات الحقوق الرقمية الأولوية لبناء قدرات محامي/ات الدفاع في القضايا الجنائية بدلاً من اختيار قضايا لإطلاق حملة تقاضٍ أوسع نطاقاً. ولا تزال الملاحقات القضائية المتعلّقة بالجرائم الإلكترونية والأدلة الرقمية حديثةً نسبياً ومعقدةً من الناحية التقنية، ما يعني أن كثيراً من المحامين يفتقرون/رْنَ إلى الخبرة المتخصصة فيها. وفي الوقت عينه، غالباً ما يتردد المتهمون/ات في التعامل مباشرةً مع منظّمات المجتمع المدني التونسية المعنية بالحقوق الرقمية، لأن السلطات ومؤيديها يوصمون هذه المنظّمات بأنها تضم "عملاء للخارج" أو "خونة". ونتيجةً لذلك، قالت نصاف إن المتهمين/ات أحياناً "يجدون/ن أنفسهم/ن أمام محامين لا يتمتعون/ن بالمستوى نفسه من الكفاءة لأن الجرائم الإلكترونية مجال حديث بالنسبة إليهم/ن".[202] ويتيح تدريب المحامين الفرصة أمام منظّمات الحقوق الرقمية لتعزيز الدفاع عن الأفراد في القضايا الجنائية من دون أن يضطر المتهمون/ات إلى الارتباط علناً بإحدى منظّمات المجتمع المدني المستهدفة.

لكن هذه الاستراتيجية تظل رهناً باستعداد المحامين لتولّي القضايا الحساسة وقدرتهم/ن على ذلك. وعلى غرار نظرائهم/ن في مصر، يواجه المحامون التونسيون/ات تهديدات مستمرة، كما يتعرض استقلال القضاء بدوره للتهديد.[203] وأشار ثلاثة من أصل أربعة خبراء تونسيين أُجريت معهم/ن مقابلات لإعداد هذا التقرير تحديداً إلى اعتقال المحامية سونيا الدهماني باعتباره "نقطة تحول" في تصعيد السلطات التونسية ضد العاملين/ات في المجال القانوني.[204]

---

200 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026؛ كريم المرزوقي، المفكرة القانونية، "تعليق نشاط الجمعيات في تونس: تصعيدٌ جديد ضد العمل المدني"، 5 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، https://legal-agenda.com/%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%82-%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d8%aa%d8%b5%d8%b9%d9%8a%d8%af-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%b6%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%86%d9%8a/.

201 مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع يوسف، 14 أيّار/مايو 2026.

202 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

203 نواة، "إضراب عام المحامين: مطالبة باستقالة وزيرة العدل ورفض التضييق والترهيب"، 18 حزيران/يونيو 2026، https://nawaat.org/%d8%a5%d8%b6%d8%b1%d8%a7%d8%a8-%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%85%d9%8a%d9%86-%d9%85%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%88%d8%b2%d9%8a%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%af%d9%84-%d9%88%d8%b1%d9%81%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b6%d9%8a%d9%8a%d9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%87%d9%8a%d8%a8/؛ بيان صحفي صادر عن الأمم المتحدة، "تونس: خبراء أمميون يشعرون بالقلق إزاء تدهور أوضاع حقوق الإنسان للمحامين" Tunisia: UN experts alarmed by deteriorating human rights situation of lawyers، 15 تمّوز/يوليو 2025، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/tunisia-un-experts-alarmed-deteriorating-human-rights-s.

204 في أيّار/مايو 2024، داهمت قوات الأمن مقر الهيئة الوطنية للمحامين بتونس لاعتقال سونيا الدهماني بموجب الفصل 24 من المرسوم بقانون رقم 54، ما دفع المحامين إلى إطلاق إضراب على مستوى البلاد. يُرجى مراجعة: "تونس تمدد احتجاز صحفيَيْن

وفي حزيران/يونيو 2026، حذر ائتلاف يضم 40 منظّمة قانونية ومنظّمة لحقوق الإنسان من أن أعمال الانتقام الواسعة النطاق ضد المحامين التونسيين/ات تثنيهم/ن عن تولي القضايا الحساسة وتقوض قدرة الجمهور على الحصول على التمثيل القانوني والوصول إلى العدالة.[205]

وتمارس منظّمات الحقوق الرقمية التونسية المحاماة من أجل القضايا الحقوقية في ظل ظروف طارئة. وتتمثل أولوياتها المباشرة في توثيق الانتهاكات، وتزويد محامي/ات الدفاع بالمعارف والأدوات اللازمة، وحماية المنظّمات والهيئات المهنية التي تتيح إمكانية التقاضي مستقبلاً.[206] وفي ظل هذه الظروف، يظل بناء استراتيجية هجومية أو استراتيجية دفاعية منسقة للتقاضي أولويةً ثانويةً مقارنةً بالحفاظ على قدرة المحامين والمنظّمات الحقوقية والفضاء المدني في تونس على مواصلة عملهم.

2. توطيد العلاقات مع الحكومات

أعرب المدافعون/ات عن الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس عن آراء متباينة بشأن جدوى التواصل المباشر مع حكومات بلدانهم/ن. لكن الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات اتفقوا عموماً على أن فعالية هذا التواصل تعتمد إلى حد كبير على الأشخاص المعنيين، وأن الشخصيات البرلمانية التي يسهل الوصول إليها لا تتمتع سوى بنفوذ محدود على السلطة التنفيذية، وأن المخاوف الأمنية غالباً ما تدفع المنظّمات إلى الامتناع تماماً عن الإعلان عن تواصلها مع الحكومة.

وغالباً ما يُبقي الطرفان هذه العلاقات طي الكتمان. إذ يتردد المسؤولون/ات الحكوميون/ات في

والمحامون يبدأون إضراباً" Tunisia extends the detention of two journalists, lawyers begin a strike، رويترز، 13 أيّار/مايو 2024، https://www.reuters.com/world/africa/tunisia-extends-detention-two-journalists-lawyers-begin-strike-2024-؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أدهم، 15 نيسان/أبريل 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع يوسف، 14 أيّار/مايو 2026؛ هيومن رايتس ووتش، "تونس: السلطات تصعد حملتها على الإعلام وحرية التعبير"، 30 أيّار/مايو 2024، تونس: السلطات تصعد قمع الإعلام وحرية التعبير | Human Rights Watch.

205 اللجنة الدولية للحقوقيين، "منظّمات قانونية وحقوقية دولية تدين تصعيد السلطات التونسية لهجماتها على مهنة المحاماة واستقلال القضاء والمجتمع المدني" International legal and human rights organizations condemn the Tunisian Authorities' escalating attacks on the legal profession, the independence of the judiciary and civil society، 9 حزيران/يونيو 2026، https://www.icj.org/international-legal-and-human-rights-organizations-condemn-the-tunisian-authorities-e.

206 "محامون بلا حدود" ASF، "منظّمات قانونية وحقوقية دولية تدين تصعيد السلطات التونسية لهجماتها على مهنة المحاماة واستقلال القضاء والمجتمع المدني" International legal and human rights organisations condemn the Tunisian authorities's escalating attacks on the legal profession, the independence of the judiciary and civil society، 5 حزيران/يونيو 2026، https://asf.be/publication/international-legal-and-human-rights-organisations-condemn-the-tunisian-authori.

التواصل علناً مع منظّمات المجتمع المدني بسبب الحساسيات السياسية المحيطة بعملها (ولا سيما إذا كان مرتبطاً بالنساء أو مجتمع الميم أو غيره من المجتمعات المهمشة)، فيما كثيراً ما تشكك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني نفسها في جدوى هذا التواصل وتتجنب الإعلان عنه بسبب الوصمة المرتبطة بالعمل عن كثب مع شخصيات حكومية.

ووصف حسن، وهو خبير مصري في الحقوق الرقمية، هذه العلاقات بأنها تعتمد إلى حد كبير على مدى اهتمام المسؤول/ة بالقضية المطروحة واستعداده/ا لتحمل المخاطر:

"يأخذنا بعض أعضاء البرلمان على محمل الجد، ونحاول أن نبادر إلى التواصل مع النواب. أحياناً يتحدث معنا البعض وأحياناً لا. ويدرك [ممثلو/ات الحكومة] أن [اسم المجموعة محجوب] تتعرض باستمرار لأعمال انتقامية، لذلك لا يتواصلون/ن معنا حتى لا يقعوا/ن في مشاكل. لكن بعض الأشخاص لديهم ما يكفي من الجرأة للاستماع إلى رأينا. وبشكل عام، لا يُعد التحدث مع منظّمات المجتمع المدني من الممارسات التي يلجأ إليها [المسؤولون/ات الحكوميون/ات] كثيراً".[207]

وقال فريد، وهو ممثل آخر عن الحقوق الرقمية في مصر، إن منظمته تتواصل أيضاً مع البرلمان بصورة أساسية من خلال علاقات شخصية مع بعض أعضائه، لكن حتى هذه العلاقات نادراً ما تسفر عن نتائج ملموسة. وعلى حد تعبيره، "لا تصل فعلياً إلى نتائج تُذكر".[208]

وعزا حسن هذا التأثير المحدود إلى الضعف المؤسسي للبرلمان المصري.[209] وعندما سُئل عن مدى نجاح هذه العلاقات التعاونية مع النواب في التأثير في سياسات الحكومة بشأن قضايا الحقوق الرقمية، قال: "البرلمان ضعيف، وليس قوياً ولا مستقلاً، وكثير من أعضاء البرلمان لا يعرفون ما يجري... فنحن لا نستطيع الوصول إلى المعلومات طوال الوقت، وهم أيضاً لا يستطيعون ذلك أحياناً".[210]

وقد تحدث الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات عن مخاوف أمنية كبيرة تحيط بالتواصل مع المسؤولين/ات الحكوميين/ات. وقال عمرو، وهو ناشط مصري في مجال الحقوق الرقمية، لـ"سمكس": "إذا سألني أحدهم: 'هل تتواصل مع أي شخص في الحكومة؟' فسأقول بالطبع لا. وسأنكر ذلك".[211]
ولا تختلف الموازنة بين هذه الاعتبارات كثيراً في السياق التونسي. إذ قال "أدهم"، وهو مدافع

207 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

208 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع فريد، 14 أيّار/مايو 2026.

209 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026؛ الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، "تشريعات سلطوية ورقابة غائبة"، أيلول/سبتمبر 2025، https://egyptianfront.org/wp-content/uploads/2025/09/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%BA%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D8%A9.pdf.

210 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

211 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

تونسي عن الحقوق الرقمية، لـ"سمكس": "تتفاوت طبيعة العلاقات بين المجتمع المدني والنواب. ويعتمد مدى الاستعداد لتحمل المخاطر على المنظّمة نفسها، وأي شخص يعمل فعلياً مع البرلمان سينكر ذلك علناً".[212]

وقال أدهم إنه راجع مسودة قانون حماية البيانات المرتقب في تونس، والذي يُتوقع أن يحل محل القانون عدد 63 لسنة 2004 الذي ينظم حالياً ممارسات حماية البيانات.[213] وبرأيه، تتضمن المسودة بعض التحسينات وتسعى إلى التوافق مع المعايير الدولية، بما فيها اللائحة العامّة لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي.[214] لكن تأثيره بصفته خبيراً رقمياً يظل محدوداً. وقال إنه لا يعرف الصيغة التي سيخرج بها القانون بعد المداولات البرلمانية التي لن يشارك فيها مباشرةً. وبدلاً من ذلك، يجري مراجعته ويقدم ملاحظاته الموضوعية بصورة ثنائية إلى نواب تربطه بهم علاقات قائمة. ومع ذلك، لا يعرف مدى نجاح هؤلاء النواب في التأثير في الصيغة النهائية. وقال: "يحاول بعض [النواب] التوصل إلى تشريعات جيدة، لكن الأمر يتحول [غالباً] في نهاية المطاف إلى لعبة سياسية".[215]

وأصبحت خاضعةً للسلطة التنفيذية، حتى إن سمير بوعزيز، مسؤول المناصرة في منظّمة "مراسلون بلا حدود"، سبق أن وصفه لـ"سمكس" بأنه "برلمان بلا أصوات معارضة".[216]

وكما هو حال نظيراتها في تونس، تواجه منظّمات عراقية وكردية كثيرة متطلبات تسجيل "مرهقة" ومراجعات إدارية ورقابة حكومية تجعل التواصل مع المسؤولين/ات شرطاً للبقاء أكثر من كونه مصدراً للنفوذ.[217] ولا تزال منظّمات كثيرة تتردد في الحديث علناً عن هذه الضغوط. ومع ذلك، حدد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات مجالات محدودة أسفر فيها التنسيق

212 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أدهم، 15 نيسان/أبريل 2026.

213 القانون عدد 63 لسنة 2004 المتعلّق بحماية المعطيات الشخصية، متاح على الرابط : https://www.ins.tn/sites/default/Loi%2063-2004%20Fr.pdf/04-files/2020.

214 اللائحة العامّة لحماية البيانات General Data Protection Regulation، متاحة على الرابط https://gdpr-info.eu/.

215 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أدهم، 15 نيسان/أبريل 2026.

216 نجلاء بن صلاح، "سمكس"، "الحكومة التونسية تضيق الخناق على مصادر الصحافيين"، 21 كانون الأوّل/ديسمبر 2022، الحكومة التونسية تضيق الخناق على مصادر الصحافيين - SMEX؛ هيومن رايتس ووتش، "تونس: أسئلة وأجوبة حول مشروع الدستور"، 14 تمّوز/يوليو 2022، تونس: أسئلة وأجوبة حول مشروع الدستور | Human Rights Watch.

217 مارسين الشمري وسرى مقصود، "مشهد المجتمع المدني في العراق" The Landscape of Civil Society in Iraq، مؤسسة "كونراد أديناور" Konrad Adenauer ، حزيران/يونيو 2022، https://cnxus.org/the-iraqi-knowledge-sharing-The-Landscape-of-Ci/07/platform/wp-content/uploads/2022؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، "مؤشر استدامة منظّمات المجتمع المدني لعام 2020 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" Civil Society Organization Sustainability Index For the Middle East and North Africa، تشرين الأوّل/أكتوبر 2021، https://www.fhi360.org/wp-content/uploads/drupal/documents/csosi-mena-2020-report.pdf؛ منظّمة العفو الدولية، "العراق 2025"، التاريخ غير مُحدَّد، حقوق الإنسان في العراق منظّمة العفو الدولية؛ غمكين محمد، "تسجيل منظّمة غير حكومية في إقليم كردستان تعرقله التأخيرات والبيروقراطية" Registering an NGO in the Kurdistan Region plagued by delays and bureaucracy، "برغراف" Peregraf، 21 أيّار/مايو 2023، https://peregraf.com/en/investigation/5644.

بين الحكومة والمجتمع المدني عن نتائج ملموسة. فقالت داريا، وهي خبيرة في العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت (OGBV)، إن منظمتها تربطها علاقة "ناجحة جداً" بمديرية مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات في دهوك (DCVAW).[218] وأوضحت أن هذه العلاقة تعززت مع إدراك المسؤولين/ات الحكوميين/ات مدى خطورة العنف الرقمي ضد النساء وما قد يترتب عليه من عواقب. وبرأيها، دفعت كثرة حالات الانتحار والقتل على أيدي أفراد من الأسرة، والمرتبطة بالانتهاكات والابتزاز عبر الإنترنت، السلطات إلى التعامل مع هذه القضية بجدية أكبر في خلال العامَيْن أو الأعوام الثلاثة الماضية.

ولا يلغي هذا المثال القيود الأوسع التي تواجهها المنظّمات عند التعامل مع الدولة. لكنه يشير إلى أن التعاون المستمر يصبح أكثر قابلية للتحقق عندما يدرك المسؤولون/ات أن الأضرار الرقمية تشكل تهديدات مباشرة للسلامة الجسدية، وينظرون/ن إلى منظّمات المجتمع المدني باعتبارها شريكاً ضرورياً في التصدي لها.

3. تجنب لفت الأنظار واعتماد تدابير للأمان الرقمي

انعكست التحديات الأمنية الصعبة المرتبطة بالحديث علناً عن سجلات حقوق الإنسان في مصر وتونس والعراق على عملية إجراء المقابلات نفسها. فقد طلب/ت جميع الخبراء/الخبيرات بشأن مصر وتونس الذين/اللواتي أُجريت معهم/ن مقابلات لإعداد هذا التقرير عدم الكشف عن هوياتهم/ن في تقرير "سمكس"، فيما كان الأشخاص المقيمون/ات في العراق وإقليم كردستان العراق أو العاملون/ات على قضاياهما أكثر ارتياحاً عموماً لاحتمال ذكر أسمائهم/ن. ولا يعني هذا الاختلاف أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العراقي تواجه مخاطر أقل، بل يعكس اختلاف أشكال المخاطر في السياقات الثلاثة، بما في ذلك الحساسية المتزايدة إزاء الكشف العلني عن الهوية في مصر وتونس، وتنوع الأساليب التي تلجأ إليها الجهات الحكومية وغير الحكومية للانتقام من النُقّاد في هذه البلدان.

وتُظهر هذه الاحتياطات كيف تكيفت بعض المنظّمات ذات الخبرة مع التهديدات المستمرة. غير أن اعتماد هذه التدابير لا يزال متفاوتاً، ولم تُرسخ منظّمات كثيرة السلامة الرقمية بعدُ بوصفها ممارسة تنظيمية روتينية، كما سيُناقِش أدناه.

218 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

احتياطات السلامة الرقمية

وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات كيف طوروا عادات أكثر صرامةً في ما يتعلق بممارساتهم/ن الرقمية الآمنة، وغالباً ما جاء ذلك استجابةً لحادثة صادمة أو خطيرة هددت سلامتهم أو سلامة زملائهم/زميلاتهم.

وقالت رُبى، وهي صحافية تونسية، إنه بعدما بدأت الحكومة باستهداف مكان عملها، "نقلنا جميع اتصالاتنا إلى تطبيقَي 'سيغنال' (Signal) و'واتساب' (WhatsApp)، حتى المحادثات العادية... ونستخدم دائماً الرسائل الذاتية الاختفاء"، إلى جانب تدابير أخرى للسلامة الرقمية.[219]

كذلك، ذكر الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات أنهم حذفوا أسماء الموظفين/ات وعناوين المكاتب من المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي التابعة لمنظّماتهم لحماية أنفسهم وزملائهم/زميلاتهم. وقدم عدد منهم لـ"سمكس" أمثلةً عن حالات ذُكر فيها موظفون/ات بأسمائهم/ن على وسائل التواصل الاجتماعي عندما اعترض أفراد من الجمهور على عملهم/ن.

وعندما حظرت السلطات استخدام كلمة "الجندر" في العراق عام 2023، واجه العاملون/ات في مجال الحقوق الرقمية الذين/اللواتي يوثقون/ن العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت مخاطر متداخلةً بسبب حملات التشهير المكثفة (وهي حملات تواجهها الناشطات في مجال حقوق المرأة بصورة أوضح منذ احتجاجات تشرين 2019).[220] ووصفت ياسمين، وهي خبيرة عراقية في الحقوق الرقمية والجندر، كيف نشرت قنوات على "تلغرام" أسماء العاملين/ات والمؤسسات المنخرطة في العمل على قضايا العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت. وقالت: "كانت فترةً مخيفةً جداً. واضطر الناس إلى البقاء في منازلهم، وارتداء الكمامات عند الخروج، وتجنب تنظيم الفعاليات العامّة، وإغلاق مواقعهم الإلكترونية."[221]

وفي الآونة الأخيرة، قالت ياسمين إن منظمتها تعرضت لحملة منسقة من الهجمات عبر الإنترنت بعد نشرها مورداً يتعلق بإحدى الفئات المهمشة. فتعرض موقعها الإلكتروني للهجوم، وانهالت التعليقات العدائية على صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، ما دفع العاملين/ات في المنظّمة إلى إيقاف الموقع مؤقتاً.[222] وبالمثل، تحدثت داريا عن حذف محتوى من الإنترنت

219 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026.

220 اندبندنت عربية، "غير المحجبات في العراق في قلب عاصفة التحريض"، 8 شباط/فبراير 2025، غير المحجبات في العراق في قلب عاصفة التحريض | اندبندنت عربية؛ بلسم مصطفى، "إدانة الجندر: الحملة المناهضة للنوع الاجتماعي وسياسات (إساءة) الترجمة في العراق" GENDER FOUND GUILTY: Anti-Gender Backlash and (Dis)Translation Politics in Iraq، جامعة كارديف Cardiff University، 2025، https://orca.cardiff.ac.uk/id/eprint/177268/9/-mustafa-2025-gender-found-and-anti-gender-backlash-guilty.

221 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

222 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

وإغلاق الموقع الإلكتروني لمنظمتها بعد تلقيها تهديدات خطيرة في خضم موجة أوسع من المضايقات عبر الإنترنت استهدفت منظّمات المجتمع المدني، وشملت تهديدات بالقتل طالت قيادات عليا في المنظّمة.[223]

وتعرضت منظّمة عراقية أخرى معنية بالحقوق الرقمية لمضايقات عبر الإنترنت بعد نشرها محتوى يتصدى لمعلومات مضللة. وكشف منشور واسع الانتشار نشره شخص مرتبط بإحدى الميليشيات عن معلومات تكشف هوية المنظّمة وموظفيها/اتها، ما دفع شركة "ميتا" (Meta) إلى إزالة المنشور، كما دفع الموظفين/ات إلى ملازمة منازلهم/ن لعدة أيام خشية أن يؤدي التحريض عبر الإنترنت إلى اعتقالهم/ن أو تعرضهم/ن للعنف الجسدي.[224]

وأشارت رُبى، الصحافية التونسية، إلى هاجس تكرر في المقابلات، وهو أن فعالية تدابير السلامة الرقمية في سلسلة التواصل تتوقف على الطرف الأقل التزاماً بها. وقالت: "إذا اتخذتُ كل هذه الاحتياطات لحماية هوية شخص ما، فلم أتحدث معه إلا عبر تطبيق 'سيغنال'، واستخدمت أسماءً مستعارةً، وما إلى ذلك، لكن الشخص الآخر لم يتخذ الاحتياطات نفسها، فكأنني لم أفعل شيئاً، وتصبح هذه الاحتياطات بلا جدوى".[225] وردد أيمن، وهو مدافع عراقي عن الحقوق الرقمية، هذا القلق قائلاً: "إذا أهمل أحد الطرفَيْن الممارسات الرقمية الآمنة، تنهار الحماية في عملية التواصل بأكملها.[226]

الرقابة الذاتية على الإنترنت

تُستخدم الرقابة الذاتية على الإنترنت وسيلةً للحماية على المستويَيْن الشخصي والتنظيمي. فعلى سبيل المثال، قال أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات:

"على الرغم من أنني محامٍ يحظى بالاحترام، لا أستطيع قول كل ما أريد قوله على الإنترنت. فأنا شديد الحذر لأن [السلطات] قد تستخدم كلامي ضدي. لدي بعض الطموحات والأفكار السياسية، وكذلك بعض أصدقائي، ولذلك لا يمكننا التعبير عن آرائنا بحرية على المنصات الرقمية بسبب الخوف؛ الخوف من النظام، والخوف من أن يجدوا أي ذريعة للانتقام منك أو من عائلتك".

وفي العراق، تدفع أيضاً مساعي الحكومة إلى ضبط اللغة التي تستخدمها منظّمات المجتمع المدني لوصف عملها بشأن النساء والجندر إلى ممارسة الرقابة الذاتية. وبعدما حظرت الحكومة استخدام مصطلح "الجندر"، قالت داريا، وهي خبيرة كردية في العنف القائم على الجندر عبر

223 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

224 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

225 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026.

226 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

الإنترنت: "حذفنا منشوراتنا على منصة 'فيسبوك'، وحذفنا موقعنا الإلكتروني. منعتنا الحكومة من استخدام هذا المصطلح، فحذفنا كل شيء. لم تتغير مهمتنا الأساسية، لكننا أصبحنا نخضع الآن لكثير من القيود ونجري الكثير من المراجعات قبل نشر أي شيء عن أنشطتنا على الإنترنت."[227]

ويزداد هذا الضغط لتنقيح الخطاب العلني في العراق حدةً عندما يتعلق الأمر بقضايا مجتمع الميم. وقال عدد من الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات إنهم/ن يخشون التحدث علناً عن قضايا مجتمع الميم على الإنترنت خوفاً من القمع. وبالنسبة إلى بعض المنظّمات، يعني ذلك تجنب الحديث عن هذه القضايا تماماً، فيما تلجأ منظّمات أخرى إلى إدراجها ضمن خطاب أوسع عن المخاطر التي تواجه الفئات "المعرضة للخطر" أو "المهمشة". وفي الحالتَيْن، يحد الخوف من الانتقام من قدرة منظّمات الحقوق الرقمية على الدفاع علناً عن أفراد مجتمع الميم، الذين يقعون عند نقطة تقاطع أشد أساليب المراقبة الرقمية عنفاً وقمعاً.

وقال أحد الأشخاص العراقيين الذين أُجريت معهم/ن مقابلات إنه انسحب من نقاش متلفز بشأن أفراد مجتمع الميم في العراق كان من المقرر أن يشارك فيه مع وسيلة إعلامية بارزة مقرها في خارج البلاد، على الرغم من اعتقاده أن القضية تندرج بوضوح ضمن اختصاص منظمته في مجال حقوق الإنسان.[228] لكنه قرر، بعد التشاور مع فريقه، عدم المشاركة بسبب التداعيات المحتملة على سمعته ومنظمته وإجراءات تسجيلها وتجديد تسجيلها في بغداد.

الخطاب بشأن التصعيد الإقليمي

أدت الإبادة الجماعية في غزة، إلى جانب التصعيد الإقليمي الذي تقوده إسرائيل والولايات المتحدة في إيران، إلى تشديد الحكومات في مختلف أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا حملاتها على التعبير السلمي عبر الإنترنت والتغطية الإعلامية بذريعة "الأمن القومي".[229] وتحدث الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات في البلدان الثلاثة عن الحساسية المتزايدة المحيطة بالتعبير عبر الإنترنت والتغطية الإعلامية بشأن غزة وإيران وإسرائيل.

227 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

228 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026.

229 "ميدل إيست آي"، "يوتيوب"، "الإمارات تحجب جغرافياً حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب مشاهد من الحرب على إيران" 24، UAE geoblocks social media accounts over Iran war footage نيسان/أبريل 2026، https://www.youtube.com/watch?v=R0kcAbed0Pg؛ لجنة حماية الصحفيين، "انتهاكات حرية الصحافة حول العالم في خلال الحرب على إيران" 19، Global press freedom violations during the Iran war آذار/مارس 2026، https://cpj.org/2026/03/press-freedom-violations-in-the-middle-east-during-the-iran-war/؛ جيليان يورك، "الحرب ذريعةً: دول الخليج تشدد القيود على حرية التعبير مجدداً"، War as a Pretext: Gulf States Are Tightening the Screws on Speech—Again، "مؤسسة الحدود الإلكترونية" 13 ، Electronic Frontier Foundation نيسان/أبريل 2026، https://www.eff.org/deeplinks/2026/04/war-pretext-gulf-states-are-tightening-screws-speech-again؛ هيومن رايتس ووتش، "دول الخليج: قمع العمال الوافدين خلال النزاع" ، 11 حزيران/يونيو 2026، دول الخليج: قمع العمال الوافدين خلال النزاع | Human Rights Watch.

وفي العراق، اتخذت الرقابة المرتبطة بالتصعيد الإقليمي منحىً حاداً في شهر كانون الثاني/يناير 2025 عندما أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات توجيهاً إلى "جميع المؤسسات الإعلامية [العراقية]" تضمَّنَ تعليماتٍ غامضةً وغير دقيقة بشأن كيفية تغطية التصعيد إعلامياً.[230] ويُزعم أيضاً أن الهيئة ضغطت على منصات التواصل الاجتماعي لإزالة محتوى ينتقد العراق.[231] ويقول الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات إن خطر الانتقام بات اليوم مرتفعاً إلى حد يدفعهم/ن إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

وقال أيمن، وهو ناشط عراقي في مجال الحقوق الرقمية: "إذا نشر شخص ما على الإنترنت كلاماً مثل: 'هذه ليست حربنا' أو 'هذه ليست قضيةً طائفية'، قد يجد نفسه في السجن. أو إذا سأل شخص ببساطة: 'لماذا يخوض العراق هذه المعركة؟'، قد يُسجن. حرية التعبير معدومة. وهذا موضوع شديد الحساسية".[232]

وقال ديار، وهو خبير كردي في حقوق الإنسان: "يصبح الكلام أصعب في زمن الحرب. فالخطوط الحمراء تصبح أوضح وأوسع. فقبل الحرب، كان بإمكاننا انتقاد إيران على الإنترنت... لكن الآن، بعدما اندلعت الحرب، لا أجرؤ على الحديث عن ذلك."[233]

لكن الخطاب "المؤيد لإيران" على الإنترنت أو التغطية الإعلامية المؤيدة لها لا يخضعان للرقابة بالطريقة نفسها. وقال عمر، وهو ناشط عراقي في مجال الحقوق الرقمية: "لا أرى محتوى مؤيداً لإيران يُزال حتى عندما ينتهك بوضوح معايير مجتمع [منصات التواصل الاجتماعي] أو القانون العراقي".[234] وأطلقت مجموعة من منظّمات المجتمع المدني العراقية، في إطار مبادرة "وسائل التواصل الاجتماعي من أجل السلام" (Social Media 4 Peace)، حملة رصد استجابةً لـ"الارتفاع الحاد" في المحتوى المسيء المرتبط بالتصعيد.[235]

---

230 هيئة الإعلام والاتصالات في العراق، "اللائحة الإطارية للمنصات والخدمات الرقمية" Framework Regulations for Digital Platforms and Services، متاحة على الرابط https://cmc.iq/ar/wp-content/uploads/2025/03/Framework-regulations-for-digital-platforms-and-services-en؛ الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، "بالوثيقة.. هيئة الاعلام والاتصالات توجه وسائل الاعلام بعدم استخدام عدد من المفردات"، 8 آب/أغسطس 2023، https://ninanews.com/website/News/Details?key=1069633.

231 دانا طليب منعم، "فيسبوك وإكس وتيك توك تفرض قيوداً على حسابات عراقية بعد ضغوط حكومية" Facebook, X, and TikTok restrict Iraqi accounts after state pressure، "العربي الجديد" The New Arab، 22 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://www.newarab.com/news/social-media-giants-restrict-iraqi-accounts-after-state-pressure.

232 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

233 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026.

234 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

235 اليونسكو، "منظّمات المجتمع المدني العراقية تستجيب للارتفاع الحاد في المحتوى الضار عبر الإنترنت من خلال مبادرة منسقة للرصد" Iraqi CSOs Respond to Surge in Harmful Online Content with Coordinated Monitoring Initiative، 28 نيسان/أبريل 2026، https://www.unesco.org/en/articles/iraqi-csos-respond-surge-harmful-online-content-coordinated-monitorin.

ويبدو أن السلطات المصرية أقل تمييزاً بين الأشخاص على أساس ما ينشرونه. فقد قال حسن، وهو ناشط مصري في مجال الحقوق الرقمية: "لا يهم مدى قربك من الحكومة أو ما إذا كنت نائباً أو تنتمي إلى مؤسسة دينية. عندما يتعلق الأمر بفلسطين... لا يمكنك انتقاد الحكومة."[236]

أما في تونس، فتراقب الحكومة منذ سنوات بعض أشكال التنظيم المرتبط بفلسطين والتعبير السلمي بشأنها عبر الإنترنت وتفرض قيوداً عليها.[237] وفي الآونة الأخيرة، احتجزت السلطات ما لا يقل عن ثلاثة ناشطين/ات مؤيدين/ات لفلسطين شاركوا/ن في التحضيرات لـ"أسطول الصمود العالمي" (Global Sumud Flotilla). وبحسب أدهم، وهو أحد الناشطين التونسيين في مجال الحقوق الرقمية، جعلت هذه القضية التعبير عبر الإنترنت بشأن فلسطين وتنظيم أنشطة التضامن معها أكثر حساسيةً بالنسبة إلى منظّمات المجتمع المدني.[238]

احتياطات السلامة الجسدية

وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات احتياطات السلامة الجسدية بأنها جزء من الاستراتيجية الواسعة لإدارة المخاطر، تمتد من طريقة حديثهم في الأماكن العامّة وتنقلهم في المدن إلى التساؤل عما إذا كان البقاء في بلدانهم الأصلية يستحق المخاطرة أساساً.

وينطوي الارتباط العلني بمنظّمة غير مرغوب فيها على خطر التعرف إلى الشخص علناً، وهو خطر يتعامل معه يومياً عدد من الأشخاص الذين أجرت "سمكس" مقابلات معهم. ويعمل "يوسف" في منظّمة حقوقية مستهدفة في تونس، كما أن ارتباطه بها معروف للعلن. وقال إنه يشعر بالخوف دائماً عندما يخرج إلى الأماكن العامّة: "تلقيت تهديدات طالت عائلتي. في المتاجر والأماكن العامّة ومحطات القطارات، أظل ألتفت من حولي وأنا أمضي في يومي".[239] وعبرت رُبى، وهي صحافية تونسية مرتبطة بمؤسسة إعلامية مستهدفة، عن مشاعر مماثلة قائلةً: "لا تشعر بالأمان. لا يمكنك أن تتخيل حجم الخوف الملموس في الأجواء. وفي كل مرة أسافر فيها، أحاول أن يكون لدي شخص تربطه علاقات بالشرطة على أهبة الاستعداد للاتصال به حتى لا

236 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

237 نسرين الزريبي، ""هذه آخر مسيرة لكم": تتبعات تطال النشطاء التونسيين الداعمين لفلسطين"، انكفاضة، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، "هذه آخر مسيرة لكم": تتبعات تطال النشطاء التونسيين الداعمين لفلسطين – إنكفاضة؛ بسمة العتي، "تونس تعتقل ناشطاً مؤيداً لفلسطين بتهم تتعلق بـ"الإرهاب"" "Tunisia arrests pro-Palestine activist over 'terrorism' charges"، "العربي الجديد" The New Arab، 15 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024، https://www.newarab.com/news/tunisia-investigates-3-pro-palestine-activists-over-7-oct-rally؛ بسمة العتي، "تونس تحقق مع ناشطين/ات في ظل حملة على الحركة المؤيدة لفلسطين" "Tunisia investigates activists amid crackdown on the pro-Palestine movement"، "العربي الجديد" The New Arab، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، https://www.newarab.com/news/tunisia-investigates-3-pro-palestine-activists-over-7-oct-rally.

238 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أدهم، 15 نيسان/أبريل 2026.

239 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع يوسف، 14 أيّار/مايو 2026.

أقع في مشكلة."[240]

وقال عدد من الأشخاص المطلعين على الوضع في تونس أو العاملين/ات فيها إن منظّماتهم تجري تقييمات موسعةً للمخاطر قبل نشر بعض المواد، ولا سيما عندما يشارك فيها موظفون/ات مقيمون/ات في تونس أو منظّمات محلية من المجتمع المدني.[241]

وفي مصر، تؤثر اعتبارات مماثلة في تحديد الأشخاص الذين تُنسب إليهم الأبحاث علناً. فقد يضطر موظفون/ات من أصول مصرية يعملون/ن مع منظّمات حقوقية في خارج مصر إلى المفاضلة بين الظهور العلني بصفتهم/ن مرتبطين/ات بإحدى هذه المنظّمات وتحمل مخاطر التعرض للمضايقة أو الاحتجاز التعسفي أو فقدان القدرة على السفر إلى مصر بسبب ارتباطهم/ن بالمنظّمة الحقوقية، بحسب إحدى من أُجريت معهم/ن مقابلات، والتي امتنعت لهذا السبب تحديداً عن نشر أبحاث عن مصر باسمها الحقيقي.[242]

وبالنسبة إلى بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات، لم تؤد تقييمات السلامة الجسدية هذه إلى تغيير روتينهم اليومي فحسب، بل دفعتهم أيضاً إلى المنفى الاختياري. إذ يعيش أربعة من الموظفين/ات الذين/اللواتي أُجريت معهم/ن مقابلات في المنفى الاختياري بسبب المخاطر الأمنية الجسيمة المرتبطة بالبقاء في بلدانهم/ن الأصلية.[243] وانتقل أحدهم من منطقة إلى أخرى في داخل بلاده أملاً في الحد من استهدافه، لكنه غادر البلاد نهائياً في نهاية المطاف. ويحمل الآن جواز سفر جديداً من إحدى الدول الأوروبية.[244] أما عندما يعود إلى بلده، فيُبلغ سفارة الدولة الأوروبية ويناقش معها تفاصيل برنامج تنقلاته بإسهاب، في إطار التدابير الأمنية التي يتخذها قبل عودته.

ويعيش مئات المعارضين/ات من مصر والعراق وتونس في المنفى الاختياري هرباً من القمع في بلدانهم، ما يفرض ثمناً باهظاً على صحتهم/ن النفسية وحياتهم/ن الأسرية.[245]

---

240 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026.

241 مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

242 مراسلات خطية أجرتها "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026.

243 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 أبريل/نيسان 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 أبريل/نيسان 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 مايو/أيار 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع جمال، 18 يونيو/حزيران 2026.

244 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 أبريل/نيسان 2026.

245 حسام الحملاوي، مدينة المنفى: الشتات المصري في برلين، الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN، 21 أكتوبر/تشرين الأوّل 2021، https://dawnmena.org/ar/%d9%85%d8%af%d9%8a%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d9%81%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%aa%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d8%b1%d9%84%d9%8a%d9%86/ ؛ هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، مصر: حرمان معارضين في الخارج من الوثائق الثبوتية، 13 مارس/آذار 2023، https://www.hrw.

وقال عمرو، وهو خبير مصري في الحقوق الرقمية يعيش في مصر، إنه لا يستخدم اسمه الحقيقي في عمله لأنه يعمل مع فئات مهمشة ومعرضة للخطر، مثل أفراد مجتمع الميم، والعاملين/ات في مجال الجنس، والمدافعين/ات عن الحقوق. وقال: "أعمل باسم مختلف في كل مرة، ولا أحد يعرف هويتي الحقيقية".[246] وأوضح أنه يتخذ هذا الإجراء لحماية نفسه بقدر ما يتخذه لحماية الأشخاص الذين يعمل معهم/ن، كما يتجنب استخدام لغة حقوقية صريحة في ورش العمل الموجهة إلى الجمهور بشأن الحقوق الرقمية، خشية أن تدفع المشاركين/ات إلى استخلاص استنتاجات بشأن الجهات التي يرتبط بها أو خلفيته المهنية.[247]

نقاط التفتيش

تنطوي نقاط التفتيش في مصر والعراق، التي تتركز في المناطق الحضرية، على مخاطر جسيمة للغاية، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الذين قد تصبح بصماتهم الرقمية ونشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي عبئاً عليهم، وذلك بمجرد أن يصادر عناصر الأمن هواتفهم ويفتشوها ويفسروا محتواها على أنه دليل يُدينهم أو أمراً مرفوضاً أخلاقياً.[248]

وصَفَ الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات عمليات التفتيش هذه بأنها فرص تتيح لعناصر الأمن ممارسة سلطة واسعة وتعسفية على الأشخاص الذين يوقفونهم، مع أن عمليات تفتيش الهواتف تحدث أيضاً خارج سياق نقاط التفتيش.[249]
تشهد مصر نمطاً متكرراً يتمثل في إنشاء نقاط تفتيش مؤقتة، تُقام في مواقع محددة أو بمناسبة أحداث معينة، حيث يُجري عناصر الأمن عمليات تفتيش للهواتف ويحتجزون الأفراد

---

egypt-dissidents-abroad-denied-identity-documents/13/03/org/ar/news/2023؛ المركز الخليجي لحقوق الإنسان (GC4HR)، لن يقتلوا حلمنا بالرصاص تحديات المافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في العراق بعد "حراك تشرين الشعبي"، شباط/فبراير 2023، Microsoft Word - GCHR - Report on Iraq 05 May 2022 Ar. FF.docx؛ يسرى بلالي، على خطى اللاجئات..خرائط المنفيات التونسيات في فرنسا عبر الأجيال، 24 ديسمبر/كانون الأوّل 2025، على خطى اللاجئات.. خرائط المنفيات التونسيات في فرنسا عبر الأجيال – Hounna؛ ميلين لافابري، صحفي تونسي في المنفى: "إما أن تتعاون أو ينتهي بك الأمر في السجن" " You either cooperate or you end up in prison" says Tunisian journalist in exile، Aidóni ، 24 مايو/أيار 2024، "You either cooperate or you end up in prison," says Tunisian journalist in exile - aidóni.

246 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 يونيو/حزيران 2026.

247 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 يونيو/حزيران 2026.

248 مهدي أحمد، انتهاكات الحقوق الرقمية للعراقيين في احتجاجات تشرين: قطع الإنترنت وحجب المنصات وتفتيش الهواتف، مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية (INSM)، 2 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://insm-iq.org/?p=2030؛ هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، "الكل تريدني أموت" أعمال القتل والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي ضد مجتمع الميم على يد الجماعات المسلحة في العراق، 23 آذار/مارس 2022، https://www.hrw.org/ar/report/2022/03/23/381343.

249 مهدي أحمد، انتهاكات الحقوق الرقمية للعراقيين في احتجاجات تشرين: قطع الإنترنت وحجب المنصات وتفتيش الهواتف، مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية (INSM)، 2 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://insm-iq.org/?p=2030؛ فرانس 24 (France 24)، مصر: المجلس القومي لحقوق الإنسان ينتقد تفتيش هواتف المواطنين بالقوة في الشارع"، 4 تشرين الأوّل/أكتوبر 2029، مصر: المجلس القومي لحقوق الإنسان ينتقد تفتيش هواتف المواطنين بالقوة في الشارع - فرانس 24 / France 24

من دون تصريح.[250] على سبيل المثال، ووفقاً لأحد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات، تبدو الكنائس في مصر دائماً وكأنها "مناطق حرب"، في حين غالباً ما تؤدي فعاليات مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2022 (COP27) إلى زيادة كبيرة في عدد نقاط التفتيش المؤقتة الإضافية.[251] أما في العراق، فتُعد نقاط التفتيش من مخلفات الغزو الأميركي التي لا تزال قوات الأمن العراقية والكردية وعناصر الميليشيات تحافظ عليها، وأصبحت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للعراقيين.

في كلا البلدَين، تُعد نقاط التفتيش أماكن يمكن لعناصر الأمن فيها مصادرة الهواتف وتفتيشها من دون مذكرات تفتيش، كما يمكن فيها تنفيذ اعتقالات تعسفية استناداً إلى ما يعتبره عناصر الأمن محتوى غير لائق. وغالباً ما يلجأ عناصر الأمن إلى تهديد الأشخاص لإجبارهم على الامتثال. وفي هذا السياق، قال حسن، وهو ناشط مصري في مجال الحقوق الرقمية: "إذا رفضت فتح هاتفك، فإنهم يفترضون أسوأ ما يمكن عنك".[252] وأضاف قائلا:

"يحق للشرطة أن تطلب منك هاتفك [عند نقاط التفتيش]، وبمجرد أن يصبح الهاتف في حوزتهم، يقومون بتفتيش حسابك على "فيسبوك" و"واتساب"، بالإضافة إلى صورك. وهكذا يبدأ الأمر. فمن الممكن أن تكون عضواً في جماعة الإخوان المسلمين، أو امرأة مثلية، أو أي شخص لديه على هاتفه شيء لا يتوافق مع القِيَم الاجتماعية الشخصية التي يتبعونها. وإذا رأوا شيئاً لا يروق لهم، ينتهي الأمر."

ولهذا السبب، أوضح الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات أنهم/ن يحرصون على تقليل عدد الأجهزة التي يحملونها معهم، وكذلك كمية المعلومات المخزنة عليها (مثل الصور والرسائل وغيرها)، كما يتخذون احتياطات عند السفر، سواء داخل البلاد أو إلى الخارج، ويستعدون مسبقاً للمرور عبر نقاط التفتيش، باعتبار هذه الخطوات جزءاً من ممارساتهم الأوسع في مجال الممارسات الرقمية الآمنة.

الاحتياطات المتعلّقة بالمكاتب

في تونس، وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات حملة القمع بأنها وشيكة وقد بدأت بالفعل. وقالت منى، وهي خبيرة مصرية في مجال حقوق الإنسان، إن مكتب منظمتها في تونس "يستعد كل يوم" لاحتمال تلقي استدعاء من الحكومة، وإن المنظّمة وضعت

250 هيومن رايتس ووتش، "كل هذا الرعب بسبب صورة" الاستهداف الرقمي وعواقبه في الحياة الفعلية على مجتمع الميم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 21 شباط/فبراير 2023، https://www.hrw.org/ar/report/2023/02/21/384065.

251 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026؛ راغب ملي، اضطهاد رقمي متصاعد في مصر، 27 كانون الثاني/يناير 2023، https://smex.org/ar/%d8%a7%d8%b6%d8%b7%d9%87%d8%a7%d8%af-%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a-%d9%85%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%b9%d8%af-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1/

252 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

"خططاً للطوارئ وتدابير أمنية استباقية" للتخفيف من آثار العاصفة القادمة.[253] كذلك، أفاد شخصان ممن أُجريت معهم/ن المقابلات بأنهما قاما بتركيب كاميرات أمنية إضافية عند مداخل مكتبيهما في تونس.[254] وفي المقابل، اضطرت العديد من المنظّمات في مصر، منذ سنوات، إلى اتخاذ بعض من أشد التدابير الأمنية صرامة، مثل إغلاق المكاتب أو نقل الأنشطة والبرامج إلى خارج البلاد؛ ولم يعد لدى معظم منظّمات الحقوق الرقمية مكاتب تديرها داخل مصر.
أما في العراق وإقليم كردستان العراق، فقد وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات التهديدات التي تمس سلامتهم الجسدية بأنها أكثر انتشاراً وتنوعاً، ولا يمكن اختزالها في الانتقام المباشر من جانب الحكومة فحسب، وذلك نظراً لوجود الميليشيات.

4. زيادة الوعي حول ممارسات السلامة الرقمية، وحملات التثقيف الإعلامي، والتحقق من الوقائع

تواجه مجموعات الحقوق الرقمية صعوبة في تحديد الأشخاص الذين ينبغي أن تركز جهودها عليهم في مجال التثقيف الإعلامي. فغالباً ما تكون حملات التثقيف الإعلامي وحملات الممارسات الرقمية الآمنة التي تنظمها هذه المجموعات موجهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الأكثر بروزاً. لكن، وكما أشار عمرو، إذا أراد مسؤولون/ات حكوميون/ات أو قراصنة إلكترونيون أو جهات فاعلة أخرى إلحاق الضرر بشخص بارز، فقد لا يستهدفونه أولاً، أو حتى بشكل مباشر؛ بل قد يستهدفون "والدته أو أخته أو والده، أي أشخاصاً لا يعملون في بيئة عالية المخاطر، وتكون أجهزتهم وممارساتهم الرقمية أقل تطوراً بكثير."[255]
وشاركت ليلى، وهي أيضاً خبيرة مصرية في مجال الحقوق الرقمية، وجهة نظر مماثلة، إذ قالت إن الحقوق الرقمية "يجب أن تكون أكثر ارتباطاً بالاحتياجات الرقمية لعامّة الناس، من خلال التوجه إلى "المواطن العادي" ومناقشة أسئلة معه، مثل: لماذا تُعد الحقوق الرقمية مهمة؟ وما هو الأمان الرقمي؟ ولماذا يهمك ذلك؟"[256]

تستجيب بعض المنظّمات لهذه الفجوة من خلال إطلاق حملات توعية عامّة تُعرّف الناس بالمبادئ الأساسية لحرية التعبير، والجوانب التي ينبغي الانتباه إليها عند التفاعل مع الآخرين عبر الإنترنت، وكيفية حماية أنفسهم/ن في الفضاء الرقمي. وتركز مبادرة "سلامات" (@Salam

253 مراسلات خطية أجرتها منظّمة "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026.

254 مراسلات خطية أجرتها منظّمة "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ربى، 19 أيّار/مايو 2026.

255 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

256 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

التي أطلقتها مؤسسة "سيكديف" (SecDev)، جهودها في مجال التثقيف الإعلامي على النساء والفتيات في جميع أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، لمساعدتهن على حماية أنفسهن من التحرش الإلكتروني والابتزاز وغير ذلك من المخاطر الرقمية.[257] ووصف أحد الأشخاص المطلعين على المشروع هذه المبادرة بأنها "حملة توعية غير تقليدية حول السلامة الرقمية. لم نُعِدّ هذا المنتج للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، بل أعددناه لمُصفِّفة الشعر في منطقتك، ولموظفة صندوق الدفع في متجر البقالة الذي نرتاده - أي للنساء العاديات - والطالبات أيضاً".[258] وتتبع "مسار"، وهي مجموعة مصرية معنية بالحقوق الرقمية، نهجاً مماثلاً قائماً على إتاحة مواردها للجميع، من خلال نشر أدلة إرشادية لا تقتصر على مصر أو على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الرسمي.[259] كذلك، تُدير جمعية نساء بغداد عيادات رقمية في حرم الجامعات في جميع أنحاء العراق وإقليم كردستان العراق.[260]

من المهم أيضاً تقديم خدمة عامّة مباشرة لأن حملات التوعية وحدها لا تكفي لمعالجة الأضرار التي تتطلب تدخلًا عاجلًا عند وقوعها. في هذا السياق، يُدير مشروع "المواطنة الرقمية تونس" (Digital Citizenship Tunisia)، التابع لمبادرة "سلامات"، خطاً ساخناً مجانياً لدعم الأفراد في تونس الذين يُبلّغون عن حالات العنف الإلكتروني، مع التركيز على دعم السلامة الرقمية، مثل مكافحة سرقة الهوية، وإزالة المحتوى الضار، واستعادة الحسابات والصفحات التي أُغلقت عن طريق الخطأ أو إعادة تفعيلها.[261] وتبذل مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية جهوداً مماثلة من خلال إطلاق "منصة المساعدة الرقمية الطارئة"(Digital Emergency HelpDesk) ، بينما

257 "سيكديف" (SecDev)، سلامات: تعزيز قدرة النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التكيف مع العالم الرقمي Salam@: Promoting digital resilience for women and girls across the Middle East and North Africa (MENA)) ، التاريخ غير مُحدَّد، https://secdev-foundation.org/salamat/.

258 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

259 "مسار"، أدوات وتطبيقات الأمن الرقمي وحماية الخصوصية، 18 كانون الأوّل/ديسمبر 2023، https://masaar.net/ar/%d8%a3%d8%af%d9%88%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%aa%d8%b7%d8%a8%d9%8a%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%-https://masaar.net/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a-%d9%84%d9%84%d9%86%d8%b3%d8%a7%d8%a1-%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa-/%d9%88%d8%a3%d8%af%d9%84%d8%a9-%d8%aa%d8%af%d8%b1/؛ "مسار"، الأمن الرقمي للنساء.. مبادرات وأدلة تدريبية، 12 أيلول/سبتمبر 2022، https://masaar.net/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a-%d9%84%d9%84%d9%86%d8%b3%d8%a7%d8%a1-%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa-/%d9%88%d8%a3%d8%af%d9%84%d8%a9-%d8%aa%d8%af%d8%b1

260 جمعية نساء بغداد، جمعية نساء بغداد تنفذ نشاط "العيادة الرقمية" لمكافحة العنف الرقمي في جامعة نوروز Baghdad Women Association Implements "Digital Clinic" Activity to Combat Digital Violence at Nawroz University، 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، https://bwa-iraq.org/baghdad-women-association-implements-digital-clinic-activity-to-combat-digital-violence-at-nawroz-university/ ؛ جمعية نساء بغداد، تمكين الطالبات من مواجهة العنف الرقمي: جمعية نساء بغداد تُحيي حملة "16 يوماً من النشاط" من خلال عيادة رقمية في جامعة زاخو Empowering Students Against Digital Violence: BWA Marks 16 Days of Activism with Digital Clinic in Zakho University، 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2025، https://bwa-iraq.org/empowering-students-against-digital-violence-bwa-marks-16-days-of-activism-with-digital-clinic-in-zakho-university/

261 "المواطنة الرقمية تونس"، "عملنا" "Our Work"، التاريخ غير مُحدَّد، https://dco-tn.org/our-work.

تُشغل منظّمة "أكسس ناو" (Access Now) خطاً ساخناً للأمان الرقمي.[262]

أفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات بأن منصات الاستجابة للطوارئ هذه تلبي الحاجات الملحة، لكن من الصعب الحفاظ على استمراريتها، إذ تتطلب وجود موظفين/ات مدربين/ات للاستجابة للطلبات بسرعة، فضلاً عن توفر تمويل مستقر وتدريب تقني. وتصبح الحاجة إلى هذا الدعم أكثر إلحاحاً خلال فترات الأزمات الحادة، إلا أن الأزمات نفسها تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الطوارئ، مما يفرض ضغطاً إضافياً على المنظّمات التي تقدمها.

تُعد منصات التحقق من الوقائع جزءاً من هذه المنظومة الأوسع للتثقيف الإعلامي؛ إذ إن القدرة على كشف المعلومات المضللة أو التي جرى التلاعب بها تُعتبر بحد ذاتها من ممارسات السلامة الرقمية، لا سيما في السياقات التي تُستخدم فيها المعلومات المضللة في كثير من الأحيان لتشويه سمعة الناشطين/ات أو الخصوم السياسيين، أو تبرير القمع.[263] وتعمل مجموعات الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس في مجال التحقق من الوقائع، إلا أن عملها لا يخلو من المخاطر. فعلى سبيل المثال، في مصر، وبعد أن نشر فريق "صحيح مصر" تحقيقاً يزعم خضوع وسائل الإعلام المحلية للرقابة في تغطيتها للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2023، اتهمه المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بمخالفة القواعد المنظّمة للعمل الإعلامي، وفتح تحقيقاً قانونياً بحقه بتهمة "نشر أخبار كاذبة".[264] وفي عام 2023 أيضاً، نفذت السلطات المصرية مداهمة عنيفة لمنزل الصحفي كريم أسعد، من منصة "متصدقش"، وهي مجموعة أخرى مستقلة معنية بالتحقق من الوقائع، وذلك بعد ساعات فقط من نشر المجموعة تحقيقاً

262 مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية، منصة أنسم للطوارئ الرقمية، التاريخ غير مُحدَّد، https://insm-iq.org/?page_id=1348؛ "أكسس ناو"، الخط الساخن للأمن الرقمي Digital Security Helpline، التاريخ غير مُحدَّد، https://www.accessnow.org/help/.

263 مختبر "ديوك ريبورترز " (Duke Reporters' Lab) في كلية سانفورد للسياسة العامّة بجامعة ديوك، مواقع التحقق من الوقائع حول العالم (Fact Checking Sites Around the World)، التاريخ غير مُحدَّد، https://reporterslab.org/fact-checking/؛ إيان ديهايفن، المعلومات المضللة كأداة لاستمرار النظام في تونس Disinformation as a Tool of Regime Survival in Tunisia، المركز العربي واشنطن دي سي (Arab Center of Washington DC)، 21 تمّوز/يوليو 2023، https://arabcenterdc.org/resource/disinformation-as-a-tool-of-regime-survival-in-tunisia/؛ محمد صالح، قهقهة بلا طحن في العراق: حملات تضليل لتشكيل السياسات الخارجية، "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي" (Carnegie Endowment for Peace)، 3 تشرين الأوّل/أكتوبر، 2023، https://carnegieendowment.org/ar/sada/2023/10/much-ado-about-nothing-disinformation-campaigns-and-foreign-policy-in-iraq؛ دينا صادق وليلى مشكور وإيان روبرتسون وآندي كارفين، غموض متعمد: كيف تستغل السعودية ومصر أنظمتهما القانونية لقمع حرية التعبير على الإنترنت، المجلس الأطلسي (Atlantic Council)، 12 حزيران/يونيو 2024، https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/intentionally-vague-how-saudi-arabia-and-egypt-abuse-legal-systems-to-suppress-online-speech/

264 منشور لـ"صحيح مصر" (saheehmasr@)على منصة X؛ أصدرت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية المملوكة للدولة، نشرة بـ "المحظورات" خلال تغطية # الانتخابات_الرئاسية_المصرية، وأرسلتها إلى إدارات القنوات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية التابعة لها؛ 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2023، https://x.com/SaheehMasr/status/1733799668843245606؛ سلمى هندي، "صحيح مصر" يخضع للتحقيق لكشفه الرقابة الإعلامية على الانتخابات Saheeh Masr under investigation for exposing electoral media censorship، "مدى مصر"، 11 كانون الأوّل/ديسمبر 2023، https://www.madamasr.com/en/2023/12/11//news/u/saheeh-masr-under-investigation-for-exposing-electoral-media-censorship/

اتهم الحكومة المصرية بالتورط في مخطط لتهريب الذهب.[265]

في العراق، تضطلع مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية بمهام التوعية العامّة والتحقق من الوقائع. وبالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، أطلقت المؤسسة دليلاً حول الأمان الرقمي للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والصحافيين/ات والناشطين/ات ومجموعات المجتمع المدني في العراق، كما نظمت أكثر من 200 تدريباً على الأمان الرقمي لهذه الجهات منذ عام 2021.[266] كذلك، طورت مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية منصة "الفاحص" (The Checker)، وهي منصة مجانية متاحة للجمهور مخصصة للتحقق من الوقائع والتثقيف الإعلامي الرقمية، وتركز على تعزيز بيئة إلكترونية خالية من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.[267]

تُعد مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية واحدة من بين العديد من المجموعات التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الرقمية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني واحتياجات عامّة الجمهور.[268] ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التوازن ليس بالأمر السهل؛ إذ يُتوقع من منظّمات الحقوق الرقمية تدريب الجهات الفاعلة الأكثر عرضة للمخاطر، والاستجابة لحالات الطوارئ الفردية، ورصد التهديدات الرقمية، وتصحيح المعلومات الكاذبة، ومواصلة حملات التوعية العامّة، وغالباً ما يتم كل ذلك بموارد بشرية محدودة وتمويل قصير الأجل يعتمد على جهات مانحة خارجية (وبالتالي، يتأثر بالتحولات السياسية الخارجية).[269]

265 منظّمة PEN Amercia، تضامناً مع منصة "متصدقش" المصرية للتحقق من الوقائع والإعلام المستقل In Solidarity with Egyptian Fact-Checking and Independent Media Platform Matsadaash، 25 آب/أغسطس، 2023، https://pen.org/in-solidarity-with-egyptian-fact-checking-and-independent-media-platform-matsadaash/.

266 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، مكتب حقوق الإنسان في يونامي وشبكة أنسم يطلقان دليل المستخدم حول الأمن الرقمي للمدافعين عن حقوق الإنسان العراقيين، 31 تشرين الأوّل/أكتوبر 2022، https://iraq.un.org/ar/205342-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%8-5%D9%8A-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B3%D9%85-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%86

267 مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية، منصة "الفاحص" للتحقق من الوقائع والتثقيف الإعلامي الرقمية TheChecker' Platform for Fact-Checking and Digital Media Literacy، التاريخ غير مُحدَّد، https://insm-iq.org/en/?page_id=1547.

268 المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، فوضى المعلومات في العراق: الاتجاهات والتصورات والتداعيات Information Disorder in Iraq: Trends, Perceptions, and Implications، https://www.ndi.org/sites/default/files/Information%20Disorder%20in%20Iraq_EN%20%28v.1%29.pdf

269 المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، فوضى المعلومات في العراق: الاتجاهات والتصورات والتداعيات Information Disorder in Iraq: Trends, Perceptions, and Implications، https://www.ndi.org/sites/default/files/Information%20Disorder%20in%20Iraq_EN%20%28v.1%29.pdf

تواجه مبادرات التثقيف الإعلامي والتحقق من الوقائع في مختلف أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا قيوداً شديدة على التمويل، وقد برز ذلك بشكل خاص بعد خفض المساعدات الخارجية الأميركية في عام 2025، والمقترحات الرامية إلى إنهاء جميع المنح تقريباً التي يقدمها مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) التابع لوزارة الخارجية الأميركية.[270] وأفاد مصدر مطلع على مبادرة "سلامات" بأن عمليات المبادرة في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا تباطأت بشكل كبير بعد خفض تمويل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل.[271]

وفي هذا السياق، صرح ياسر، وهو صحفي كردي ومدقق حقائق مستقل، لمنظّمة "سمكس" بأنه لم يتمكن من العثور على عمل منتظم بعد تخفيضات التمويل التي أجراها مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، لأن العديد من المنظّمات غير الحكومية التي كان يعمل معها لم تعد تعطي الأولوية لمبادرات التحقق من الوقائع، ولا سيما المبادرات باللغة الكردية.[272] وأوضح قائلًا: "بسبب نقص التمويل، لم يعد هناك تركيز مستمر على التحقق من الوقائع في كردستان"، على الرغم "وجود نقص في هذه المنصات في العراق، وانتشار المعلومات المضللة على نطاق واسع على الإنترنت في إقليم كردستان العراق والعراق".

ويُبرز عدم استقرار التمويل التحدي الأساسي في العمل في مجال السلامة الرقمية الموجه إلى الجمهور عموماً. فالمخاطر مستمرة، في حين أن الموارد المتاحة للاستجابة لها غالباً ما تكون مؤقتة (وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً). كذلك، شدد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات على أنه، إلى جانب القيود المفروضة على القدرات والتمويل، فإن البيئة الثقافية التي يعمل فيها مدققو الحقائق تزيد من صعوبة عملهم. ولا تعمل مبادرات التحقق من الوقائع في بيئة معلومات محايدة؛ بل تعمل في سياقات يسودها الاستقطاب، حيث قد يرفض الناس التصحيحات التي لا تتوافق مع آرائهم الاجتماعية أو السياسية أو الدينية.[273]
تُعد الثقة عائقاً آخر. فمن دون سمعة راسخة، يسهل على الناس التشكيك في الشخص أو الجهة التي تجري عملية التحقق من الوقائع. وقال ياسر، في معرض حديثه عن المشهد العراقي:

270 الشبكة العربية لمدققي المعلومات (Arab Fact-Checkers Network)، ملخص الاجتماعات الإقليمية للشبكة العربية لمدققي المعلومات من شبكة "أريج" Summary of the Regional Meetings for the Arab Fact-Checkers Network from ARIJ، 2022-2025 (AFCN)، https://arabfcn.net/regional-meetings-summary/2022/en/2024-؛ محمد المسقطي ولويس بارويتو، كيف تكشف تخفيضات التمويل الأمريكية عن تعرض المجتمع المدني للهجمات الرقمية، 9 نيسان/أبريل 2025، "أكسس ناو"، https://insm-iq.org/?p=1208 .

271 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

272 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

273 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026؛ "صحيح مصر"، التحقق من الوقائع في ظل استقطاب الرأي العام المصري Fact Checking in a Polarized Egyptian Public Opinion، الشبكة العربية لمدققي المعلومات، 4 تشرين الأوّل/أكتوبر، 2021، https://arabfcn.net/en/blog/2021/04/10/fact-checking-in-a-polarized-egyptian-public-opinion/

تتطلب عملية التحقق من الوقائع في العراق قدراً كبيراً من التمويل والقدرات التقنية حتى تحظى بالثقة. وتُعد "التقنية من أجل السلام" (Tech4Peace) المجموعة الوحيدة تقريباً التي تتمتع بهذا التمويل. ولديها سمعة راسخة تجعل الناس يثقون بما تقوله بشأن صحة المعلومات من عدمها، حتى وإن كانوا يختلفون مع نتائج التحقق من الوقائع أو يشعرون بالاستياء منها.

أما أنا، فلا أحظى بالثقة بصفتي مدققاً للوقائع في إقليم كردستان العراق؛ فإذا نشرتُ على حساباتي الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي أن معلومة ما غير صحيحة، سيتساءل الناس: "من أنت؟ وما الذي يؤهلك لقول ذلك؟"[274]

صرحت ممثلة عن المجتمع المدني التونسي بأن منظمتها تعيد توجيه أولوياتها نحو التثقيف الإعلامي وحملات التوعية، وذلك تحديداً لمواصلة بناء الثقة مع الجمهور، في وقت تتقلص فيه الفرص المتاحة لأشكال المناصرة الأخرى. وأشارت إلى أن جهود المناصرة القانونية تظل محدودة الأثر في ظل غياب الدعم الشعبي، مؤكدة أن مساعدة الناس على فهم وسائل الإعلام الرقمية، والتقنيات الناشئة، وكيفية تشكل المعلومات عبر الإنترنت تتيح لمنظّمات المجتمع المدني نهجاً أكثر أماناً للحفاظ على تفاعلها مع الجمهور وإعادة بناء الثقة.

5. إجراء الأبحاث ونشرها في إطار الائتلافات

يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لعمل منظّمات الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس في إجراء أبحاث تساهم في مبادرات تقودها ائتلافات أوسع، أو تُنشر بالشراكة مع منظّمات دولية أكبر، ولا سيما عندما يتعذر على مجموعة ما خوض إجراءات التقاضي أو القيام بأنشطة المناصرة العامّة بمفردها نظراً للمخاطر الأمنية.

ومن مزايا هذا النهج أن المنظّمات الأصغر حجماً غالباً ما تمتلك شبكات محلية أقوى، ومهارات لغوية، ومعرفة متخصصة بالسياق المحلي، في حين تتمتع المنظّمات الأكبر حجماً بقدرة أكبر على تحمل الضغوط العامّة أو الحكومية وحشد الدعم الشعبي. ويتيح العمل المشترك بين هذه الجهات للمجموعات المحلية المساهمة في صياغة التحليلات، مع تقاسم أعباء النشر ومخاطر التعرض لردود فعل انتقامية محتملة مع المنظّمات الأكبر. فعلى سبيل المثال، أفادت منظّمة عراقية لمنظّمة "سمكس" بأنها قامت بصياغة بيانات نُشرت لاحقاً باسم منظّمات حقوقية دولية، وتضمنت استخدام مصطلح "الجندر"، وذلك بهدف مواصلة دعم هذا المسار من العمل مع تجنب الإجراءات الانتقامية الحكومية التي قد تترتب على استخدام هذ المصطلح.[275]

274 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

275 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

وفي تونس، ووفقاً لما ذكرته نصاف وهي ناشطة تونسية في مجال حقوق الإنسان، فغالباً ما يمثل العمل ضمن ائتلافات السبيل الوحيد لنشر مواد حساسة، نظراً إلى حملات القمع النشطة وتوزع اهتمام منظّمات المجتمع المدني.[276]

في المقابل، يتطلب العمل المشترك موارد كبيرة ويصعب إدارته في بيئة تكتنفها التحديات الأمنية وتتعارض فيها الولايات والمهام. كذلك، يستلزم هذا العمل وجود جهة رئيسية للتنسيق والتواصل، كما أن أعباء العمل نادراً ما تُوزع بالتساوي بين الشركاء. وقد وصف خبيران إقليميان في مجال الحقوق الرقمية "المعضلة المستمرة التي يفرضها العمل المشترك بين المنظّمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية"، مشيرَين إلى أن المنظّمات الدولية غالباً ما تستخدم أساليب محددة في توصيف الانتهاكات؛ وهي أساليب قد تكون مفيدة في المناصر على المستوى العالمي، لكنها قد تشكل قيوداً على الشركاء المحليين.[277]

وأشار الخبيران أيضاً إلى أن الأبحاث المشتركة غالباً ما تعتمد على العمل غير مدفوع الأجر الذي يقوم به المتطوعون/ات أو المنظّمات غير الحكومية الأصغر حجماً الموجودة في مناطق النزاع، وقد يواجه هؤلاء صعوبات في الاتصال بالإنترنت، إضافةً إلى تحديات أمنية حادة أخرى. وعليه، ففي حين يمكن للعمل ضمن ائتلافات أن يوفر الحماية، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى إعادة إنتاج أوجه التفاوت بين المنظّمات التي تقدم الدعم للمنظّمات المحلية، وتلك التي تمتلك الموارد اللازمة لتنسيق المنتج النهائي وتحريره ونشره والترويج له.[278]

ويؤثر التنافس على جذب اهتمام وسائل الإعلام أيضاً في تحديد أولويات الائتلافات. وأشار أحد الخبراء إلى أن قضايا الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس "لا تحظى بالاهتمام الكافي، حتى على المستوى الإقليمي" في سياق العمل ضمن الائتلافات، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن عمل الائتلافات غالباً ما يتجه نحو الأزمات التي تحظى أصلًا بأكبر قدر من الاهتمام الإعلامي والتمويل واهتمام المنصات.[279] وأشار إلى أن جزءاً كبيراً من عمل الائتلافات الإقليمية للحقوق الرقمية في السنوات الأخيرة ركز على فلسطين، ولا سيما في ظل التصعيد في غزة، وهي قضية تستقطب اهتماماً واسعاً من جانب الناشطين والصحافيين وصانعي السياسات في الغرب. وفي حين أن هذا الاهتمام الكبير بالقضية يزيد من التفاعل مع المواد التي ينتجها الائتلاف، إلا أنه يعني أيضاً أن قضايا أخرى، مثل خطاب الكراهية الذي يستهدف النساء وأفراد مجتمع الميم في البلدان الأقل حضوراً في المشهد الإعلامي، تلقى اهتماماً أقل.

276 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

277 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ضياء كيالي، 15 حزيران/يونيو 2026؛ مراسلات خطية أجرتها منظّمة "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026.

278 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ضياء كيالي، 15 حزيران/يونيو 2026؛ مراسلات خطية أجرتها منظّمة "سمكس" مع منى، 11 حزيران/يونيو 2026.

279 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ضياء كيالي، 15 حزيران/يونيو 2026.

لم تمنع هذه التحديات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من التنسيق على نطاق واسع بشأن القضايا الملحة للغاية. ففي عام 2023، وقع أكثر من 1,000 شخص من أكاديميين/ات وصحفيين/ات وناشطين/ات ومحامين وممثلين/ات عن المجتمع المدني وشخصية عامّة أخرى في العراق على بيان بعنوان "عن الجندر والحريات والعدالة الاجتماعية"، أدانوا فيه حملة ذات دوافع سياسية ضد استخدام مصطلح "الجندر" (gender)، ودافعوا عن استخدامه باعتباره مصطلحاً متوافقاً مع التزامات العراق الدستورية والدولية.[280] وقد جمعت هذه المبادرة مشاركين/ات من مختلف القطاعات في وقت كانت فيه منظّمات كثيرة تخشى التصدي لتلك الحملة علناً.[281]

6. الانخراط في جهود مساءلة المنصات

في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، لا تنظر منظّمات الحقوق الرقمية المحلية إلى منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها مجرد مساحات تحدث فيها الرقابة والمضايقات والتضليل، بل تعتبرها أيضاً جهات فاعلة في مجال الحوكمة، إذ تُساهم سياساتها في تحديد ما يمكن للأفراد قوله ونشره على الإنترنت، وما المحتوى الذي يبقى متاحاً، وما المحتوى الذي يُحذف، والانتهاكات التي تؤخذ على محمل الجد. ولذلك، تشكل المشاركة في المنصات استراتيجية متميزة للمجتمع المدني، إذ تجتمع منظّمات الحقوق الرقمية مع الشركات، وتطرح مخاوفها بشأن ممارسات الإشراف على المحتوى وإزالته، وتضغط من أجل تعزيز حماية المستخدمين المعرضين للخطر، وتدعو إلى اعتماد سياسات تُراعي الواقع السياسي واللغوي للمنطقة بصورة أفضل.

تحدثت المنظّمات التي جرى التشاور معها لإعداد هذا التقرير عن منصات شركة "ميتا" بإسهاب، ولا سيما "فيسبوك" و"إنستغرام" (Instagram) و"واتساب"، نظراً إلى انتشارها الواسع في مصر والعراق وتونس. وأثارت هذه المنظّمات مخاوف بشأن منصات "تلغرام" و"تيك توك" و"إكس" و"يوتيوب"، إلا أن قدرتها على التواصل مع هذه الشركات والتفاعل معها تتفاوت، وتظل أقل بكثير مقارنةً بتفاعلها مع "ميتا".[282]

280 "عن الجندر والحريات والعدالة الاجتماعية"، متوفر على: https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSd6URKP0Bk ZrMT8fHoYD88LBjhMaVgw7r5RxWZIkl-qFZrRRw/viewform

281 زهراء علي، الدفاع عن الجندر في العراق هو رفض العنف، "جدلية"، 31 آب/أغسطس، 2023، https://www.jadaliyya.com/ Details/45281/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%87%D9%88-%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81

282 شبكة تحالف الحقوق الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MADR)، "أسئلة شائعة حول سياسات تعديل المحتوى" التاريخ غير مُحدَّد، https://madr.network/ar/%d8%a3%d8%b3%d8%a6%d9%84%d8%a9-%d8%b4%d8%a7%d8%a6%d8%b9%d8%a9-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%aa%d9

وجدت منظّمة "سمكس" أن قدرة منظّمات الحقوق الرقمية على التأثير في منصات التواصل الاجتماعي قد تراجعت في السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى جائحة كوفيد19- وإعادة انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. وقد أوضح أحد الخبراء في مجال الحقوق الرقمية في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا أنه، قبل أن تبدأ العلاقات في التدهور نحو عام 2020، كانت مجموعات المجتمع المدني في المنطقة تتمتع عموماً بإمكانية وصول أكبر إلى ممثلي/ات الشركات، وبفرص أكثر لطرح مخاوفها بشأن تجاوزات الحكومة والقيود المفروضة على المحتوى السلمي.[283] ولم تكن سبل التواصل مع الشركات هذه توفر يوماً آلية موثوقة للمساءلة، إذ كانت تعتمد على استعداد الشركات، والعلاقات مع موظفيها، والأولويات الداخلية للمنصات. ومع ذلك، أتاحت هذه السبل لمنظّمات الحقوق الرقمية فرصة للضغط على الشركات من أجل تعزيز التزاماتها بحرية التعبير وحقوق الإنسان.

تغير هذا المشهد بشكل كبير. وأشار الخبير إلى أن التحول الرئيسي الأول يعود إلى عام 2020 تقريباً، عندما أدت جائحة كوفيد19- إلى تعطيل الاجتماعات الحضورية التي كانت منصات التواصل الاجتماعي تتواصل من خلالها في كثير من الأحيان مع منظّمات المجتمع المدني. وتحولت التغييرات التي طرأت على أعداد الموظفين/ات خلال هذه الفترة لاحقاً إلى تخفيضات دائمة، في حين عمدت الشركات بشكل متزايد إلى استبدال المراجعة البشرية أو تعزيزها بتقنيات الذكاء الاصطناعي. واتسعت الفجوة أكثر بعد استحواذ إيلون ماسك على منصة "إكس" أو "تويتر" (twitter) سابقاً - عام 2022، وابتعاد المنصة بشكل كبير عن جهود مجلس "الثقة والسلامة" والتفاعل مع المجتمع المدني، وهي جهود كانت تساهم في السابق في دعم بعض جوانب مساءلة المنصات في المنطقة.[284] وتدهورت العلاقة بصورة أكبر عندما بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب ولايته الثانية، إذ بدأت شركات التكنولوجيا الكبرى تنسجم بشكل متزايد مع بيئة سياسية معادية لسياسات الإشراف على المحتوى، ومبادرات التنوع، وغيرها من الضمانات القائمة على الحقوق. ولم يقتصر هذا التأثير على منصة "إكس"، بل شمل أيضاً شركة "ميتا".[285]

/88%d9%89%

283 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ضياء كيالي، 15 حزيران/يونيو 2026.

284 "الإذاعة الوطنية العامّة" (NPR)، منصة تويتر التابعة لإيلون ماسك حلت "مجلس الثقة والسلامة" Musk›s Twitter has dissolved its Trust and Safety Council، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2022، https://www.npr.
twitter-trust-and-safety-council-elon-musk/1142399312/12/12/org/2022؛ توماس بروستر، الحكومة الأسترالية: منصة إكس التابعة لإيلون ماسك سرحت 80% من المهندسين العاملين في "مجلس الثقة والسلامة" Musk's X Fired 80% Of Engineers Working On Trust And Safety, Australian Government Says"، "فوربس" (Forbes، 10 كانون الثاني/يناير 2024، https://www.forbes.com/sites/thomasbrewster/2024/10/01/elon-musk-fired-80-per-cent-of-twitter-/x-engineers-working-on-trust-and-safety/

285 ديونيزيا بيبا، "سمكس"، ميتا على خطى إكس: كيف تهدد التغييرات الجديدة لسياسات الإشراف على المحتوى الفضاء الرقمي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا وخارجها، 9 كانون الثاني/يناير 2025، https://smex.org/ar/%d9%85%d9%8a%d8%aa%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ae%d8%b7%d9%89-%d8%a5%d9%83%d8%b3/

يعتمد جزء كبير من الجهود الرامية إلى مساءلة المنصات في المنطقة على العلاقات؛ فقد لجأت المنظّمات إلى العمل ضمن ائتلافات، بما في ذلك "تحالف الحقوق الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MADR)، الذي تشارك فيه "سمكس" وتتولى مهام أمانته العامّة، للتواصل مع المنصات بشكل جماعي.[286] ومع ذلك، تظل المنظّمات مضطرة إلى الاعتماد على العلاقات الشخصية لعقد الاجتماعات، أو تصعيد الحالات العاجلة، أو الحصول على ردود[287]، مما يجعل هذا العمل عرضة للمخاطر؛ إذ قد تتلاشى قنوات التواصل هذه في حال مغادرة موظف موثوق به الشركة، أو فقدان جهة الاتصال في المجتمع المدني القدرة على مواصلة عملها، أو قيام المنصة بحل الفريق المعني.

وتعكس هذه الهشاشة تراجعاً أوسع عن نهج حوكمة المنصات القائم على الحقوق، مما يترك المنظّمات العاملة في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا أمام عدد أقل من الأدوات الموثوقة للاعتراض على قرارات الشركات، في وقت تزداد فيه تداعيات القمع الرقمي والإساءة عبر الإنترنت خطورةً. ولا تزال منظّمات الحقوق الرقمية تضغط على الشركات من أجل الالتزام بمبادئ حرية التعبير، والتصدي لتجاوزات الحكومات، ومعالجة حالات الإساءة عبر الإنترنت؛ غير أنها تقوم بذلك في بيئة ضعُفت فيها سبل التواصل، وتقلصت فيها فرق "الثقة والسلامة"، وأصبحت المنصات الكبرى تطلب في كثير من الأحيان من منظّمات المجتمع المدني تقديم وثائق، من دون توفير آليات واضحة لمعالجة المشكلة أو سبل للانتصاف. وأوجز أحد الخبراء في مجال الحقوق الرقمية الأمر قائلًا: "كل ما يفعلونه هو طلب التقارير والتعهد بأنهم سيبذلون قصارى جهدهم" .

تواصل منظّمات الحقوق الرقمية العراقية مع المنصات

قدمت منظّمات الحقوق الرقمية العراقية الأمثلة الأكثر تفصيلًا على الجهود المباشرة لمساءلة المنصات في هذا التقرير. وفي حين تعمل المنظّمات المصرية والتونسية في بيئات مجتمع مدني أكثر تضرراً أو خضوعاً لقيود صارمة، أفادت المنظّمات العراقية بأن لديها مساحة أكبر للتواصل مع المنصات والجهات الحكومية، حتى في ظل ضغوط سياسية كبيرة.

ذكرت ياسمين أن منظمتها أرسلت إلى المنصات أبحاثاً وتقارير مفصلة تُظهر استمرار تصاعد العنف الرقمي ضد النساء في العراق.[288] كما أشارت إلى بعض التقدم المحرز مؤخراً في التواصل مع منصة "تيك توك" قائلةً: "لقد تلقينا استجابة جيدة من "تيك توك" خلال الأشهر القليلة الماضية، نظراً إلى تفاعلهم معنا. وقدمنا معهم العديد من العروض التقديمية، كما أعددنا لهم

286 انظر الموقع الالكتروني لتحالف الحقوق الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MADR)، https://madr.network/

287 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

288 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

معجماً خاصاً يستخدمه الناس على "تيك توك" و"ميتا". وقد أعدت المنظّمة هذا المعجم لمساعدة المنصات على فهم اللغة المرمزة التي يستخدمها الأشخاص لتهديد النساء باللغة العربية (اللهجة العراقية) والكردية (السورانية والكرمانجية).

ويوضح المثال التالي سبب أهمية الخبرة اللغوية المحلية. فقد شرحت ياسمين العبارة العراقية "إجى أبو دليفري" (ijaj abu delivery)، التي قد تبدو لمُراجع غير عراقي وكأنها مجرد إشارة عادية إلى عامل توصيل الطلبات، وقالت إن المستخدمين/ات في الفضاءات الإلكترونية العراقية باتوا يستخدمون هذه العبارة كتهديد بالقتل ضد النساء؛ إذ تشير العبارة إلى حادثة مقتل المؤثرة العراقية "أم فهد"، التي أطلق النار عليها شخص كان يرتدي زي عامل توصيل في أبريل/نيسان 2024.[289] وقد أدرجت المنظّمة التي تعمل فيها ياسمين العبارة في المعجم الذي شاركته مع "تيك توك". ووفقاً لها، تعهدت "تيك توك" باتخاذ إجراءات لضبط استخدام المصطلح على منصتها، رغم أنها قالت: "حتى الآن، لم يحدث شيء فعلياً". ومع ذلك، وصفت استجابة "تيك توك" بأنها كانت أكثر جدية من المعتاد، قائلةً: "لقد أخذوا عرضنا التقديمي على الأقل على محمل الجد، وتفاعلوا معه بجدية".[290]

يحدد هذا المعجم مجموعة أوسع من المفردات المستخدمة في الخطاب المعادي للنساء بصورة مشفرة في الفضاءات الإلكترونية العراقية، بما في ذلك عبارات تستند إلى ثقافة السيارات، ومصطلحات مرتبطة بالجائحة، والجغرافيا الوطنية، والأدوات المنزلية، ولغة الألعاب، ومصطلحات حقوق المرأة، وذلك بهدف تصوير النساء من منظور جنسي، أو تهديدهن، أو نزع الشرعية عنهن، مع الحفاظ في الوقت ذاته على هامش يتيح لمستخديمها الإنكار المعقول.[291] فعند ترجمتها حرفياً، قد تبدو هذه العبارات مجرد إشارات عادية إلى شعار سيارة "مرسيدس بنز"، أو سعة المحرك، أو نهري دجلة والفرات؛ غير أنها في سياق الثقافة الرقمية العراقية تُفهم على أنها إهانات جنسية، أو تهديدات بالاعتداء، أو اتهامات للناشطات بأنهن عديمات الأخلاق، أو يحصلن على الدعم من جهات أجنبية، أو يرتبطن بنشاطات متعلّقة بمجتمع الميم. وتشدد ياسمين على أن هذه المفردات صُممت "للإفلات من رصد أنظمة السلامة في المنصات، مع إلحاق أكبر قدر من الضرر الاجتماعي"؛ وهو تحديداً ما يجعل تصعيد هذه الحالات إلى المنصات يعتمد على خبراء محليين قادرين على شرح ليس فقط معنى المصطلح، بل أيضاً متى وكيف يتحول إلى تهديد.

أثمرت جهود منظّمة ياسمين في التواصل مع المنصات الرقمية عن نتائج ملموسة في الحالات

289 شركة البث الوطنية (NBC)، السلطات العراقية تحقق في مقتل المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي "أم فهد" Iraqi authorities investigating killing of social media influencer Um Fahad، 27 نيسان/أبريل 2024، https://www.nbcnews.com/news/world/iraqi-authorities-investigating-killing-social-media-influencer-um-fah-rcna149671

290 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

291 معلومات محفوظة لدى "سمكس".

العاجلة. وفي هذا السياق، تحدثت ياسمين عن حالة فتاة سُربت صورها الخاصة عبر الإنترنت وتعرضت للابتزاز؛ إذ أخبرتها الفتاة بأنها ستُقدم على الانتحار إذا لم يُحذف ذلك المحتوى خلال 24 ساعة. وعلى إثر ذلك، صعدت ياسمين الحالة إلى شركة "ميتا"، وقالت: "لقد استجابوا بسرعة فائقة وعالجوا الموقف خلال ساعات، وأُزيلت صورها". وأضافت ياسمين أن المنصات لا تستجيب بالضرورة في كل الحالات، إلا أن شركتي "ميتا" و"تيك توك" تدركان أن الحالات الواردة من العراق قد تنطوي على مخاطر وشيكة. وقالت: "إنهم يدركون أن السياق في منطقتنا مختلف، وأن عليهم الاستجابة بسرعة كلما أمكنهم ذلك، لا سيما عندما نُبلغهم بحالة معينة".

لكن هذه الحالة كشفت أيضاً عن هشاشة نموذج التواصل القائم على العلاقات. وقالت: "لو لم تكن [منظّمة محذوف إسمها] شريكاً موثوقاً به، لما أمكن حل هذه المشكلة أبداً". وفي العراق، تعتمد قدرة المنظّمات على مساءلة المنصات في كثير من الأحيان على مدى تمتع المنظّمة المعنية بالثقة الكافية، وامتلاكها الكوادر البشرية والعلاقات الشخصية التي تمكنها من تصعيد الحالات العاجلة. وحذرت من أنه في حال عجزت منظمتها عن أداء هذا الدور، فقد تظل حالات مماثلة من دون استجابة. والآن، باتت المنصات تتواصل مع منظمتها عند ظهور حالات تحرش عبر الإنترنت. ورغم أن المنظّمة تتعامل مع هذه المسؤولية بجدية تامة، فإن حجم العمل أصبح يفوق طاقتها.

وازدادت العلاقة مع المنصة تعقيداً مع تكثيف شركة "ميتا" تواصلها مع هيئة الإعلام والاتصالات (CMC). وأشارت ياسمين إلى أن القيود المفروضة مؤخراً وتدابير الحجب الجغرافي جعلت جهود المناصرة والضغط على "ميتا" أكثر صعوبة، كما أثارت مخاوف تتعلق بالشفافية والمساءلة.[292] وبحسب ما أفادت به، أبلغت "ميتا" المنظّمة بأنها تحجب المحتوى بناءً على طلب الحكومة؛ وذلك لأن الحكومة تصنف هذا المحتوى باعتباره غير قانوني، ولأن "ميتا" تسعى إلى الحفاظ على علاقة عملية مع السلطات العراقية لتجنب فرض قيود أوسع نطاقاً على المنصة. وفي حين ترى المنظّمة أن الكثير من عمليات إزالة المحتوى تمثل انتهاكاً لحرية التعبير، ردت "ميتا" بمطالبة المجتمع المدني بالضغط على الحكومة للحد من طلبات الحجب الجغرافي.

ويضع ذلك المنظّمة في موقع وساطة صعب. فهي تحافظ على علاقة عمل جيدة مع هيئة الإعلام والاتصالات، التي تدعوها للمشاركة في ورش العمل، وتطلب منها التحدث عن العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت والأمن السيبراني. ولكن الهيئة لم تعد تشركها في مناقشة قضايا

292 في تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، أفادت منظّمة "المادة 19" (ARTICLE 19) بأن هيئة الإعلام والاتصالات طلبت مراراً من شركة "ميتا" تقييد الوصول الجغرافي إلى منشورات وحسابات بموجب أحكام قانونية غير دقيقة، بما فيها الأحكام التي تجرّم إهانة المسؤولين العموميين أو التشهير بهم. وأقرت "ميتا" بتقييد مثل هذا المحتوى، لكنها صرحت بأن ذلك لم يكن مخالفاً لمعايير مجتمعها عند الاستجابة للطلبات القانونية العراقية. يُرجى مراجعة: منظّمة "المادة 19"، "العراق: التعاون مع شركات التكنولوجيا الكبرى لا يجب أن يعرّض حرية التعبير للخطر" Iraq: Cooperation with Big Tech must not put freedom of expression at risk، 23 تشرين الأوّل/أكتوبر 2025، https://www.article19.org/resources/iraq-cooperation-with-big-tech-must-not-put-freedom-of-expression-at-risk/

السياسات، مثل الحجب الجغرافي. وقد قارنت ياسمين هذا الوضع بما كان عليه الحال في عام 2023، حين راجعت منظمتها المبادئ التوجيهية لتنظيم المحتوى الرقمي التي اقترحتها الهيئة، ونجحت في الاعتراض عليها. غير أن هذا النوع من المشاركة في قضايا السياسات "لم يعد يحدث الآن".

وأرجعت ياسمين هذا الاختلاف إلى الحساسية السياسية؛ إذ يمكن التعامل مع العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت باعتباره مسألة تتعلق بسلامة المستخدمين/ات، في حين أن الحجب الجغرافي يؤثر في المقام الأول على المحتوى السياسي، بما في ذلك المحتوى المتعلّق بالانتخابات، والتعليقات حول المرشحين/ات أو البرلمان، وحتى الفكاهة السياسية. وأوضحت ياسمين أن "المحتوى السياسي أكثر حساسية بكثير من العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت"، لأن "الأمر يتعلق في نهاية المطاف بالسيطرة والنظام". ويساعد هذا التمييز في تفسير سبب نجاح التواصل في الحالات العاجلة المتعلّقة بسلامة المستخدمين/ات، في حين يفشل هذا التواصل عندما تخدم القيود مصالح سياسية.

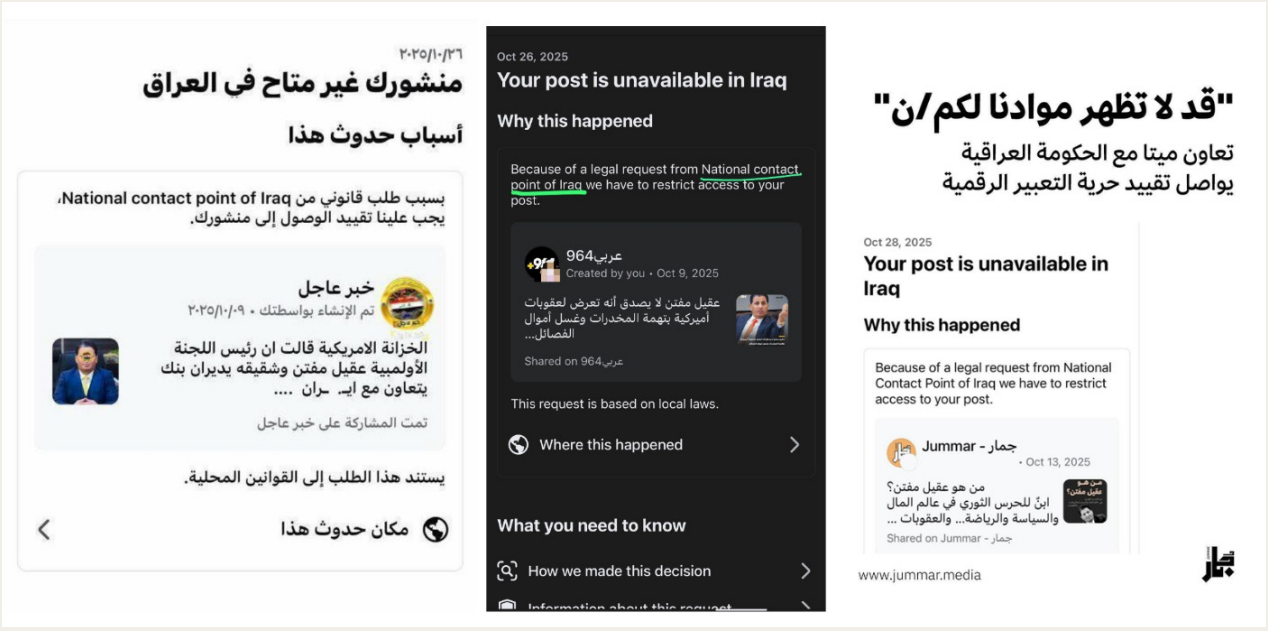
وأوضح عمر، وهو خبير عراقي في مجال الحقوق الرقمية، أن الحكومة تمارس ضغوطاً على شركات التكنولوجيا ملوحةً بفرض قيود أوسع نطاقاً عليها في حال عدم امتثالها لطلبات الحجب الجغرافي وإزالة المحتوى. وأشار إلى أن هذه الطلبات تستهدف، بصورة غير متناسبة، المحتوى السياسي الذي ينشره خصوم الحكومة أو المنافسون السياسيون. ووفقاً له، تنسق الجهتان الرئيسيتان المعنيتان بتنظيم الإعلام في العراق، وهما "نقطة الاتصال الوطنية" في العراق وهيئة الإعلام والاتصالات، جهودهما لتحديد المحتوى الذي تعتبرانه غير مناسب، ومطالبة "ميتا" ومنصات أخرى بحجبه أو إزالته. وذكر أيضاً أن شخصاً مطلعاً على عملية المراقبة أخبره بأن طلبات إزالة المحتوى "تأتي من الأعلى" ومن "مستوى رفيع للغاية".[293] وتشير أحدث التقارير العلنية الصادرة عن شركة "ميتا" إلى أنها قيدت، في الفترة الممتدة بين يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأوّل 2025، الوصول إلى 1,400 محتوى أبلغت عنه "نقطة الاتصال الوطنية" في العراق زاعمةً انتهاكه لقوانين عراقية مختلفة.[294]

ونتيجة لذلك، يُزال المحتوى السياسي السلمي عن المنصات، في حين يظل المحتوى المسيء متاحاً. وقد صرح عمر لمنظّمة "سمكس" بأن المنشورات باللغة العربية على منصات "ميتا" التي تتناول شخصيات خاضعة لعقوبات أميركية أو جماعات مسلحة غالباً ما تخضع للحجب الجغرافي داخل العراق وإقليم كردستان العراق، حتى في الحالات التي تكون فيها هذه المنشورات: 1) تتناول هذه الشخصيات بأسلوب أكاديمي أو واقعي بحت، 2) تصدر عن وسائل إعلام عراقية

293 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

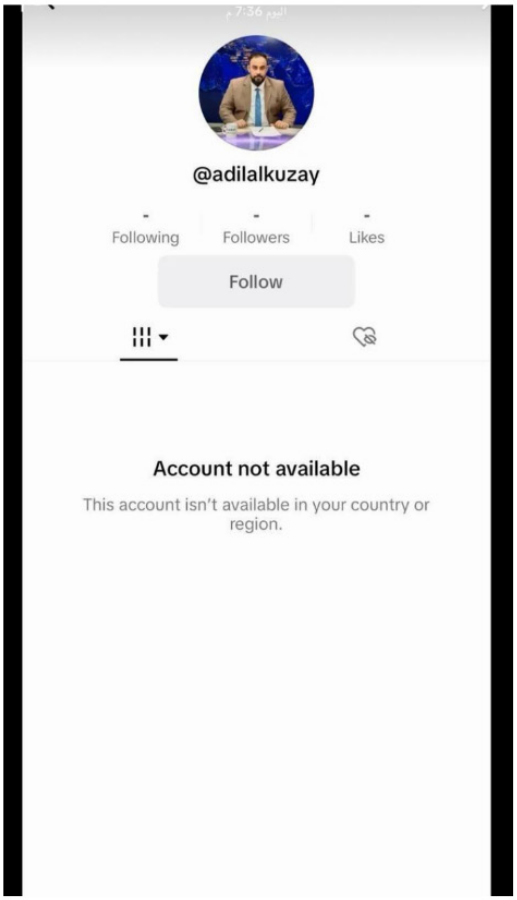
294 مركز الشفافية التابع لـ"ميتا"، دراسات حالة، متوفر على: https://transparency.meta.com/reports/content-restrictions/case-studies/

موثوقة، و3) لا تتضمن أي إشادة بالجماعة أو دعم لها.[295] وقد اطلعت منظّمة "سمكس" على عدة لقطات شاشة قدمها الشخص الذي أُجريت معه المقابلة لدعم هذا الادعاء.



295 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

كما أشار عمر إلى أن منصة "تيك توك" فرضت حجباً جغرافياً على حساب الحزب السياسي "حزب الانتشار الوطني" خلال انتخابات عام 2025، وذلك بعد أن انتقد الحزب رئيس الوزراء وتناول قضايا الفساد في أحد مقاطع الفيديو. كذلك، تخضع صفحة عادل الخزاعي، مدير المرصد العراقي للحقوق والحريات، ومحتواها على "تيك توك" للحجب الجغرافي. وقد قدم عمر لقطات شاشة للصفحة من داخل العراق؛ في حين تمكن الباحث في منظّمة "سمكس"، الذي يقيم خارج العراق، من الوصول إلى ملفات "تيك توك" ومحتواها بدون أي مشكلة وقت إعداد هذا التقرير.





فجوات مستمرة في أداء المنصات

كشف البحث أيضاً عن مشاكل في المنصات تتجاوز النزاعات المتعلّقة بإزالة المحتوى والحجب الجغرافي. وتشمل هذه المشاكل ضعف آليات حماية الأطفال، وانتشار المحتوى العنصري والمسيء في مجموعات "واتساب" و"فيسبوك"، ومحتوى الألعاب العنيف، والمراهنات الرياضية، وأنشطة الاتجار بالبشر، وتسريب البيانات، والتحرش الإلكتروني في مساحات مغلقة

أو يصعب مراقبتها. وتكتسب هذه القضايا أهمية بالغة لأن منظّمات المجتمع المدني غالباً ما توثق فقط الأضرار الأكثر وضوحاً. فالمجموعات الخاصة، والمحادثات المغلقة، وخصائص المنصات المصممة للمشاركة السريعة، قد تُخفي الانتهاكات عن الباحثين/ات، مع استمرار تعريضها المستخدمين/ات لمخاطر جسيمة.

أشارت ليلى إلى العديد من المخاوف المتعلّقة بسلامة الأطفال على منصات التواصل الاجتماعي بشكل عام.[296] وقالت إن الأطفال قد يصلون إلى محتوى غير ملائم لأعمارهم ويفتحون حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي من دون وجود ضمانات فعالة لحمايتهم. ويشكل تطبيق "واتساب" مخاطر خاصة، إذ يمكن إضافة طفل/ة لديه/ها رقم هاتف إلى مجموعات من دون معرفة كيفية مغادرتها، مما يعرضه/ها للمضايقات أو للمحتوى الضار. وأعربت عن قلقها بشأن الألعاب العنيفة، والمراهنات الرياضية، والأنشطة المالية التي يمارسها المراهقون/ات الأصغر سناً عبر الإنترنت من دون إشراف من البالغين. وتُظهر هذه الأمثلة أن جهود مساءلة المنصات لا يمكن أن تقتصر على الخطاب السياسي فحسب، بل تتطلب أيضاً الانتباه إلى الخيارات التي يمكن أن تعرض الأطفال والشباب للإساءة أو الاستغلال أو الضرر المالي.

تشكل مجموعات "فيسبوك" الخاصة فجوة أخرى؛ فقد وصف الخبير المصري نفسه مجموعات محلية للأحياء في مصر، حيث يتم تداول خطابات كراهية عنصرية ضد السودانيين/ات من ذوي/ات البشرة السوداء، وسط قدر محدود جداً من الرقابة الخارجية. وتواجه منظّمات المجتمع المدني صعوبة في إجراء أبحاث حول هذه المجموعات، لأن الوصول إليها يعتمد على العضوية والثقة، لكن الأضرار التي تحدث فيها لا تزال تؤثر في أعداد كبيرة من الأشخاص.

وصف عمرو نمطاً خطيراً من الانتهاكات ينطوي على عمليات للاتجار بالبشر تبدأ عبر إعلانات على "فيسبوك" أو من خلال مجموعات مغلقة تستهدف النساء اللواتي يعانين من أوضاع اقتصادية صعبة.[297] وينشر المتاجرون عروضاً للعمل عن بُعد، أو فرص عمل مرنة، أو وظائف لبيع المنتجات من المنزل. ثم يجمعون/عن معلومات من حسابات "فيسبوك"، وبيانات الاتصال بأفراد الأسرة، وأحياناً صوراً خاصة لهؤلاء النساء، بحجة مراجعة طلبات التوظيف. ووفقاً للخبير، يعمد المتاجرون بعد ذلك إلى التلاعب بهذه الصور باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها لابتزازهن.

296 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

297 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

"تلغرام"

تُشكل مساءلة "تلغرام" فجوةً واضحة في البلدان الثلاثة التي تناولها هذا التقرير، علماً بأن البيانات العامّة القابلة للمقارنة لا تبين مدى انتشار المنصة نسبياً في مصر والعراق وتونس. ومع ذلك، فقد برزت هذه المشكلة بشكل أوضح في الأبحاث التي أجراها التقرير حول العراق؛ إذ حددت ياسمين ثلاثة أنواع من قنوات "تلغرام" التي تنطوي على أضرار بالغة، وهي: القنوات التي تنشر خطاب الكراهية وتحرض على العنف ضد المرشحين السياسيين، ولا سيما النساء منهم؛ والقنوات التي تسرب الصور والمعلومات الخاصة بالأشخاص؛ والقنوات أو البوتات التي تتلاعب بالصور لاستخدامها لأغراض الابتزاز.[298] كما تم توثيق أشكال مماثلة من الانتهاكات على "تلغرام" في كل من مصر وتونس، وغالباً ما تستهدف النساء والفتيات.[299]

على الرغم من خطورة هذه الانتهاكات، لا يزال الوصول إلى "تلغرام" صعباً بالنسبة إلى منظّمات المجتمع المدني. ولا تقتصر صعوبة التواصل مع "تلغرام" على منظّمات المجتمع المدني فحسب، إذ تُفيد السلطات في عدة دول بوقوع حالات متكررة من عدم الاستجابة أو التأخير الطويل من جانب "تلغرام" في الرد على أوامر المحاكم، والبلاغات التنظيمية، والطلبات الرسمية، حيث لا يتم التعاون أحياناً إلا بعد فرض غرامات، أو إصدار أوامر بالحجب، أو التهديد بتعليق الخدمة.[300]

---

298 المعهد العراقي، مراقبة الانتخابات: مساعدة المرشحات على التصدي للعنف القائم على الجندر وخطاب الكراهية خلال الحملة الانتخابية Election Watch: Assisting Women Candidates to Counter Gender-Based Violence and Hate Speech During the Election Campaign، كانون الثاني/يناير 2022، https://iraqfoundation.org/wp-content/UNAMI-Final-Narrative-Report-Phase-3.pdf/08/uploads/2022؛ فرونت لاين ديفندرز Frontline Defenders، رسالة مفتوحة: ضرورة اتخاذ شركات وسائل التواصل الاجتماعي إجراءات عاجلة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان Open Letter: Social media companies must take urgent action to protect women human rights defenders، 4 آب/أغسطس 2023، https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/open-letter-social-media-companies-must-take-urg ent-action-protect-women-human؛ مات بورغس، ملايين الأشخاص يستخدمون بوتات "إزالة الملابس" بالذكاء الاصطناعي على تلغرام Millions of People Are Using Abusive AI 'Nudify' Bots on Telegram ، مجلة "وايرد" Wired، 15 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024، https://www.wired.com/story/ai-deepfake-nudify-bots-telegram/؛ عايدة القيسي، العنف الإلكتروني ضد النساء في العراق Online Violence Towards Women in Iraq، شباط/فبراير 2022، https://www.elbarlament.org/wp-content/uploads/2022/03/Aida-2.pdf.

299 أسماء فتحي، "سمكس"، نساء تحت وطأة العنف الإلكتروني في مصر، 30 كانون الثاني/يناير 2024، https://smex.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%86%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%b1%d8%b4-%d8%b6%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b3%d8%a7%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1/؛ ياسمين شبانة، برنامج لن أبقى صامتة التابع لشبكة "أريج" (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية) (Arab Reporters for Investigative Journalism) ، إرهاب إلكتروني: انتشار العنف الرقمي ضد ناشطات مصريات، 7 أيلول/سبتمبر 2025، https://iwnss.arij.net/ar/report05/ ؛ علياء طلعت، برنامج لن أبقى صامتة التابع لشبكة "أريج"، "قانون الأحوال الشخصية في مصر" يجلب العنف الرقمي، 19 آب/أغسطس 2025، https://iwnss.arij.net/ar/report14/ ، الحدث التونسي، انتهاك خصوصية فتيات تونسيات عبر تلغرام، 29 آب/أغسطس 2025، https://www.facebook.com/watch/?v=1417848619518457 ؛ ديوان إف إم -البث الحي (Diwan FM Live)، شنوة صاير في instagram وtelgram صور فاضحة.. تبادل أرقام .. هرسلة وابتزاز!!؟، 18 آب/أغسطس 2023، https://www.youtube.com/watch?v=WkjpwfjwR6s

300 سارة ماكلولين، أستراليا تستهدف تلغرام في حين تتهم روسيا مؤسسه بالإرهاب Australia Targets Telegram as Russia Charges Its Founder with Terrorism، 4 آب/أغسطس 2026، مؤسسة الحقوق الفردية وحرية التعبير (Foundation for Individual Rights and Expression)، https://www.fire.org/news/blogs/free-speech-dispatch/australia-

وأفادت ياسمين بأن "تلغرام" لا تبدي اهتماماً يُذكر بالتواصل مع منظّمات المجتمع المدني بشأن قضايا العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت أو الحجب الجغرافي. وقالت: "هذه المشكلة ليست خاصة بنا فقط"، مشيرةً إلى أن مجموعات أخرى معنية بالحقوق الرقمية تواجه عقبات مماثلة، وأنها غالباً ما تفتقر إلى جهة اتصال في "تلغرام" يمكنها تصعيد الحالات إليها. وقد طرح ياسر، وهو صحفي كردي يعمل بشكل مستقل في مجال التحقق من الوقائع، وجهة نظر مماثلة بشأن "تلغرام". فمن واقع تجربته، تستجيب المنصة بسرعة للبلاغات المتعلّقة بجماعات يُشتبه في انتمائها إلى تنظيم "داعش"، أما في ما يتعلق بالمشاكل الأخرى، فغالباً ما تتخذ إجراءات قليلة أو لا تتخذ أي إجراء على الإطلاق، ولا سيما في ما يتعلق بالمحتوى المكتوب باللغة الكردية.[301]

جهود الإشراف على المحتوى لا تراعي الفروقات اللغوية

تتفاقم أوجه قصور المنصات بسبب محدودية حضور الشركات على المستوى المحلي، وافتقارها إلى الخبرة اللغوية اللازمة لتحديد المحتوى الضار باللهجات العربية، والسورانية، والكرمانجية. ولا تقتصر المشكلة على الترجمة، إذ غالباً ما يعتمد المستخدمون على الرموز التعبيرية، والملصقات، والأعلام، ووسوم "هاشتاغ"، والنكات لإيصال رسائل تنطوي على تهديد أو إساءة يصعب على الأنظمة الآلية رصدها. ويظهر مثال "إجاج أبو دليفري" الذي نوقش أعلاه مدى خطورة هذه الفجوة؛ إذ قد تبدو العبارة غير ضارة لمن هم من خارج السياق المحلي، لكنها قد تنطوي على تهديد مفهوم محلياً.

تحاول منظّمات المجتمع المدني سد هذه الفجوة بنفسها. وأفادت خبيرة مصرية في مجال الحقوق الرقمية، ولديها خلفية في مجال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، بأنها تعمل على مشروع للتعلم الآلي يتناول المصطلحات المرتبطة بالعنف القائم على الجندر عبر الإنترنت في مختلف اللهجات العربية.[302] كما بدأت مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية بتطوير نموذج للذكاء الاصطناعي يُسمى "صفا" (SAFA)، وهو اختصار لعبارة Safer Access for All (وصول أكثر

---

targets-telegram-russia-charges-its-founde r-terrorism؛ أوليسيس ليفي سيلفيريو دوس ريس، السلطة القضائية البرازيلية في مواجهة تلغرام (وبولسونارو) Brazilian Judicial Branch v. Telegram (and Bolsonaro)، Verfassungsblog، 25 آذار/مارس 2022، https://verfassungsblog.de/brazilian-judicial-branch-versus-telegram-and-bolsonaro/؛ ألمانيا تفرض غرامة قدرها 5 ملايين دولار على تطبيق المراسلة تلغرام Germany slaps messaging app Telegram with $5 million fine، "أسوشيتد برس" (AP News، 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2022، https://apnews.com/article/technology-middle-east-business-germany-dubai-aeff487f20d5b2da2bf73b76a32310f8 ؛ ستيفن رايت، تلغرام تحجب محتوى إرهابياً بعد تهديد إندونيسيا بحظرها Telegram blocks terror content after Indonesia threatens ban"، "أسوشيتد برس"، 16 تمّوز/يوليو 2017، https://apnews.com/general-news-d04f02ec859f40fa98bbe5b11f455eac

301 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

302 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

أماناً للجميع) ، لرصد المحتوى الضار على الإنترنت.[303] ولا يزال النموذج قيد التطوير، وهو يعكس جهوداً أوسع تبذلها منظّمات المجتمع المدني لتطوير أدوات لم تستثمر المنصات في تطويرها بالقدر الكافي. وينبغي لمجموعات الحقوق الرقمية الإقليمية إعداد معجم أو مسرد مصطلحات مشترك، وتقديمه إلى المنصات، حتى تتمكن الشركات من فهم أشكال الإساءة المحلية بصورة أفضل.

وذكر ياسر مشاكل مماثلة تتعلق بالمحتوى باللغة الكردية.[304] وقال إن "ميتا" طلبت سابقاً من فريقه قائمة بالشتائم والصفات العنصرية باللغة الكردية التي كان المستخدمون/ات يستعملونها/يستعملنها بحرية ومن دون قيود. وقد أرسل فريقه القائمة، وفرضت "ميتا" قيوداً على هذه المصطلحات. وأضاف: "كان ذلك جيداً". لكنه أشار أيضاً إلى أن المجتمع الكردي لا يزال غير معترف به إلى حد كبير على منصات التواصل الاجتماعي، وأن الإشراف على المحتوى باللغة الكردية لا يزال دون المستوى المطلوب. ويشكل المحتوى باللغة الكردية تحديات إضافية، لأن المستخدمين/ات يكتبون/بن الكرمانجية بالحروف اللاتينية، والسورانية بالحروف العربية.

كما أوضح ياسر كيف تؤثر الفجوات اللغوية في الإشراف على المحتوى ذي الطابع الجنسي المتعلّق بالأطفال. وقال إن شركة "ميتا" كانت تعقد اجتماعات دورية مع منظّمة الحقوق الرقمية التي كان مرتبطاً بها سابقاً. وقد أعربت المنظّمة عن مخاوفها بشأن نشر مقاطع "ريلز" (Reels) على "إنستغرام" تظهر فيها فتيات دون السن القانونية، ترافقها تعليقات جنسية لا تخضع للإشراف. وأشار إلى أن جزءاً من المشكلة يعود إلى الغموض في التعليقات التوضيحية (Captions) المرافقة للمقاطع؛ إذ لم يكن بمقدور المشرفين/ات على المحتوى دائماً تحديد ما إذا كان أحد الوالدَين قد نشر الفيديو، أم أن الفتاة نشرته بنفسها، أم أن شخصاً آخر هو مَن نشر محتوىً ذا طابع جنسي يتعلق بقاصر. وقال: "لكن في اللغة الكردية، يصعب رصد كل هذه الأمور والإبلاغ عنها".

ووصف ناشط آخر في مجال الحقوق الرقمية، يركز عمله على إقليم كردستان العراق، الصعوبات التي تواجه جهود الإشراف على المحتوى باللغة الكردية.[305] وتتمثل إحدى هذه الصعوبات في اختفاء بعض المحتوى الضار من دون تفسير واضح، مما يجعل من الصعب معرفة ما إذا كانت المنصات قد حذفته، أو أبلغ المستخدمون/ات عنه، أو استهدفته جهات سياسية، أو أدت حملات منسقة إلى إزالته من المنصات. كذلك، يستمر تداول منشورات ضارة أخرى

303 مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية، فهم وتحليل تكتيكات وسرديات العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت خلال انتخابات البرلمان العراقي في نوفمبر 2025، 15 حزيران/يونيو 2026، https://insm-iq.org/?p=2218

304 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

305 مراسلات خطية مع ناشط كردي في مجال الحقوق الرقمية، نُقلت عبر ياسمين. مراسلات خطية أجرتها منظّمة "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

على منصات تضعف فيها آليات الإشراف، مثل "سناب شات" (Snapchat). وتنتقل بعض الحسابات بين الوضع العام والخاص لجعل المنشورات تنتشر على نطاق واسع، ثم تتجنب الانتقادات العلنية من خلال الانتقال إلى الوضع الخاص. كذلك، يضع بعض المستخدمين/ات نصوصاً ورموزاً تعبيرية (emojis) ورموزاً وأعلاماً ووسومَ "هاشتاغ" مباشرةً على الصور للتحايل على أنظمة رصد المنصات. وتزيد هذه الأساليب من تعقيد كل من عمليات الرصد التي تجريها منظّمات المجتمع المدني وإجراءات المنصات لإنفاذ سياساتها.

الذكاء الاصطناعي، والمعلومات المضللة، ومسؤولية المنصات

نشهد اليوم انتشاراً سريعاً للمحتوى المُنشأ باستخدام الذكاء الاصطناعي، والصور المُتلاعب بها، والمعلومات المضللة، وتترتب على ذلك عواقب تتجاوز الفضاء الرقمي. وقد وصف طارق، وهو خبير في مجال الذكاء الاصطناعي، تزايد انتشار "المحتوى المنخفض الجودة المُنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي" (AI slop) في جميع أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، مشيراً إلى أن الناس يشعرون بأن تحديد المحتوى الحقيقي قبل التلاعب به أصبح أمراً بالغ الصعوبة. وشدد على ضرورة أن تتحمل المنصات قدراً أكبر من المسؤولية في دعم المجتمعات، وأن تضع الحكومات إطاراً قانونياً يُلزم الشركات بالتصرف بمسؤولية. وقال: "إن وجود بيئة لا يعرف فيها أحد ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي لا يعود بالنفع على أحد."[306]

وشدد أيضاً على أن "الأشخاص الأكثر عرضة للمعلومات المضللة ليسوا بالضرورة الفئات الأكثر ضعفاً، بل هم الأشخاص "العاديون"، أي الأشخاص المتعلمون والشباب". وذكر ياسر، وهو صحفي كردي، أنه أعاد نشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي من دون أن يدرك أنه مُنشأ باستخدام الذكاء الاصطناعي، إلى أن نبهه صديقٌ/ة له إلى ذلك.[307] كذلك، أكدت هذا الخطر داريا، وهي خبيرة كردية في مجال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت؛ مشيرةً إلى أنها، عندما يتعلق الأمر بالابتزاز الرقمي، ترى "ذكاءً اصطناعياً متطوراً للغاية، وليس مجرد تقنيات بسيطة".[308]

في العراق ومصر وتونس، غالباً ما يدفع السياسيون/ات أو المناصرون/ات لهم/هن لأصحاب صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الشائعات، وحملات التشويه، والمعلومات المضللة حول الخصوم السياسيين أو شخصيات أخرى.[309] وخلال الانتخابات، تستهدف هذه

306 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع طارق، 22 أيّار/مايو 2026.

307 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

308 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

309 شريف مراد، مليون دولار في ثلاثة أشهر: إعلانات مكلفة على السوشال ميديا للدعايات الانتخابية، موقع جُمار، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://jummar.media/ar/2025/10/27/-%d9%85%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%ab%d9%84%d8%a7%d8%ab%d8%a9-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1

الحملات في كثير من الأحيان المرشحين/ات، باستخدام صور مفبركة مصممة خصيصاً للنيل من مصداقيتهم/هن وإبعادهم/هن عن الحياة العامّة.[310] كما تواجه النساء المرشحات للمناصب بصورة منتظمة شائعات وصوراً متلاعباً بها تُظهرهن وهن يتناولن الكحول، أو يتصرفن بطريقة توحي بسلوك جنسي غير منضبط، أو ينتهكن الأعراف الاجتماعية بطرق أخرى، مما يجعل المعلومات المضللة القائمة على الجندر من المواضيع التي يتكرر التركيز عليها في أعمال التحقق من الوقائع المتعلّقة بالانتخابات.[311]

تُظهر قضية زينب جواد، المعروفة على الإنترنت باسم زينب "سيداو"، كيف يمكن أن يساهم كل من العنف الرقمي وتقاعس المنصات في تفاقم المشكلة. وقد استُهدفت زينب من قبل جهات مرتبطة بالميليشيات بسبب عملها كمحامية وناشطة في مجال حقوق المرأة؛ إذ أقدمت عناصر مرتبطة بقوات الحشد الشعبي على توقيفها عند نقطة تفتيش في بغداد وصادرت هاتفها. وبعد ذلك بوقت قصير، سُربت على الإنترنت صور لزينب تم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي أو جرى التلاعب بها، بما في ذلك صور تظهرها وهي تتناول الكحول ومن دون ارتداء الحجاب. ووفقاً لـ "عمر"، وهو شخص أُجريت معه مقابلة وكان مطلعاً على القضية، تعيش زينب حالياً في أربيل لأنها تواجه خطر الاعتقال إذا تنقلت عبر محافظات أخرى.[312] كما ذكر المصدر أن جهات مرتبطة بقوات الحشد الشعبي رفعت قضية ضدها، وأن سلطة مراقبة جوازات السفر قد تحتجزها إذا غادرت إقليم كردستان العراق.

%d8%a3%d8%b4%d9%87%d8%b1-%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%a7%d8%/aa-%d9%85%d9%83%d9%84%d9%81 ؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026؛ مختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي، "عملية قرطاج".. كيف أثرت شركة تونسية على الانتخابات في دول أفريقية بينها تونس!، 5 حزيران/يونيو، 2020، https://www.jawharafm.net/ar/article/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC..-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AB%D9%91%D8%B1%D8%AA-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-fbclid=I?168693/%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-!/92wAR0E9moCfzI4_kJ-l7GkUDEq5EHknihhtaoqWD57TT6nVnoil82RAqlEVeM؛ نجلاء بن صلاح، التشهير في تونس كأسلوب للنيل من أصحاب الرأي، 23 آذار/مارس 2022، https://smex.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b4%d9%87%d9%8a%d8%b1-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d9%83%d8%a3%d8%b3%d9%84%d9%88%d8%a8-%d9%84%d9%84%d9%86%d9%8a%d9%84-%d8%a3%d8%b5%d8%ad%d8%a7%d8%a8-%/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a3%d9%8a

310 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026؛ هشام العقراوي، مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026؛ مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسمين، 5 حزيران/يونيو 2026.

311 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

312 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

III. القيود المفروضة على مجموعات الحقوق الرقمية في مصر والعراق وتونس

1. التحديات المتعلّقة بالصحة النفسية

وصف العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات معاناتهم المتعلّقة بالصحة النفسية، وذلك نتيجةً لاستهدافهم من قبل الحكومة وتأثرهم بصدمات نفسية ناجمة عن تجارب الآخرين.

وأفاد أيمن، وهو خبير عراقي في مجال الحقوق الرقمية، بأنه عانى من "أزمة نفسية" نتيجة اضطراره إلى ممارسة الرقابة الذاتية لتجنب استهدافه من قبل الحكومة، وذلك في ظل البيئة القانونية الصعبة، ومخاطر الأمن الشخصي، والنقص الحاد في الموارد أثناء عمله في مجال الحقوق الرقمية في العراق.[313]

ووصف عمرو، وهو خبير مصري في مجال الحقوق الرقمية، طبيعة القضايا التي يتولى العمل عليها، بما في ذلك قضايا الاتجار بالبشر، وحالات لنساء دُفِعنَ إلى إيذاء أنفسهن أو الانتحار نتيجة تعرضهن للابتزاز من قبل حسابات مجهولة الهوية على "فيسبوك". وحين سأله الباحث من منظّمة "سمكس" عن الأولويات التي يرى أنه ينبغي لمنظّمات الحقوق الرقمية التركيز عليها عند دعم الناجيات من هذه الانتهاكات، صمت الخبير للحظة، ثم قال: "بصراحة، لا أعرف حقاً ماذا أقول لك. فالأمر برمته محبط للغاية، ولا أعرف كيف يمكن التعامل معه... هل تسببتُ في شعورك بالإحباط أيضاً؟"[314]

وأعربت داريا، وهي خبيرة كردية في مجال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، عن مشاعر مماثلة في ما يتعلق بحالات العنف الرقمي التي تستهدف النساء. وقالت: "ليس من السهل التصدي لهذه الأمور. فالأمر صعب جداً على [الموظفين/ات][315]، سواء من الناحية النفسية أو الجسدية". وشددت على حاجة الناجيات إلى موارد أفضل للصحة النفسية، قائلةً: "أعتقد أن النساء [الناجيات] بحاجة إلى مزيد من الدعم النفسي، حتى يتمكن التعامل مع هذا النوع من الكراهية، والمشاعر التي ترافق هذه التجربة، أي هذا النوع الجديد من العنف".

313 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

314 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

315 مقابلة هاتفية أجرتها منظّمة "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

ينظم بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات برامج دعم نفسي واجتماعي للزملاء/الزميلات العاملين/ات في الميدان، بما في ذلك توفير استشارات مع أطباء/طبيبات وأخصائيين/ات مرخصين/ات في مجال الصحة النفسية.[316] ومع ذلك، يرى حسن أن هذا الدعم غير كافٍ؛ وأضاف قائلاً: "يتعين على الجهات الممولة والمانحة إيجاد أساليب مبتكرة لرعاية صحتنا النفسية ورفاهنا.[317]

وتابع حسن قائلاً إن "القمع الذي تمارسه الحكومة على منظّمات المجتمع المدني المعنية بالحقوق الرقمية يؤدي إلى إرهاق نفسي شديد كما أن تأثيره في الصحة النفسية كبير جداً".[318] ومع ذلك، فقد اختتم حديثه بنبرة إيجابية قائلاً: "حتى في أصعب أوقاتنا، لا نفقد الأمل. نحن نؤمن بأننا أقوى منهم؛ فقد مررنا بعمليات اختطاف على يد الشرطة، وصدمات واعتقالات، لكننا ما زلنا هنا".

2. ضعف إدماج ممارسات الأمان الرقمي في عمل المنظّمات

أشار الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات مراراً إلى تناقض لافت في مجال الحقوق الرقمية، حيث أن الأشخاص الأكثر دراية بمخاطر المراقبة والاختراق ومصادرة الأجهزة والتحرش الرقمي غالباً ما لا يلتزمون هم أنفسهم بالممارسات الرقمية الآمنة بشكل منتظم.

أظهرت المقابلات التي تناولت الوضع في العراق أن هذه المشكلة كانت أشد هناك. وأفاد العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات بأن الأمان الرقمي ما زال لا يُنظر إليه باعتباره جزءاً من العمل الاعتيادي لمنظّمات المجتمع المدني. وقال أيمن، وهو خبير عراقي في مجال الحقوق الرقمية، إنه "لا توجد في العراق ثقافة للتوعية حول الأمان الرقمي، سواء بين عامّة الناس أو في أوساط المجتمع المدني أو لدى الحكومة".[319] ووفقاً لتقديرات ياسر، وهو صحفي كردي ومدقق حقائق، فإن "95 في المئة من الصحافيين/ات في العراق لا يملكون/يملكن معرفة جيدة حول السلامة الرقمية"، بما في ذلك الأدوات الأساسية مثل برامج إدارة

316 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026. مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

317 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

318 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

319 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع أيمن، 22 أيّار/مايو 2026.

كلمات المرور.[320]

وتشير المقابلات إلى أن هذه الفجوة ترجع جزئياً إلى ضعف إدماج ممارسات السلامة الرقمية في عمل المنظّمات. فغالباً ما تفتقر المنظّمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومجموعات المجتمع المدني الأصغر حجماً إلى الخبرات الداخلية أو السياسات أو الموارد اللازمة لتدريب الموظفين/ات على الأمان الرقمي. وذكر ياسر أن المؤسسات الإعلامية الكبرى قد تكون على دراية ببعض هذه القضايا، إلا أن المؤسسات الإعلامية الأصغر حجماً ومنظّمات المجتمع المدني غالباً ما لا توفر للموظفين/ات التدريب المناسب قبل إرسالهم/هن لتغطية الأحداث في بيئات عمل محفوفة بالمخاطر. وعلى حد تعبيره، غالباً ما "تسعى هذه المنظّمات إلى تغطية أكبر قدر ممكن من الأحداث" من دون وضع تدابير تضمن إجراء التحقيقات بأمان أو إعداد الموظفين/ات للتعامل مع أسوأ السيناريوهات المحتملة.[321]

يعكس هذا الأمر مشكلةً أوسع نطاقاً، إذ لا تزال السلامة الرقمية تُعامل غالباً كموضوع يُطرح في ورش العمل، بدلاً من كونها ممارسة راسخة في عمل المنظّمات. فقد أشار عدد ممن أُجريت معهم/ن مقابلات إلى أن الموظفين/ات قد يحضرون/يحضرن دورات تدريبية حول الأمان الرقمي، إلا أن ما يتعلمونه/يتعلمنه لا يترجَم بالضرورة إلى تغيير مستدام في السلوك. واستناداً إلى خبرته في تنظيم تدريبات في مجال الأمان الرقمي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ذكر "ياسر" أن اهتمام بعض المشاركين/ات بمضمون التدريب كان أقل مقارنة باهتمامهم/هن بفرصة السفر أو بناء العلاقات أو المشاركة في نشاط ممول.[322] ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن تدريبات الأمن الرقمي عديمة الجدوى؛ بل يوضح ذلك أن الدورات التدريبية التي تُجرى لمرة واحدة تكون غير كافية، ما لم تقترن بسياسات تنظيمية، وآليات لمساءلة الموظفين/ات، وعمليات تدقيق ومتابعة، وإجراءات واضحة للعمليات التي تنطوي على مخاطر عالية.

وتشير مقابلات منظّمة "سمكس" أيضاً إلى أنه لا ينبغي حصر المشكلة في مدى "اهتمام" الناشطين/ات بنظافتهم/هن الرقمية؛ ففي كثير من الحالات، تكمن المشكلة في أن الأشخاص لا ينظرون إلى التهديد باعتباره وشيكاً بما يكفي لتبرير تغيير ممارساتهم المعتادة.

قد تبدو التهديدات الرقمية غير ملموسة، حتى في البيئات التي تنتشر فيها المراقبة على نطاق واسع. وقد يكون من الصعب إدراك خطورة هذه التهديدات، لا سيما عندما يواجه الناشطون/ات والصحافيون/ات أصلاً تهديدات ملحة ومباشرة ذات طابع قانوني وسياسي ومالي وشخصي.

320 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

321 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

322 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

وربط خبير إقليمي في مجال الحقوق الرقمية هذه الفجوة بالصعوبات المتعلّقة بالصحة النفسية التي جرى وصفها سابقاً.[323] وأوضح الخبير أن التعرض المستمر لقمع الدولة، والتهديدات، والمضايقات، والصدمات النفسية الناجمة عن تجارب الآخرين، يمكن أن يؤثر في قدرة الناشطين/ات على تقييم المخاطر واتخاذ تدابير وقائية. وتشير الأبحاث الطبية إلى أن التعرض للصدمات النفسية واضطراب ما بعد الصدمة يؤثران في عملية اتخاذ القرارات وتقييم التهديدات.[324] وفي منطقة أصبحت فيها المراقبة أمراً معتاداً، قد يكون من الصعب إقناع الأشخاص بأن الخصوصية مسألة تستحق الاهتمام، أو أن من حقهم المطالبة بها. وتتفاقم هذه الديناميكية بفعل الصدمات النفسية، التي يمكن أن تغير الطريقة التي يحلل بها الأشخاص المخاطر. وقد يكون من الأصعب تصور التهديدات الرقمية المجردة مقارنةً بالقمع المباشر الذي يواجهه الناشطون/ات والناجون/الناجيات بالفعل.

ويساعد ذلك في تفسير سبب عدم التزام الأشخاص بانتظام بالممارسات الرقمية الآمنة، حتى ولو كانوا يدركون المخاطر.

في عام 2023، أطلقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومؤسسة أنسم للحقوق الرقمية برنامجاً تدريبياً في مجال الأمان الرقمي للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والناشطين/ات، والصحافيين/ات، والمدونين/ات، والمحامين. وقبل بدء البرنامج، أجرت مؤسسة أنسم تقييماً لوضع 25 منظّمة من منظّمات المجتمع المدني، ووجدت أن 70 في المئة منها كانت "عالية المخاطر" بسبب ضعف ممارساتها الرقمية.[325] كما خلصت دراسة منفصلة أجرتها "OpenArchive" ومؤسسة أنسم في عام 2023 إلى أن المدافعين/ات العراقيين/ات عن حقوق الإنسان يواجهون/هن عادةً تهديدات بالاختراق والمراقبة من جانب جهات خارجية، في ظل استخدامهم/هن أجهزة قديمة واتباعهم/هن ممارسات ضعيفة في تخزين المواد البحثية الحساسة التي يجمعونها/يجمعنها.[326]

وتحدث الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات عن مشاكل مماثلة في مصر. وبحسب عمرو، الذي يجري عمليات تدقيق رقمية للمنظّمات، فقد صادف أموراً "شكلت له صدمة كبيرة"[327].

---

323 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ضياء كيالي، 15 حزيران/يونيو 2026.

324 أ. ج. بورسيلي وم.ر. ديلغادو، التوتر وصنع القرار: التأثيرات في التقييم والتعلم والمجازفة Stress and Decision Making: Effects on Valuation, Learning and Risk-taking، PMCID: PMC5201132، https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/28044144/؛ ك. ستاركيه وم. براند، تأثير التوتر في صنع القرارات في ظل عدم اليقين: تحليل تلوي Effects of stress on decisions under uncertainty: A meta-analysis، PMID: 27213236، https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/27213236/

325 الأمم المتحدة، رصد التهديدات عبر الإنترنت والتصدي لها، 20 حزيران/يونيو 2023، https://www.ohchr.org/ar/mapping-and-addressing-threats-civic-space-online/06/stories/2023

326 مؤسسة أنسم للحقوق الرقمية، من بغداد.. تحديد ومعالجة احتياجات الموثقين العراقيين، 11 أيّار/مايو 2023، https://insm-iq.org/?p=916 .

327 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

وكشف عن أوجه قصور خطيرة في كيفية حماية منظّمات المجتمع المدني والموظفين/ات للمعلومات الحساسة، حتى في الحالات التي كانوا/كن يدركون/كن فيها مخاطر القمع الذي تمارسه الدولة.

تعرضت جمعية نساء بغداد لحادثة اختراق في عام 2024، مما استدعى إجراء تدقيق رقمي احترافي واستثماراً كبيراً في ممارسات الأمان الرقمي لديها.[328] فقد انتحل أحد المخترقين شخصية "ليزا حيدو"، وهي رئيسة الجمعية، وتمكن من اعتراض رسائل البريد الإلكتروني الواردة التي كان من شأنها تنبيه الموظفين/ات إلى الهجوم. وعقب الحادثة، سارعت الجمعية، وبدعم من مؤسسة "سيكديف" (التي تدعم أيضاً مبادرة "سلامات")، إلى تطبيق تدابير أمنية جديدة، إلى جانب إدخال تحسينات في الأمان الرقمي يلتزم بها جميع الموظفين/ات.[329] وتوضح استجابة الجمعية للحادثة كيف يمكن تعزيز الممارسات الرقمية الآمنة من خلال التعامل معها كأولوية مؤسسية.

وفي هذا السياق، شدد عمرو على أن الأمان الرقمي لا يمكن اعتباره إجراءً يُنفذ لمرة واحدة بالنسبة إلى الأفراد والمنظّمات. وقد أوصى بإجراء عمليات تدقيق منتظمة للأمان الرقمي كل ثلاث سنوات، ما لم تستدْعِ ظروف استثنائية إجراءها في وقت أقرب.[330] كما أشار إلى أن المنظّمات قد تحصل على تمويل من الجهات المانحة لإجراء عمليات التدقيق، من دون وجود آليات كافية للمساءلة تضمن تنفيذ الممارسات الموصى بها فعلياً من جانب جميع الموظفين/ات بمرور الوقت. ومن دون آليات للمساءلة، يظل الأمان الرقمي رهناً بالعادات الفردية، بدلاً من أن يكون جزءاً من أنظمة مؤسسية راسخة.

3. تراجُع كفاءة العمل بسبب ضعف الثقة العامّة

أفاد العديد من الأشخاص بأن فعالية عملهم وخدماتهم تعتمد إلى حد كبير، إن لم يكن بشكل كامل، على شبكات الثقة والتوصيات الشفهية. غير أن هذا الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما تكون نظرة عامّة الناس تجاه منظّمات الحقوق الرقمية سلبية إلى هذا الحد. وفي البيئات التي تراجعت فيها ثقة الجمهور في المجتمع المدني، كما هو الحال في مصر والعراق وتونس، تضطر

328 مؤسسة "سيكديف"، من الحلول المتفرقة إلى مسارات واضحة: تعلم كيفية دعم النساء العراقيات اللواتي يواجهن العنف الرقمي، 3 Patchwork To Pathways: Learning to Support Iraqi Women Facing Digital Violence، شباط/فبراير 2026، https://secdev-foundation.org/dvaw-support-bwa-2026/.

329 مؤسسة "سيكديف"، من الحلول المتفرقة إلى مسارات واضحة: تعلم كيفية دعم النساء العراقيات اللواتي يواجهن العنف الرقمي، 3 Patchwork To Pathways: Learning to Support Iraqi Women Facing Digital Violence، شباط/فبراير 2026، https://secdev-foundation.org/dvaw-support-bwa-2026/.

330 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

مجموعات الحقوق الرقمية إلى تخصيص وقت كبير لإثبات شرعيتها قبل أن تتمكن من البدء بعملها الفعلي.

وصفت نِصاف، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، هذا الأمر بأنه جزء من أزمة أوسع نطاقاً تتعلق بـ "شرعية" قطاع حقوق الإنسان. وقالت: "أشعر أن تلك الشرعية التي حظينا بها في السابق بصفتنا منظّمة مجتمع مدني، ربما بدأت تتضاءل".[331] وهذا الوضع يمنع العديد من المجموعات من التحدث علناً عن استهداف الحكومة لها، لأنه "من الصعب كسب التعاطف". ولم تربط نصاف هذا التراجع بالضغوط السياسية المحلية فحسب، بل أيضاً بتراجع الإيمان بالدفاع عن حقوق الإنسان على نطاق أوسع؛ مشيرةً إلى أن الحرب في فلسطين، وما كشفته من ازدواجية في المعايير، قد زادت من تعقيد بيئة العمل في مجال حقوق الإنسان، لأن الكثير من الناس "لم يعودوا يؤمنون حقاً بمنظّمات المجتمع المدني، أو بفعاليتها، أو بقدرتها على إحداث التغيير."

وفي هذا السياق، تواجه منظّمات الحقوق الرقمية تحدياً مزدوجاً، إذ يتعين عليها الاستجابة للأضرار الفورية، وفي الوقت نفسه إقناع المجتمعات بأهمية تدخلاتها.

ووصف الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات في العراق ضغوطاً مماثلة، وذلك بعد أن صورت حملة "مناهضة الجندر" منظّمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك المعنية بقضايا الجندر وحقوق المرأة، على أنها جهات مشبوهة أو أجنبية. ورداً على ذلك، خصصت داريا، وهي خبيرة كردية في مجال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، بعض الوقت لشرح طبيعة عمل منظمتها للجهات المعنية وللجمهور.[332] وفي حين كان الشركاء الحكوميون الحاليون يدركون مهام المنظّمة، إلا أنه في المناطق التي لم تكن للمنظّمة فيها علاقات راسخة، عمد الموظفون/ات إلى تزويد المسؤولين/ات المحليين/ات بوثائق تثبت طبيعة عمل المنظّمة، وأنها تعمل بموافقة الحكومة، وأنها تلتزم بالقواعد والأنظمة ذات الصلة. وعززت منظّمة داريا التنسيق مع منظّمات المجتمع المدني الأخرى، سعياً إلى تحديد التحديات المشتركة ووضع استجابة جماعية لها.

وتؤثر الثقة أيضاً في مدى شعور المنظّمات بالأمان الكافي لطلب الدعم في مجال الأمان الرقمي. وقال عمرو إنه، من أجل بناء شبكة من العملاء، بدأ بالتواصل بشكل استباقي مع مجموعة صغيرة من منظّمات حقوق الإنسان في مصر.[333] وبعد أن نجح في بناء الثقة مع هذه المجموعة الصغيرة، توسع نطاق عمله من خلال إحالات هذه المنظّمات. أما الآن، فقد أصبحت المنظّمات تبادر إلى التواصل معه، وإن كان ذلك، للأسف، غالباً ما يحدث فقط بعد تعرضها

331 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

332 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

333 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمرو، 8 حزيران/يونيو 2026.

لحوادث خطيرة، مثل عمليات الاختراق أو تجميد الأصول.

كذلك، يعمل طارق، وهو خبير مصري في مجال الحقوق الرقمية والذكاء الاصطناعي، على بناء قاعدة عملائه من خلال الإحالات والتوصيات، وذلك لحماية هوية المشاركين/ات والممارسين/ات في ورش العمل التي ينظمها حول الذكاء الاصطناعي.[334]

تظهر عملية التحقق من الوقائع أيضاً مدى تأثير ثقة الجمهور في عمل منظّمات الحقوق الرقمية. وكما ذُكر سابقاً، أوضح صحفي كردي أن الجمهور لديه ثقة كبيرة بالتصحيحات التي تنشرها مؤسسة "التقنية من أجل السلام"، في حين أنه لن يثق به إذا نشر التصحيح نفسه على صفحته الشخصية، نظراً لأنه ليس معروفاً لديهم بالقدر نفسه.

تظهر هذه الأمثلة أن انخفاض ثقة الجمهور يشكل عائقاً هيكلياً أمام العمل في مجال الحقوق الرقمية. ولذلك، لا يمكن لمنظّمات الحقوق الرقمية التعامل مع بناء الثقة باعتباره أقل أهمية من عملها التقني. ففي كثير من الحالات، يشكل بناء الثقة شرطاً أساسياً لإنجاز العمل التقني.

4. تحديات التنسيق الإقليمي

أشار الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات مراراً إلى أن التنسيق الإقليمي بين منظّمات الحقوق الرقمية ومنظّمات المجتمع المدني الحليفة "مشتت" ويفتقر إلى الموارد. وقد أظهرت المقابلات أن المشكلة تكمن في افتقار المنظّمات إلى هيكل مستدام قائم في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، يتيح لها تبادل المعلومات بانتظام حول التهديدات ومقارنتها، ووضع استراتيجيات مشتركة للمناصرة، وتنسيق الاستجابات بما يعكس الواقع السياسي الخاص بالمنطقة.

واعتبر حسن، وهو خبير مصري في مجال الحقوق الرقمية، أن هذا التشتت يمثل تحدياً من حيث التنسيق والقدرة على الصمود لدى منظّمات الحقوق الرقمية. ومع استمرار تقلص الحيز المدني في مصر، تساءل: " كيف يمكننا مواصلة جهودنا بكفاءة وفعالية من دون أن نضطر إلى التخلي عن عملنا؟"[335]

وقال حسن إن التقلص السريع للحيز المتاح للمجتمع المدني في مصر يجعل التنسيق وتبادل الأفكار بين الجهات الفاعلة في الجنوب العالمي أكثر إلحاحاً وأكثر صعوبةً في الوقت نفسه. غير

334 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع طارق، 22 أيّار/مايو 2026.

335 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

أن المساحات المتاحة حالياً للتواصل والتنسيق غالباً ما لا تلبي هذه الحاجة. وتابع قائلًا: "لا نجد أمامنا سوى اللقاء في فعاليات تُعقد في أوروبا، لكن نصفنا لا يستطيع حضورها. وغالباً ما تكون هذه [الفعاليات] ذات طابع عالمي ولا تركز بما يكفي على القضايا الخاصة بمنطقتنا". وبالمثل، أشار صالح، وهو ممثل عن مجموعة إقليمية أخرى للحقوق الرقمية، إلى عدم وجود مساحات مناسبة للاجتماع والتواصل في المنطقة. ولفت إلى وجود مؤتمرات كبرى للصحافة والإعلام في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، تجتمع فيها "الجهات الفاعلة العالمية والجهات المعنية بقطاع الإعلام" بانتظام. وفي المقابل، أفاد صالح بأنه نادراً ما تتم استضافة فعاليات مماثلة في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وأن الفعاليات القائمة، مثل الفعاليات التي تنظمها شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية" (أريج)، لا تسد هذه الفجوة بالضرورة. وقال: "يُعقد مؤتمر الصحافة الكبير لدينا في الأردن، لكن ماذا يمكن أن نقول عن حقوق الإنسان هناك؟"[336] وتوفر التجمعات الأصغر، مثل مهرجان "نواة" في تونس، مساحات مهمة ولكن محدودة للتبادل.[337]

وبرز في العراق أيضاً تحذير واضح من اختزال التجارب الإقليمية في تجربة واحدة. وفي هذا السياق، قالت داريا، وهي خبيرة كردية في مجال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، إن المنظّمات قد تواجه عقبات مختلفة بشكل لافت حتى داخل البلد الواحد، مثل العراق. وتتعاون الجهة التي تعمل فيها مع تجمع يضم 45 منظّمة في أنحاء العراق، مشيرةً إلى أن النقاشات الداخلية أظهرت أن "كل مجموعة تواجه تحديات فريدة ومختلفة، وكأننا جميعاً نعمل في بيئات مختلفة."[338]

بالتالي، تحتاج المنظّمات إلى مزيد من الآليات المشتركة للتعاون، لكن التنسيق الفعال لا يمكن أن يستند إلى نموذج واحد؛ بل يجب أن يتيح للمجموعات مجالاً لتحديد الأنماط المشتركة، من دون إغفال الظروف القانونية والسياسية واللغوية والأمنية المحلية التي تؤثر في عملها.

وعندما يحدث التنسيق، فإنه غالباً ما يعتمد على المنظّمة التي تملك القدرة على تولي زمام المبادرة. وقد وصفت نِصاف، وهي ممثلة عن المجتمع المدني في تونس، الجهود المبذولة لتعديل المرسوم بقانون 54 بأنها مثال على هذا النوع من التنسيق القائم على مبادرات ظرفية.[339] وجمعت هذه المبادرة بين مجموعات وطنية ودولية، وركزت على استراتيجية "المكاسب الصغيرة"، إذ قلصت مطالبها من السعي إلى إصلاح شامل للقانون إلى الاكتفاء

336 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع صالح، 25 حزيران/يونيو 2026.

337 موسى أرشرشور، ثلاثة أسام من المقاومة الفنية والحب والحرية، نواة، 8 أكتوبر 2025، https://nawaat.org/2025/09/3-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8-%D9%88%D8%A7/

338 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

339 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

بإلغاء المادة 24. وقالت إن هذا النهج لم يحظِ بموافقة الجميع، لكن النقاشات نفسها أظهرت كيفية عمل التنسيق في الوقت الراهن؛ حيث أوضحت قائلة: "عادةً، تتولى منظّمة واحدة زمام المبادرة وتتواصل مع المنظّمات الأخرى". ومن ثم، قد يتم التنسيق من خلال اللقاءات المباشرة أو البريد الإلكتروني أو تطبيقات المراسلة مثل "سيغنال" أو "واتساب".

وشددت نِصاف على أن هذا التشتت يعكس الضغوط التي تواجهها المنظّمات نفسها. وقالت: "قد يكون الأمر مُرهقاً". وبالنسبة إلى العديد من المنظّمات، فإن الظروف نفسها التي تجعل التنسيق ضرورياً، تجعل الحفاظ عليه أمراً صعباً أيضاً.

وبناءً على ما سبق، تشير المقابلات إلى أن مجموعات الحقوق الرقمية في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا لا تحتاج إلى التنسيق لمجرد التنسيق. بل تحتاج إلى مساحات للتواصل والتنسيق يسهل الوصول إليها ومرتبطة بواقع المنطقة، تُمكن المنظّمات من تحديد الأنماط المشتركة للقمع الرقمي ووضع استجابات جماعية، من دون إغفال الظروف القانونية والسياسية واللغوية والأمنية المختلفة التي تواجهها هذه المنظّمات، سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة.

5. تحديات جمع التمويل

تقلص التمويل العالمي

يُعد التمويل أحد أبرز القيود المباشرة التي تواجه العمل في مجال الحقوق الرقمية في كل من مصر والعراق وتونس.[340] وتفرض السلطات في البلدان الثلاثة قيوداً على قدرة منظّمات المجتمع المدني على جمع التمويل.[341] وتتزامن هذه الضغوط مع انكماش أوسع نطاقاً في التمويل على المستوى العالمي، تفاقمت حدته بشكل كبير عندما أقدمت إدارة ترامب الأميركية

340 وينثروب رودجرز، تقليص المساعدات الخارجية الأميركية يُعيق الإعلام المستقل في إقليم كردستان العراق US Foreign Aid Cuts Hobble Independent Media in Iraqi Kurdistan، Inkstick Media، 20 آذار/مارس 2025، https://inkstickmedia.com/us-foreign-aid-cuts-hobble-independent-media-in-iraqi-kurdistan/.

341 ميا كروشوت، مؤسسة "مهارات"، أفضل الممارسات لاستدامة المؤسسات الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Media Viability Best: Practices in The MENA Region، 13 آذار/مارس 2025، https://maharatfoundation.org/media/2939/media-viability-report-2025-final.pdf؛ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مؤشر استدامة منظّمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2020 https://www.fhi360.org/wp-content/uploads/drupal/documents/csosi-mena-2020-report.pdf، تشرين الأوّل/أكتوبر 2021؛ مبادرة الديمقراطية الرقمية (Digital Democracy Initiative)، تعزيز المنظومات الداعمة للديمقراطية الرقمية في مصر: تقرير تقييمي لدراسة حالة Strengthening Support Ecosystems for Digital Democracy in Egypt: A Case Study Assessment Report، آذار/مارس 2025، https://www.civicus.org/documents/ddi/ddi_case-study-report_egypt.pdf

في مارس/آذار 2025 على إلغاء 85 في المئة من برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، إلى جانب عدد كبير من مِنح وزارة الخارجية الأميركية للمساعدات الخارجية.[342] أما المنح المتاحة، فتميل إلى عكس أولويات الجهات المانحة، مما يحد من قدرة منظّمات الحقوق الرقمية على الاستجابة بمرونة للاحتياجات المحلية الملحة.[343]

وقال عمر، وهو ناشط عراقي في مجال الحقوق الرقمية، إن نقص التمويل يُبقي المنظّمات في "وضع البقاء"، وبالتالي لا يتوفر لها ما يكفي من الوقت والموظفين لبناء شبكات إقليمية أو وضع استراتيجيات طويلة الأجل.[344] كما انتقد نظاماً يوجه جزءاً كبيراً من التمويل المتاح عبر منظّمات في الشمال العالمي، بدلاً من توجيهه مباشرةً إلى المجموعات الموجودة في المنطقة، وهو نمط موثق على نطاق واسع.[345]

قال ديار، وهو خبير كردي في مجال حقوق الإنسان، إن منظمته كانت تدير ثلاثة برامج معنية بحماية حرية التجمع في العراق، بالإضافة إلى مركز مجتمعي يقدم الدعم القانوني المجاني للاجئين/ات، وذلك قبل تقليص تمويل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وكان المركز يضم نحو 30 أخصائياً/ة اجتماعياً/ة ومحامياً/ة، وقد تعامل مع أكثر من 200 قضية خلال شهره الأول، في كانون الثاني/يناير 2025. وبعد ثلاثة أشهر فقط، وتحديداً في شهر مارس/آذار، أُبلِغت المنظّمة بأن عليها إغلاق المركز بحلول شهر يونيو/حزيران. وقال ديار: "في يوم واحد، انتهى كل شيء... واضطررنا إلى إنهاء خدمات الجميع".[346] وقد كانت هذه الخسارة فادحة بشكل خاص، لأن

342 منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، خفض المساعدات الإنمائية الرسمية Cuts in official development assistance، 26 حزيران/يونيو 2025، https://www.oecd.org/en/publications/cuts-in-official-development-assistance_8c530629-en/full-report.html؛ منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، انخفاض تاريخي في المساعدات الخارجية: بيانات أولية حول المساعدات الإنمائية الرسمية لعام 2025 A historic decline in foreign aid: Preliminary 2025 ODA data ، 9 نيسان/أبريل 2026، https://www.oecd.org/en/data/insights/data-explainers/2026/04/a-historic-decline-in-foreign-aid-preliminary-2025-oda-data.html؛ أوكسفام (Oxfam)، ما فعلته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وتأثيرات تخفيضات ترامب على المساعدات المنقذة للحياة What USAID did, and the effects of Trump's cuts on lifesaving aid، 27 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.oxfamamerica.org/explore/issues/making-foreign-aid-work/what-do-trumps-proposed-foreign- aid-cuts-mean/.

343 "سيفيكوس" (CIVICUS)، تقرير حالة المجتمع المدني لعام 2025 State of Civil Society Report 2025، آذار/مارس 2025، https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2025/state-of-civil-society-report-2025_en.pdf

344 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع عمر، 16 نيسان/أبريل 2026.

345 #ShiftThePower، الانتماء إلى الجنوب العالمي عائق أمام الحصول على التمويل: التحيز في التمويل ضد الجنوب العالمي Too Southern to be Funded: The Funding Bias Against the Global South، أيّار/مايو 2024، https://drive.google.com/file/d/1F4rH1v7YAU1sds1Z1XF3btAlRRtFijeo/view؛ منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفاع كبير في المساعدات الخارجية بسبب الإنفاق على اللاجئين والمساعدات المقدمة لأوكرانيا Foreign aid surges due to spending on refugees and aid for Ukraine، 12 نيسان/أبريل 2023، https://www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2023/04/foreign-aid-surges-due-to-spending-on-refugees-and-aid-for-ukraine.html.

346 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026.

المركز كان يسد فجوة أساسية في الخدمات المقدمة إلى فئة من الأشخاص الأكثر ضعفاً في العراق.[347]

وقالت نِصاف، وهي مدافعة تونسية عن حقوق الإنسان، إن منظمتها خسرت مشاريع كانت تعول عليها لضمان استمرار عملها خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة.[348] ونظراً لأن جزءاً من التمويل كان قد أُدرج بالفعل في ميزانيات مشاريع جارية، فقد اضطرت المنظّمة إلى البحث عن دعم بديل. ويؤثر تقليص التمويل أيضاً في المنظّمات الأصغر حجماً التي تعتمد على المنظّمات الأكبر للحصول على الدعم المالي،[349] مما يزيد من صعوبة التعاون، ويحد من قدرة هذه المنظّمات على إجراء أبحاث مشتركة.

بدأت الجهات المانحة الأوروبية منذ ذلك الحين في سد جزء من الفجوة الناجمة عن فقدان الدعم بسبب التخفيضات التي طالت برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأميركية، إلا أن الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات أفادوا بأن الدعم المتاح غالباً ما يكون أقل حجماً، وأكثر تقييداً، ومصحوباً بمستوى أقل من الدعم الفني. وبالنسبة إلى بعض المنظّمات، لم يقتصر أثر هذا التحول على فقدان التمويل، بل شمل أيضاً فقدان قدرتها على توجيه مسار عملها. وقال ديار إن المنح الأميركية كانت تتيح لمنظمته حرية أكبر في تصميم برامج تستند إلى الاحتياجات التي جرى تحديدها محلياً. أما المنح الأوروبية، فغالباً ما تفرض مشاريع محددة النطاق لا تتوافق مع أولويات المنظّمة الأكثر إلحاحاً. وقد قبلت منظمته بعض هذا التمويل نظراً إلى قلة البدائل المتاحة أمامها.[350]

غالباً ما لا تحظى القضايا الأخرى التي تعتبرها منظّمات الحقوق الرقمية والخبراء ملحة بتمويل كافٍ، مثل تدابير سلامة الأطفال.[351] وتؤثر هذه الفجوات في البنية التحتية الأساسية للعمل في مجال الحقوق الرقمية. وقال ياسر، وهو صحفي كردي ومدقق حقائق مستقل، إن تقلص التمويل على نطاق واسع أضعف جهود التحقق من الوقائع باللغة الكردية.[352] وعلى خلاف مبادرات التحقق من الوقائع باللغة العربية الأكثر رسوخاً، تفتقر المبادرات باللغة الكردية إلى الموارد الكافية لتوظيف الموظفين/ات، والتفاعل بانتظام مع المستخدمين/ات، وبناء سمعتها. ومن دون استثمار مستدام، تواجه المنظّمات صعوبة في بناء الثقة العامّة اللازمة للتصدي

347 إنترسوس (INTERSOS)، العراق: تقديم المساعدة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً Iraq: Providing legal assistance for the most vulnerable، 25 شباط/فبراير 2026، https://www.intersos.org/en/iraq-providing-legal-protection-for-the-most-vulnerable/.

348 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

349 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع نصاف، 5 حزيران/يونيو 2026.

350 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ديار، 9 أيّار/مايو 2026.

351 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع طارق، 22 أيّار/مايو 2026. مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ليلى، 22 أيّار/مايو 2026.

352 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

للمعلومات المضللة.

تتداخل قيود التمويل أيضاً مع منظومة أوسع للاستغلال الرقمي. ووصف ياسر كيف أصبح صحفيون/ات وصناع/صانعات محتوى من زملائه، كانوا/كن يعملون/يعملن سابقاً في مشاريع لبناء السلام والإعلام ممولة من المنظّمات غير الحكومية، أكثر عرضة للاعتماد على شبكات الرعاية السياسية أو المرتبطة بالميليشيات بعد توقف ذلك التمويل. وفي حديثه عن صحفي زميل له بدأ ينشر رسائل سياسية تتسم بالعنف بشكل متزايد بعد أن تعذر عليه العثور على عمل، قال: "لقد تغير تماماً. لكنني أعرف أنه يجني من هذا العمل أموالاً تفوق بكثير ما كان يتقاضاه من عمله السابق مع المنظّمات غير الحكومية."[353]

ويكشف ما ذكره ياسر عن تداعياتٍ أوسع نطاقاً لتقلص التمويل. فعندما تعجز منظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة عن توفير فرص عمل مستقرة، تكتسب الجهات السياسية التي تتمتع بموارد أكبر قدرةً أكبر على تشكيل البيئة المعلوماتية. ولا يقتصر أثر خفض التمويل على تقليص عدد المشاريع التي يمكن للمنظّمات تنفيذها فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى إضعاف الأصوات المستقلة، وفي الوقت ذاته يجعل المحتوى التحريضي أو الحزبي أو المسيء أكثر جاذبية من الناحية المالية.

التحديات التي تواجهها المنظّمات في تأمين التمويل اللازم لعملها ومخاطر ارتباطها بالجهات المانحة

تواجه منظّمات الحقوق الرقمية في كل من مصر والعراق وتونس صعوبة في جمع التمويل اللازم لعملها؛ إذ إن ظهورها العلني قد يعرضها للمضايقات وحملات التشويه من قِبَل الحكومة وعامّة الناس.

في مصر، يحد كل من القوانين المقيدة لعمل المنظّمات غير الحكومية والتدقيق الأمني من قدرة المنظّمات على تلقي التمويل والإبلاغ عنه، في حين تفرض الضغوط الأوسع نطاقاً من جانب "الشرطة والجيش والدولة" قيوداً على الحيز المتاح لها للعمل.[354] وتوجد قيود مماثلة في تونس والعراق، وإن كانت تتخذ أشكالاً مختلفة. فقد لجأت السلطات التونسية بصورة متزايدة إلى استخدام الادعاءات المتعلّقة بالتمويل الأجنبي لإخضاع مجموعات المجتمع المدني لتحقيقات مالية، وتجميد حساباتها المصرفية، وتعليق أنشطتها، بينما تواجه المنظّمات العراقية

353 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع ياسر، 9 حزيران/يونيو 2026.

354 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026؛ هيومن رايتس ووتش، أسئلة وأجوبة: الإطار وبيئة العمل القانونية للمنظّمات الأهلية في مصر، 15 تمّوز/يوليو 2021، https://www.hrw.org/news/2021/07/15/legal-qa-framework-and-environment-nongovernmental-groups-ngos-egypt

متطلبات إلزامية للإبلاغ المالي، إلى جانب عقبات عملية تَحول دون فتح حسابات مصرفية وتلقي الأموال من الخارج.[355]

ومع ذلك، أشارت داريا، وهي خبيرة كردية متخصصة في قضايا العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، إلى أن الحاجة إلى البقاء بعيداً عن الأنظار في الفضاء الرقمي قد تولد توتراً مع الجهات المانحة التي تربط بين الظهور العلني والمصداقية أو الأثر أو الجدية المؤسسية.[356] ويضع هذا الأمر مجموعات الحقوق الرقمية في موقف صعب؛ إذ كلما زادت تدابير السلامة والأمان التي تتبعها، قلت فرصها في الحصول على التمويل.

في بعض الحالات، يمكن استغلال انكشاف علاقات التمويل كسلاح ضد منظّمات المجتمع المدني. وقد وثّقت مجلة "كُحل" بالتفصيل حملات التشويه التي تعرضت لها منظّمات حقوق المرأة العراقية في ذروة "الحملة المناهضة للجندر"، وذلك بعد أن سرّبت قناة على تطبيق "تلغرام" بياناتها المالية كاشفةً عن أسماء الجهات المانحة التي تتخذ من بلدان الشمال العالمي مقراً لها.[357]

وقال أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان إن القيود المفروضة على التمويل الأجنبي تشكل تهديداً أكثر إلحاحاً من قوانين الجرائم الإلكترونية، إذ يمكن أن تَحول هذه القيود دون تمكُّن المنظّمات من دفع رواتب الموظفين/ات، وصيانة المكاتب، ومواصلة عملها.[358] ورغم أن الاعتماد على المِنَح لا يشكل مصدراً مستداماً للتمويل، فإن العديد من المجموعات لا تملك سوى عدد قليل من مصادر التمويل البديلة.

التمويل كخيار أخلاقي وسياسي

أفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن مقابلات بأنهم/ن يواجهون معضلةً أخلاقية وسياسية بشأن تلقي أموال من الحكومات نفسها التي تربطها بالدول التي تمارس القمع ضدهم شراكات أمنية، واتفاقيات للسيطرة على الهجرة، وصفقات لبيع الأسلحة، أو أنظمة لتنظيم تصدير تقنيات المراقبة.

355 منظّمة العفو الدولية، 11 أيّار/مايو 2026، تونس: عشرات المنظّمات غير الحكومية مهددة بالحل وسط تصاعد حملة القمع ضد المجتمع المدني، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2026/05/tunisia-dozens-of-ngos-at-risk-of-dissolution-as-crackdown-on-civil-society-intensifies/ ؛ المركز الدولي للقانون غير الربحي (ICNL) ، مرصد الحريات المدنية: العراق Civic Freedom Monitor: Iraq، التاريخ غير مُحدَّد، https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/iraq.

356 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع داريا، 3 حزيران/يونيو 2026.

357 منال حميد، مجلة كحل، شبح النسويات في عراق ما بعد تشرين: عن الغياب السياسي والشلل التنظيمي، الجزء 11 - العدد 2، خريف 2025، https://kohljournal.press/ar/spectre-feminism-post-october-iraq.

358 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع صالح، 25 حزيران/يونيو 2026.

ووصف صالح، وهو ناشط إقليمي في مجال الحقوق الرقمية، هذا الأمر بأنه "مشكلة هيكلية" في المنطقة. وأوضح أن وسائل الإعلام المستقلة ومجموعات المجتمع المدني قد تتلقى تمويلاً أوروبياً للعمل في مجال حقوق الإنسان، لتجد لاحقاً أن الحكومات الأوروبية أو غيرها من الحكومات "الغربية" تعيد توجيه الأموال أو الاهتمام أو العلاقات التجارية نحو الحكومات والقطاعات الأمنية نفسها التي تقوض تلك الحقوق. ومع ذلك، أشار صالح أيضاً إلى أن الحكومات من خارج المنطقة تظل جهات مهمة يمكن توجيه جهود المناصرة إليها، لأنها تمتلك دائماً خيار مواصلة تقديم هذا الدعم أو ربطه بشروط، فضلاً عن أن التحالفات السياسية يمكن أن تتغير. وفي هذا الصدد قال: "قد لا أستطيع إجبار الإمارات على عدم استخدام برمجيات التجسس، لكن يمكنني محاولة الضغط على المملكة المتحدة لمنع تصدير تلك التقنيات".[359]

وقال حسن، وهو خبير مصري في مجال الحقوق الرقمية، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي تمكن من الحفاظ على الدعم الدولي، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الحكومات الأوروبية تعطي الأولوية لاحتواء الهجرة والتعاون الأمني على حساب المخاوف المتعلّقة بحقوق الإنسان. وأضاف أن المؤسسات الأوروبية قد تمول مبادرات للمجتمع المدني، بينما تقدم في الوقت نفسه منحاً كبيرة للحكومة المصرية، وتدعم نقل تقنيات المراقبة والأمن إليها، بما يعزز قدرتها على ممارسة القمع.[360]

ووصف صالح نمطاً مشابهاً في جميع أنحاء المنطقة؛ إذ قد تمول الجهات المانحة الأوروبية وسائل إعلام مستقلة من خلال مشاريع تندرج في إطار حقوق الإنسان، لتُعطي لاحقاً الأولوية لاتفاقيات الغاز أو صفقات بيع الأسلحة مع الحكومات في المنطقة.[361]

وقد دفعت هذه التناقضات بعض المنظّمات إلى التعامل مع جمع التمويل نفسه بوصفه تعبيراً عن التضامن السياسي. وأشار صالح إلى أنه يعرف العديد من المنظّمات في مختلف أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا التي أعادت أموالاً إلى الجهات المانحة "رداً على مواقف تلك الحكومات من فلسطين".[362] كما أوضح حسن أن منظمته أعادت تمويلاً قدمته حكومة أوروبية، بعدما خلصت إلى أن مواقف الجهة المانحة لم تعد تتماشى مع مبادئها وقيمها الأخلاقية والاجتماعية. وقال: "لقد أجبرتنا السنوات القليلة الماضية على أن نكون أكثر وعياً بالجهات التي نتلقى منها أموالنا. علينا أن نكون أوفياء لشعبنا وشركائنا، لأننا جزء من حركة أوسع لحقوق الإنسان... وعلينا أن نترجم هذا التضامن إلى أفعال.[363]

359 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع صالح، 25 حزيران/يونيو 2026.

360 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

361 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع صالح، 25 حزيران/يونيو 2026.

362 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع صالح، 25 حزيران/يونيو.

363 مقابلة هاتفية أجرتها "سمكس" مع حسن، 17 نيسان/أبريل 2026.

٧١. التوصيات

إلى جميع المنظّمات الحقوقية ومنظّمات المجتمع المدني

في ما يتعلق بممارسات السلامة الرقمية والجسدية للموظفين/ات

- التأكد من تحديث الممارسات الرقمية الآمنة لدى الموظفين/ات؛ والعمل على وضع أو تحديث سياسات خاصة بالممارسات الرقمية الآمنة، وجعل التدريب عليها إلزامياً لجميع أعضاء الإدارة والموظفين/ات الحاليين/ات والموظفين/ات الجدد.
- التعامل مع الأمان الرقمي باعتباره مسؤولية أساسية للمنظّمة، وليس مجرد ممارسة اختيارية أو تقنية بحتة.
- وضع سياسات واضحة بشأن ممارسات السفر الآمن، والتأكد من التزام أي موظف/ة يسافر/تسافر نيابةً عن المنظّمة بهذه السياسات.
- وضع سياسات أمنية تنظم الاتصالات الداخلية وتعطي الأولوية لسلامة الزملاء/الزميلات وأمنهم/ن؛ والتأكد من عدم استخدام الأجهزة الشخصية في العمل الخاص بالمنظّمة، وتوحيد استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN)، وإلزام الموظفين/ات بإجراء الاتصالات حصراً عبر منصات مشفرة واستخدام برامج إدارة كلمات المرور وتقنية المصادقة الثنائية كلما أمكن.
- وضع إجراءات داخلية واضحة للإبلاغ عن الحوادث الأمنية المشتبه بها، وإجراء مراجعة بعد كل حادث جسيم من أجل تحديد التغييرات التي يجب إجراؤها.
- إجراء عمليات تدقيق شاملة لممارسات الأمان الرقمي والأمن المادي الداخلية والخارجية، مرة واحدة على الأقل كل 3 إلى 5 سنوات.
- إدراج الدعم النفسي والاجتماعي وخطط التعافي في استجابات المنظّمة لحالات الاعتقال، والتهديد، والاختراق الإلكتروني، ومشاركة المعلومات الشخصية، وحملات التشويه وغيرها من الحوادث الأمنية الخطيرة.
- إجراء تقييمات للمخاطر قبل البدء في مشاريع تتناول مواضيع حساسة سياسياً أو تشمل فئات هشة، بما في ذلك النساء والفتيات، وأفراد مجتمع الميم، والمهاجرين/ت واللاجئين/ات، والصحافيين/ات، والأشخاص الذين يوثّقون الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن أو

الجماعات المسلحة.

- مراجعة الأسماء والصور وعناوين المكاتب والسير الذاتية للموظفين/ات ومعلومات الشركاء وغيرها من التفاصيل التعريفية المنشورة على المواقع الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي؛ والحصول على موافقة عن عِلم من الأشخاص المعنيين وإجراء تقييم أمني قبل نشر هذا النوع من المعلومات علناً.
- وضع سياسات داخلية تنظّم بوضوح استخدام الموظفين/ات للذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي، وذلك للحد من مشاركة المعلومات الحساسة.
- الاستثمار في تدريب الموظفين/ات على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك كيفية التعرف عليها بصورة أفضل في المحتوى المرئي والمكتوب، بهدف تحسين ممارسات التحقق من الوقائع.

في ما يتعلق بتحسين استجابة منصات التواصل الاجتماعي للمحتوى المسيء المنشور عبر الإنترنت بلغات غير الإنكليزية

- إعداد مسرد محلي للمصطلحات والعبارات التي تنطوي على عنصرية أو تمييز على أساس الجنس أو إساءة، وذلك باللغات العربية والكردية وغيرها من اللغات ذات الصلة (بما في ذلك ما يخص لهجات محددة)؛ ورصد اتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي بصورة مستمرة لضمان مواكبة هذا المسرد للمصطلحات والعبارات المتداولة حالياً، ومشاركة هذه القوائم دورياً مع منصات التواصل الاجتماعي ومجموعات الحقوق الرقمية الأخرى في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، والدعوة إلى اعتمادها كمرجع من قِبَل الجهات المسؤولة عن الإشراف على المحتوى في تلك المنصات.

في ما يتعلق بسد الثغرات في مجال الأبحاث

- الاستثمار في أبحاث تركز على استغلال الأطفال عبر الإنترنت.
- الاستثمار في أبحاث تتناول الانتهاكات على المنصات الأقل خضوعاً للإشراف، مثل "تلغرام" ولوحات الإعلانات الإلكترونية الخاصة بالأحياء.

في ما يتعلق بتحسين التنسيق الإقليمي في منطقة جنوب غرب

آسيا وشمال أفريقيا

- إنشاء ائتلافات إقليمية تربط العمل في مجال الحقوق الرقمية بجهود العدالة الجندرية، وحقوق العمال، وحقوق المهاجرين/ات، وحرية الإعلام، ومكافحة الفساد.

في ما يتعلق بمبادرات الحقوق الرقمية

- ترسيخ ثقافة الأمان الرقمي والمادي والتثقيف الإعلامي لدى عامّة الناس من خلال حملات ومبادرات توعوية متعددة الجوانب، تراعي الخلفيات ومستويات المعرفة المتنوعة.
- المشاركة بشكل مستمر في مبادرات التوعية العامّة، وبناء العلاقات مع المجتمعات المحلية، من خلال المدارس مثلاً أو المراكز المجتمعية والترفيهية أو المكتبات أو المرافق المماثلة، وذلك بهدف تعزيز الثقة وزيادة الوعي حول السلامة الرقمية، وأهمية التحقق من الوقائع والخدمات التي تُقدِّمونها.
- إنشاء شبكات إحالة آمنة تربط الناجين/الناجيات من العنف عبر الإنترنت بمتخصصين/ات في الأمان الرقمي، ومحامين، واختصاصيين/ات في الصحة النفسية، ومراكز إيواء، وخدمات الحماية في حالات الطوارئ، وجهات حكومية موثوقة، وذلك بما يضمن عدم تعريض الناجي/ة لمزيد من الضرر جراء هذا التواصل.

إلى الجهات المانحة التي تمول المنظّمات والمبادرات التي تُعنى بالمجال الرقمي في المجتمع المدني

- تمويل آليات مستدامة للتواصل والتعلم على مستوى منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، بما يُساعد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تحديد التحديات المشتركة في مجال الحوكمة الرقمية وتنسيق الاستجابات الإقليمية.
- إعطاء الأولوية لتمويل عمليات التدقيق في مجال الأمان الرقمي للمنظّمات التي يتم تقديم الدعم لها، وذلك من أجل ضمان قدرتها على تنفيذ أنشطتها بأمان وبدون خوف من المراقبة.
- وضع تدابير لاستدامة ممارسات الأمان الرقمي وضمان استمرارها بعد انتهاء الفترة التي تلي التدريب مباشرةً.

- مراجعة البرامج الممولة حالياً وتقييمها بهدف تحديد المجموعات التي لا تحظى بالدعم الكافي أو الثغرات في مجال الدعم اللغوي (مثل تخصيص الموارد لبرامج التحقق من الوقائع باللغات التي تتحدث بها الأقليات، كاللغة الكردية).
- السماح للمنظّمات بإعادة تخصيص الأموال عندما تتغير الظروف السياسية أو التهديدات الأمنية أو حملات القمع الحكومية أو احتياجات المجتمعات المحلية خلال فترة المنحة.
- إجراء عمليات تدقيق لممارسات الأمان الرقمي، والتأكد من الالتزام بها عند التواصل مع أعضاء منظّمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق الرقمية، ولا سيما المجموعات التي تعمل مع الفئات المهمشة والمعرضة للخطر.
- الاستثمار في بناء القدرات والتدريب التقني لجميع الأشخاص الذين يتعاملون مباشرةً مع الناجين/ات من العنف الرقمي، ولا سيما فرق الاستجابة للطوارئ والعاملون/ات في الخطوط الأمامية.
- إعطاء الأولوية لتمويل خدمات الصحة النفسية للعاملين/ات في منظّمات المجتمع المدني الذين/اللواتي يوثّقون/يُوثِّقْنَ الانتهاكات بصورة منتظمة، وذلك لتحسين إمكانية حصولهم/ن على خدمات الصحة النفسية التي تراعي السرية والسياق الثقافي، وإجازات كافية، وفرص للتناوب على العمل مع تقليل مقدار التعامل مع الحالات التي تتطلب جهداً مكثفاً.
- تقييم المخاطر القانونية والمخاطر المتعلّقة بالسمعة والأمن الناجمة عن الإفصاح العلني عن العلاقات مع الجهات المانحة، والاتفاق مسبقاً مع الشركاء على ما إذا كانت هذه العلاقة ستُعلِن وكيفية الإعلان عنها.
- السماح للمنظّمات بتنفيذ أعمال غير لافتة للانتباه أو مجهولة الهوية أو لا تكشف مباشرةً عن الجهة المنفذة، في حال كان نشرها علناً يعرّض الموظفين/ات أو الشركاء أو الناجين/ الناجيات أو المستفيدين/ات للانتقام.
- السماح للجهات المستفيدة من المِنَح بإزالة أسماء الجهات المانحة وشعاراتها من المواد المنشورة للعموم عندما قد يؤدي الإفصاح عنها إلى إجراءات قانونية أو تحقيقات مالية أو حملات تشويه أو تهديدات تمس السلامة الجسدية.

إلى شركات التواصل الاجتماعي

"ميتا" ("إنستغرام"، "فيسبوك"، "واتساب")، و"تيك توك"، و"إكس"، و"يوتيوب":

- الاستثمار في الموارد اللازمة لتحسين آليات وسم المحتوى المُحمل على المنصات والمُنتَج بواسطة الذكاء الاصطناعي، وضمان وضوح هذه الوسوم لجميع المستخدمين/ات.
- الاستثمار في مبادرات للتحقق من الوقائع وتنظيم المحتوى، مخصصة لكل لغة، ولا سيما لغات الأقليات، والتعاون مع المنظّمات غير الحكومية المحلية لتحقيق ذلك.
- إعطاء الأولوية لتوظيف موظفين/ات يتمتعون/يتمتعن بخبرة متخصصة في لغات محددة، ولا سيما اللغة الكردية (بالأحرف اللاتينية والعربية)، لمراجعة المحتوى.
- تحسين أنظمة تصفية المحتوى لمنع انتشار المواد الإباحية المنشورة بدون موافقة الأشخاص المعنيين.
- التعاون مع منظّمات الحقوق الرقمية المحلية والصحافيين/ات، كأطراف ثالثة مستقلة، للتحقق من صحة المحتوى المنشور.
- تحسين التواصل مع مكاتب المساعدة التي تدعم المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والاستجابة بصورة أفضل لطلباتها.

"تلغرام"

- إنشاء قناة واضحة تتيح للمستخدمين/ات ومنظّمات الحقوق الرقمية الإبلاغ عن المحتوى الذي يتضمن استغلالاً جنسياً وتحرشاً بالنساء والفتيات، ولا سيما في العراق.
- العمل مع منظّمات الحقوق الرقمية لإعداد قائمة مرجعية بالكلمات والعبارات المسيئة، المستخدمة في مختلفة اللهجات العربية، وكذلك في الكردية الكرمانجية والسورانية.
- تحسين أنظمة تصفية المحتوى لمنع انتشار المواد الإباحية المنشورة بدون موافقة الأشخاص المعنيين.

إلى الحكومة المصرية

في ما يتعلق بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2018 وتجريم حرية التعبير على الإنترنت

- تعديل القانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وذلك لإلغاء أو تحديد نطاق تطبيق الأحكام التي تُجرّم المحتوى الذي يُزعم أنه ينتهك "مبادئ الأسرة أو قيمها"، أو "يحرّض على الفجور"، أو يشكّل تهديداً لمفاهيم الأمن القومي أو النظام العام بتعريفها الواسع.
- ضمان ألا يجرّم قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الانتقاد السلمي، أو العمل الصحفي، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو التعبير الفني، أو النقاشات المتعلّقة بالجندر أو التوجه الجنسي، أو غير ذلك من أشكال التعبير التي يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- مراجعة جميع القضايا الجنائية المرفوعة بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ضد أشخاص لمجرد ممارسة حقهم/ن في التعبير السلمي على الإنترنت؛ وإسقاط التهم الموجهة إليهم/ن، وإبطال أحكام الإدانة الصادرة بحقهم/ن، والإفراج عن جميع المحتجزين على هذا الأساس، ورفع جميع القيود المرتبطة بذلك، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول.
- تعديل أحكام القانون المتعلّقة بحجب المواقع الإلكترونية بحيث تشترط صدور أمر مسبق عن محكمة مستقلة. يجب أن يحدد أي أمر بالحجب المحتوى غير القانوني المعني، وأن يوضح سبب اعتبار حجب الموقع بأكمله إجراءً ضرورياً ومتناسباً، وأن يكون محدوداً من حيث النطاق والمدة، فضلاً عن إبلاغ الطرف المتضرر ومنحه حقاً فعلياً في الطعن.
- إلغاء حجب المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام المستقلة ومنظّمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ما لم تتمكن الحكومة من أن تثبت أمام محكمة مستقلة أن تقييد الوصول إلى المواقع يستوفي متطلبات المشروعية والضرورة والتناسب بموجب المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في ما يتعلق بقانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لسنة 2018 والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

- تعديل قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لسنة 2018 لإلغاء تصنيف المواقع الإلكترونية الشخصية، والمدونات، وحسابات التواصل الاجتماعي التي تضم 5,000 متابع أو أكثر باعتبارها "وسائل إعلام".

- إلغاء صلاحية المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في حجب المواقع الإلكترونية، أو تعليق المنشورات، أو فرض العقوبات من دون الحصول على إذن مسبق من محكمة مستقلة.
- وضع إجراءات شفافة وقائمة على الكفاءة والجدارة لتعيين أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وضمان تمتع المجلس بالاستقلال المؤسسي والإداري والمالي عن رئاسة الجمهورية والأجهزة الأمنية والهيئات الإعلامية الخاضعة لسيطرة الحكومة.
- إلزام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بنشر تقارير دورية تحدد جميع القرارات المتعلّقة بإزالة المحتوى، وحجب المواقع الإلكترونية، وتقييد الحسابات، ومنح التراخيص، وفرض العقوبات، إلى جانب الأساس القانوني لكل قرار، والجهة التي طلبت اتخاذه، ونتيجة أي طعن فيه.
- إنشاء آلية مستقلة ويسهل الوصول إليها للطعن، تتيح للأفراد والمؤسسات الإعلامية ومجموعات المجتمع المدني الطعن في قرارات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بما في ذلك القرارات المتعلّقة بالحجب، أو منح التراخيص، أو فرض الغرامات، أو حالات يُدعى فيها إساءة استخدام السلطة.
- منع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام من فرض عقوبات استناداً إلى مفاهيم غير دقيقة تتعلق بالأخلاق أو القِيَم الأسرية أو الوحدة الوطنية، والتي يمكن استخدامها لقمع أشكال التعبير التي يحميها القانون.

في ما يتعلق بالقانون الخاص بالمنظّمات غير الحكومية والقيود المفروضة على تمويلها

- تعديل القانون رقم 149 لسنة 2019 بهدف إنشاء نظام يقوم على الإبلاغ لتأسيس منظّمات المجتمع المدني وتسجيلها، بدلاً من اشتراط الحصول على موافقة حكومية مسبقة.
- إلغاء الأحكام التي تشترط حصول منظّمات المجتمع المدني على موافقة حكومية قبل إجراء الأبحاث الميدانية، أو الاستطلاعات، أو الدراسات المتعلّقة بالمصلحة العامّة، أو إبرام الشراكات، أو غير ذلك من الأنشطة التنظيمية الاعتيادية.
- السماح للمنظّمات بطلب الحصول على تمويل محلي أو أجنبي، وتلقّي هذا التمويل، واستخدامه من دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة، مع إخضاعها حصراً لمتطلبات شفافة لتقديم التقارير المالية، تكون ضرورية ومتناسبة، وتُطبَّق على جميع المنظّمات بطريقة متساوية.
- عدم السماح بتعليق عمل المنظّمة أو حلها إلا بموجب أمر نهائي صادر عن محكمة مستقلة، وذلك استناداً إلى أدلة واضحة على ارتكاب سلوك غير قانوني جسيم، وبعد إبلاغ المنظّمة ومنحها فرصة للرد.
- وضع حد لاستخدام التحقيقات الجنائية والعقوبات الإدارية، مثل تجميد الأصول وحظر السفر ومداهمة المكاتب وإطالة أمد القضايا القانونية، لمعاقبة المنظّمات أو الموظفين/ات

بسبب عمل مشروع في مجال حقوق الإنسان أو تعاون دولي قانوني.

- مراجعة وإلغاء قرارات حظر السفر التعسفي وتجميد الأصول المفروضة على العاملين/ات في المجتمع المدني والمحامين، وإغلاق التحقيقات ذات الدوافع السياسية، وإعادة ممتلكات المنظّمات التي تمت مصادرتها من دون أساس قانوني.

في ما يتعلق بالاتصالات والمراقبة وتفتيش الأجهزة

- تعديل قانون الاتصالات لينص صراحةً على حماية استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية، والتشفير من طرف إلى طرف، وتطبيقات المراسلة المشفرة للأغراض المشروعة.
- إلزام الأجهزة الأمنية والجهات الحكومية الأخرى بالحصول على أمر قضائي فردي قبل اعتراض الاتصالات، أو الوصول إلى معلومات المستخدمين/ات، أو تفتيش جهاز رقمي، أو إجبار شركات الاتصالات على الإفصاح عن البيانات.
- منع عناصر الشرطة والجيش والاستخبارات والأجهزة الأمنية من إجبار الأشخاص على فتح هواتفهم/ن أو تسليمها عند نقاط التفتيش أو أثناء توقيفهم/ن في الشارع، من دون أمر قضائي وأساس قانوني للتفتيش.
- استبعاد المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال تفتيش غير قانوني للأجهزة من الإجراءات الجنائية، ووضع آليات للمساءلة التأديبية والجنائية بحق المسؤولين الذين يجرون عمليات تفتيش قسرية أو غير مصرح بها.
- إلزام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وجميع مزودي خدمات الاتصالات بنشر تقارير دورية عن الشفافية، على أن تتضمن تفاصيل عن الطلبات التي تقدمها الحكومة للحصول على معلومات المستخدمين/ات، والمساعدة في عمليات المراقبة، والقيود المفروضة على المحتوى، وانقطاع الخدمات، والحجب الجغرافي.
- نشر الأطر القانونية والتعاقدية التي تُنظِّم وصول الدولة إلى البنية التحتية للاتصالات، وإنشاء آلية مستقلة للإشراف على شراء أنظمة المراقبة ونشرها.
- إجراء تقييمات شفافة لأثر تقنيات المراقبة على حقوق الإنسان قبل اقتنائها أو وضعها قيد الاستخدام، وحظر استخدامها ضد الصحافيين/ات والمحامين والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمعارضين/ات السياسيين/ات ومنظّمات المجتمع المدني السلمية.

إلى الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق

في ما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالجرائم الإلكترونية وحرية التعبير على الإنترنت قيد النظر

- الامتناع عن اعتماد أي مشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية يتضمن قيوداً غامضة أو واسعة النطاق تستند إلى مفاهيم وعناوين عريضة مثل الأخلاق، أو المصالح الحكومية، أو المصالح الدينية، أو الأمن القومي، أو الاستقرار الاجتماعي، أو النظام العام، أو أي مفاهيم مماثلة يمكن أن تؤدي إلى تجريم التعبير السلمي.
- نشر النص الكامل لأي مشروع قانون مقترح بشأن الجرائم الإلكترونية، وإتاحة وقت كافٍ لإجراء مشاورات عامّة هادفة مع منظّمات الحقوق الرقمية، والصحافيين/ات، والمحامين، ومجموعات حقوق المرأة، والمجتمعات الناطقة بلغات الأقليات، والخبراء/الخبيرات التقنيين/ات، والمنظّمات التي تمثل الناجين/الناجيات من العنف عبر الإنترنت.
- حصر الجرائم الإلكترونية التي تستوجب العقوبة الجنائية في أفعال محددة بوضوح تنطوي على ضرر يمكن إثباته ونية غير مشروعة، مثل سرقة الهوية، ومشاركة المعلومات الشخصية، ونشر مواد خاصة من دون موافقة الأشخاص المعنيين.
- ضمان تناسب العقوبات مع الضرر الناجم، والحرص على ألا يواجه أي شخص عقوبة السجن لمجرد انتقاده المسؤولين العموميين، أو المؤسسات، أو الأحزاب السياسية، أو السلطات الدينية، أو الجماعات المسلحة.
- مراجعة قانون العقوبات وقوانين مكافحة الإرهاب وقوانين الاتصالات لإلغاء الأحكام المتعلّقة بالإهانات والمعلومات الكاذبة والفجور والوحدة الوطنية والأمن القومي التي تستخدمها السلطات ضد أشكال التعبير التي يحميها القانون، أو تعديلها.
- في إقليم كردستان العراق، ضمان خضوع القضايا المتعلّقة بالصحافة والنشر لأحكام قانون العمل الصحفي رقم 35 لسنة 2007، ووضع حد لاستخدام أحكام أشد صرامة من قانون العقوبات أو قوانين مكافحة الإرهاب أو الاتصالات ضد الصحافيين/ات بسبب عملهم/هن المهني.

في ما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت

- سن تشريعات تتمحور حول الناجين/الناجيات، وتعرف بوضوح وتجرم أفعالاً مثل الابتزاز الرقمي، ومشاركة المعلومات الشخصية واستقاؤها، والملاحقة، والتهديدات، ونشر الصور الخاصة من دون موافقة أصحابها، وتوليد المحتوى الجنسي بواسطة الذكاء الاصطناعي بقصد الإضرار.
- ضمان أن تكفل التشريعات الحفاظ على سرية الناجين/الناجيات، وتمنع المسؤولين من تحميلهم/هن المسؤولية أو ملاحقتهم/هن قضائياً بسبب الصور أو الاتصالات التي تشكل اساس القضية، وتتيح لهم/هن اللجوء إلى سبل الانتصاف من دون إبلاغ أفراد الأسرة أو غيرهم ممن قد يعرضونهم/هن للخطر.
- إنشاء قنوات إبلاغ سرية يسهل الوصول إليها، يعمل فيها موظفون/ات مدربون/ات في مجال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، والأدلة الرقمية، وإجراء المقابلات بأساليب تراعي الصدمات النفسية، والمخاطر التي قد يواجهها الناجون/الناجيات من جانب أفراد الأسرة أو المجتمع أو الجهات السياسية أو المسلحة.
- ضمان حصول الناجين/الناجيات في الوقت المناسب على المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية في حالات الطوارئ، والمساعدة في مجال الأمان الرقمي، وإحالتهم/هن إلى منظّمات مجتمع مدني موثوقة.
- جمع ونشر بيانات مفصلة حول الشكاوى، والتحقيقات، والملاحقات القضائية، ونتائج القضايا، والدعم المقدم إلى الناجين/الناجيات، من دون نشر أي معلومات قد تكشف عن هويتهم/هن أو تعرضهم/هن للخطر.

في ما يتعلق بمشاركة النساء خلال الانتخابات

- إنشاء آلية مستقلة للاستجابة السريعة، قبل فترات الانتخابات وأثناءها، لتلقي البلاغات بشأن التهديدات، ومشاركة المعلومات الشخصية واستقاؤها، والابتزاز، والصور المُعدلة، والمعلومات المضللة ذات الطابع الجنسي، والمضايقات المنسقة التي تستهدف المرشحات، والعاملات في الحملات الانتخابية، والصحفيات، ومراقبات الانتخابات، والتحقيق فيها.
- ضمان حصول الهيئات الانتخابية، وعناصر الشرطة، وأعضاء النيابة العامّة على تدريب بشأن المعلومات المضللة والمخاطر التي قد تنشأ خارج الإنترنت نتيجة الادعاءات ذات الطابع الجنسي والمحتوى المُعدل.
- إدانة الحملات الرامية إلى إقصاء النساء عن الحياة السياسية علناً، وإجراء تحقيق فوري في التهديدات الجدية، بما في ذلك الحملات التي تشارك فيها صفحات مدفوعة الأجر على وسائل التواصل الاجتماعي، أو جهات فاعلة تابعة لأحزاب سياسية، أو جماعات مسلحة.

- نشر معلومات دورية من دون الكشف عن هوية الأشخاص المعنيين بشأن العنف عبر الإنترنت المرتبط بالانتخابات واستجابة السلطات له، بما في ذلك عدد الشكاوى التي تم تلقيها والتحقيقات التي فُتحت.
- ضمان أن تركز الجهود المبذولة لمكافحة الانتهاكات المرتبطة بالانتخابات على السلوكيات التي تنطوي على تهديد أو تضليل، بدلاً من الانتقادات السياسية المشروعة، أو العمل الصحفي، أو السخرية، أو النقاش.

في ما يتعلق بهيئة الإعلام والاتصالات

- إصلاح آلية تعيين قيادة هيئة الإعلام والاتصالات وأعضاء مجلس إدارتها، بما يكفل استقلالها المؤسسي والمالي والإداري عن الأحزاب السياسية، والجماعات المسلحة، والمسؤولين/ات الحكوميين/ات.
- سحب مسودة لائحة تنظيم المحتوى الرقمي لسنة 2023، والامتناع عن اعتماد أي إطار مماثل يمنح هيئة الإعلام والاتصالات صلاحية عامّة لمراقبة جميع المحتويات المنشورة عبر الإنترنت، أو إحالة الخطابات التي تندرج ضمن فئات مُعرَّفة على نحو فضفاض إلى الأجهزة الأمنية، أو إصدار أوامر بحجب الصفحات أو حذفها.
- حصر صلاحيات هيئة الإعلام والاتصالات المتعلّقة بالمحتوى في المهام المنصوص عليها بوضوح في القانون، ومنعها من فرض عقوبات جنائية أو طلب تقييد المحتوى من دون أمر قضائي صادر عن محكمة مستقلة.
- إلزام هيئة الإعلام والاتصالات بنشر جميع الطلبات المقدمة إلى المنصات والمتعلّقة بإزالة المحتوى، أو تقييد الحسابات، أو الحجب الجغرافي، أو الحصول على معلومات المستخدمين/ات، إلى جانب الأساس القانوني للطلب، والجهة التي تقدمت به، ومدته، وإجراءات الطعن المتاحة.
- إنشاء آلية مستقلة تتيح للمستخدمين/ات، والصحافيين/ات، والجهات السياسية، ومنظّمات المجتمع المدني الطعن في قرارات هيئة الإعلام والاتصالات المتعلّقة بمنح التراخيص، وفرض العقوبات، والحجب الجغرافي، وإزالة المحتوى.
- إشراك منظّمات المجتمع المدني في مشاورات جوهرية بشأن السياسات، بدلاً من حصر مشاركتها في ورش العمل التوعوية أو التدريب التقني.
- تعليق مبادرات الإبلاغ التي تتيح للجمهور تقديم البلاغات، مثل مبادرة "بلغ"، أو إصلاحها بصورة جوهرية، ما لم تكن خاضعة لمعايير قانونية واضحة، وتوفر ضمانات تمنع تقديم البلاغات الكيدية أو التمييزية، وتتيح آليات للإبلاغ والطعن، وتستبعد التصنيفات الغامضة مثل المحتوى "المخل بالآداب" أو التهديدات التي تمس الاستقرار الاجتماعي.

في ما يتعلق بقطع الإنترنت، وحجب المنصات، والوصول إلى المعلومات

- وضع حد لقطع الإنترنت أثناء فترات الامتحانات، والامتناع عن تقييد الوصول إلى الإنترنت أو حجب منصات التواصل الاجتماعي، أو تطبيقات المراسلة، أو خدمات نظام أسماء النطاقات (DNS)، أو أرشيفات المعلومات كإجراء عام للتعامل مع حالات الغش أو تسريب البيانات أو الاحتجاجات.
- ضمان أن يكون أي تقييد مقترح لموقع إلكتروني أو خدمة مستنداً إلى أساس قانوني واضح، وأن يتناول ضرراً محدداً يمكن إثباته، وأن يكون ضرورياً ومتناسِباً، وأن يظل محدوداً من حيث المدة والنطاق الجغرافي، وأن يحصل مسبقاً على إذن من محكمة مستقلة.
- تطوير استجابات أقل تقييداً وتدخلاً للتعامل مع حالات الغش في الامتحانات، واختراقات البيانات، والمحتويات غير القانونية التي ينشرها الأفراد، من دون حرمان عامّة الناس من الوصول إلى خدمات الاتصالات والمعلومات.

في ما يتعلق بالجماعات المسلحة، وحواجز التفتيش، وحماية الناشطين/ات

- التحقيق الفوري في التهديدات والأفعال المرتبطة بالميليشيات أو الأحزاب السياسية، بما في ذلك التهديدات عبر الإنترنت، ومشاركة المعلومات الشخصية واستقاؤها، والابتزاز، وحملات التشويه، وعمليات الاختطاف، والاعتداءات الجسدية التي تستهدف الصحافيين/ات، والناشطين/ات في مجال حقوق المرأة، والمحامين، والعاملين/ات في المجتمع المدني.
- ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن هذه الأفعال قضائياً عند توافر أدلة كافية، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي، أو عضويتهم الحزبية، أو مناصبهم المؤسسية، أو صلاتهم بالجماعات المسلحة.
- وضع تدابير حماية فعالة للأشخاص الذين يواجهون تهديدات جدية عبر الإنترنت، بما في ذلك توفير نقاط اتصال في حالات الطوارئ، وإجراء تقييمات للمخاطر، وتقديم المساعدة على الانتقال إلى مكان آخر، والتنسيق مع منظّمات المجتمع المدني الموثوقة.
- منع أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الاتحادية العراقية، وحكومة إقليم كردستان العراق، والميليشيات من تفتيش الأجهزة الرقمية عند نقاط التفتيش من دون الاستناد إلى أمر قضائي أو أساس قانوني.

إلى الحكومة التونسية

في ما يتعلق بالمرسوم عدد 54 لسنة 2022

- إلغاء المرسوم عدد 54 لسنة 2022 واستبداله بتشريع محدد النطاق يتناول الجرائم الإلكترونية الحقيقية بدلاً من تجريم التعبير السلمي عبر الإنترنت، وذلك بعد إجراء مشاورات عامّة هادفة.
- ضمان أن يحدد أي قانون بديل لمكافحة الجرائم الإلكترونية بوضوح السلوكيات المحظورة، وأن يشترط إثبات وجود نية غير مشروعة ووقوع ضرر ملموس، وأن يوفر ضمانات تكفل الالتزام بمبدئي الضرورة والتناسب، وأن يحمي العمل الصحفي، والإبلاغ عن القضايا ذات المصلحة العامّة، والانتقاد، والسخرية، والمناصرة، والنقاش السياسي.
- إلى حين إلغاء المرسوم، التعليق الفوري لتطبيق المادة 24 وغيرها من الأحكام التي تجرّم "الأخبار الكاذبة" أو الشائعات أو الأفعال التي تُعرَّف على نحو فضفاض بأنها تضر بالأمن العام أو بمصالح الدفاع الوطني أو حقوق الآخرين.
- إسقاط التهم، وإلغاء أحكام الإدانة، والإفراج عن أي شخص احتُجز لمجرد ممارسته حقه في التعبير السلمي بموجب المرسوم عدد 54، بمن في ذلك الصحافيون/ات، والمحامون/المحاميات، والقضاة/القاضيات، والفنانون/ات، والأكاديميون/ات، والشخصيات السياسية، والمدافعون/ات عن حقوق الإنسان، وغيرهم/هن من مستخدمي/ات الإنترنت.

في ما يتعلق بتشريعات مكافحة الإرهاب والصلاحيات الأمنية

- تعديل قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015 لتحديد الأفعال الإرهابية على نحو دقيق ومحدد، واستبعاد المعارضة السياسية السلمية، والعمل الصحفي، والمناصرة في مجال حقوق الإنسان، والاحتجاج، والتنظيم عبر الإنترنت.
- وضع حد للجمع بين التُهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والتُهم بموجب المرسوم عدد 54 أو التُهم المتعلّقة بالجرائم المالية أو غيرها، بهدف معاقبة النُقّاد المُسالِ ومنظّمات المجتمع المدني.

في ما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، والتعليق الإداري للأنشطة، وتمويل المنظّمات غير الحكومية

- إعادة التأكيد على المرسوم عدد 88 لسنة 2011 وتنفيذه بالكامل بوصفه الإطار الرئيسي

المنظم للجمعيات، بما في ذلك ما يوفره من ضمانات ضد تدخل الدولة في أنشطة المجتمع المدني المشروعة.

- السماح لمنظّمات المجتمع المدني بتلقي تمويل محلي أو أجنبي من دون الحصول على موافقة مسبقة، على أن تخضع لمتطلبات شفافة ومتناسبة لتقديم التقارير، وتُطبق من دون تمييز.
- وضع حد لاستخدام الادعاءات المتعلّقة بالتمويل الأجنبي، والتحقيقات في الجرائم المالية، والاتهامات المتعلّقة بتبييض الأموال، والمطالبات بتقديم سجلات تعود لسنوات، كأدوات لمعاقبة المنظّمات التي تمارس أنشطة مشروعة أو استنزافها.
- إلغاء التعليق الإداري للأنشطة، ورفع التجميد عن الحسابات المصرفية والأصول التابعة للمنظّمات في الحالات التي تعجز فيها السلطات عن تقديم أدلة محددة وموثوقة على ارتكاب جريمة جنائية معترف بها أمام محكمة مستقلة.
- حظر تعليق عمل الجمعيات أو المؤسسات الإعلامية المستقلة أو حلها بموجب قرار إداري؛ على أن يخضع أي تدبير من هذا القبيل لقرار قضائي نهائي، وأن يستند إلى أدلة واضحة، مع ضمان الإشعار المسبق، وإتاحة فرصة للرد، والحق في الطعن.
- تحديد آجال قانونية واضحة للتحقيقات المالية والإدارية، بما يضمن عدم بقاء المؤسسات عرضةً للاستدعاءات المتكررة، أو طلبات تقديم الوثائق، أو التبعات القانونية غير المحسومة إلى أجل غير مسمى.
- الحفاظ على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 بوصفه الإطار الرئيسي المنظم لشؤون الصحافة والطباعة والنشر، والامتناع عن ملاحقة الصحافيين/ات بموجب أحكام الجرائم الإلكترونية أو مكافحة الإرهاب بسبب عملهم/هن المهني.

في ما يتعلق بحملات التشويه الرسمية والمنظّمات التي تدعم المجتمعات المهمشة

- وضع حد للتصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين/ات التي تصور منظّمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة، ومجموعات دعم المهاجرين/ات واللاجئين/ات، والمنظّمات المناهضة للعنصرية، ومجموعات حقوق المرأة، والمدافعين/ات عن حقوق مجتمع الميم، على أنهم خونة، أو عملاء لجهات أجنبية، أو وسطاء فاسدون ، أو يشكلون تهديداً ديموغرافياً.
- إدانة التحريض العنصري، والتحريض على كراهية الأجانب وكراهية النساء، والتحريض ضد مجتمع الميم علناً، والتأكيد بوضوح على أن تقديم المساعدات الإنسانية، أو المشورة القانونية، أو إجراء البحوث، أو القيام بأنشطة المناصرة لا يُعد تدخلاً أجنبياً ولا يشكل جريمة جنائية.

- التحقيق الفوري في التهديدات، ومشاركة المعلومات الشخصية واستقاؤها، والتحريض، والمضايقات المنسقة عبر الإنترنت التي تستهدف العاملين/ات في المجتمع المدني، وضمان أن تشمل التحقيقات أي تورط محتمل من جانب المسؤولين/ات العموميين/ات أو الحسابات الموالية للحكومة.
- إنهاء إجراءات الحل والملاحقات القضائية والتدابير الإدارية التي تُتخذ لمجرد عمل المنظّمة مع المهاجرين/ات، أو اللاجئين/ات، أو التونسيين/ات ذوي/ذوات البشرة السوداء، أو النساء، أو أفراد مجتمع الميم، أو غيرها من الفئات المهمشة.

في ما يتعلق بالمحامين واستقلال القضاء

- وضع حد لاعتقال المحامين وملاحقتهم/هن قضائياً ومراقبتهم/هن وترهيبهم/هن بسبب تصريحات أدلوا/أدلِين بها في سياق عملهم/هن المهني، أو بسبب تمثيلهم/هن لنُقّاد الحكومة والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان.
- إسقاط التهم والإفراج عن المحامين المحتجزين/ات لمجرد ممارستهم/هن حقهم/هن في التعبير السلمي أو أو قيامهم بنشاطهم/هن المهني المشروع.
- ضمان تمكين المحامين من الوصول بسرية إلى موكليهم/موكلاتهن وملفات القضايا وأماكن الاحتجاز، وضمان قدرتهم/هن على تولي قضايا الجرائم الإلكترونية وحرية التعبير من دون تعرضهم/هن لأي أعمال انتقامية.
- وضع إجراءات شفافة وموضوعية وقابلة للمراجعة تنظم عمليات تعيين القضاة/القاضيات وأعضاء النيابة العامّة، وتأديبهم/هن، وتعليق مهامهم/هن، وعزلهم/هن من مناصبهم/هن.

إلى حكومات مصر وتونس والعراق

في ما يتعلق بحماية المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان، والمحامين، واستقلالية القضاء

- وضع حد للحملات الإعلامية الرسمية والحملات التي تشنها وسائل إعلام موالية للدولة، والتي تُصوِّر منظّمات المجتمع المدني السلمية، والمحامين، والصحافيين/ات، والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان على أنهم إرهابيون ، أو عملاء أجانب، أو يشكلون تهديداً للأمن القومي.
- إجراء تحقيقات فورية ومحايدة بشأن التهديدات عبر الإنترنت، ومشاركة المعلومات

الشخصية، والاعتداءات الجسدية، والمراقبة غير القانونية، وحملات التشويه التي تستهدف المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الادعاءات بمشاركة مسؤولين أو جهات موالية للدولة في هذه الانتهاكات أو تنسيقها.

- ضمان قدرة المحامين على التواصل بسرية مع موكليهم/موكلاتهن، والترافع في قضايا الجرائم الإلكترونية وحقوق الإنسان، والتنقل، وممارسة عملهم/هن المهني بدون التعرض للاعتقال أو المراقبة أو تجميد الأصول أو الأعمال الانتقامية.
- الحفاظ على استقلالية أعضاء النيابة العامّة والقضاة/القاضيات الذين/اللواتي يتولون/يتولين قضايا التعبير عبر الإنترنت، والإعلام، والمجتمع المدني، ومنع تدخل الأجهزة الأمنية أو السلطات التنفيذية في توجيه التحقيقات أو التأثير على نتائج الإجراءات القضائية.

في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي

- وضع تشريعات تنظّم تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه، من خلال مشاورات هادفة مع منظّمات الحقوق الرقمية المحلية، والصحافيين/ات، والخبراء/الخبيرات التقنيين/ات، ومجموعات حقوق المرأة، والمجتمعات الأكثر تأثراً بالمراقبة الرقمية.
- تجريم إنشاء أو توزيع الصور الحميمة من دون موافقة الأشخاص المعنيين بقصد الإيذاء، والمحتوى الجنسي المضلل المُولَّد بالذكاء الاصطناعي، مع ضمان عدم استخدام هذه الأحكام لمقاضاة الصحافة المشروعة، أو السخرية، أو الأعمال الفنية، أو التعبير السياسي السلمي.
- إنشاء هيئة مستقلة لحماية البيانات تتمتع بصلاحيات التحقيق مع الهيئات الحكومية، وإصدار أوامر باتخاذ تدابير تصحيحية، وتوفير سبل الانتصاف للمتضررين/ات.
- تنظيم حالات انتحال الشخصية المُولَّدة بالذكاء الاصطناعي، والتزييف العميق، ونشر الصور ذات الطابع الجنسي من دون موافقة الأشخاص المعنيين، وذلك من خلال أحكام محددة بدقة تركز على الضرر، بدلاً من فرض حظر عام وشامل على المحتوى الزائف أو غير الأخلاقي.

إلى عامّة الناس

- اتباع ممارسات رقمية آمنة، بما في ذلك استخدام تقنية المصادقة الثنائية في التطبيقات التي تتطلب تسجيل الدخول، والتواصل مع الأصدقاء وأفراد الأسرة حصراً عبر منصات مشفرة.
- عند المشاركة في مظاهرة أو حضور فعالية أو التواجد في مكان يتسم بالحساسية، يجب الانتباه جيداً إلى المعلومات المخزنة على الهاتف قبل أخذه إلى هناك.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى مقابلات ومراسلات خطية مع 20 شخصاً بالغاً يمتلكون معرفةً معمقة حول الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. يركز سبعة من هؤلاء الأشخاص على العراق، وستة على مصر، وأربعة على تونس، في حين أن ثلاثة منهم/ن خبراء/خبيرات في الشؤون العامّة لمنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وقد تحدثوا/ثْنَ عن الاتجاهات الإقليمية.
يمثل أربعة عشر شخصاً منهم/ن منظّمات مجتمع مدني محلية أو دولية، وتركز ستٌ منها حصراً على الحقوق الرقمية؛ ويمثل شخص واحد مؤسسة إعلامية، في حين أن اثنين منهم/ن يعملان في الصحافة المستقلة، واثنين آخرين يعملان في الأبحاث المستقلة، وواحد منهم/ن محامٍ.

يشكل الحفاظ على سلامة الأشخاص الذين أُجريت معهم/ن المقابلات الأولوية القصوى لدى منظّمة "سمكس". ولهذا السبب، يمتنع هذا التقرير عن ذكر تفاصيل تكشف هوية المشاركين/ات، ويستخدم أسماء مستعارة ما لم يُقدِّم المشارك/ة موافقة صريحة وواضحة. كذلك، فإن إدراج معلومات متاحة للعموم عن منظّمات محددة في هذا التقرير لا يعني بالضرورة أنه قد أُجريت مقابلة مع شخصٍ ينتمي إلى تلك المنظّمات.

أجرت الباحثة مراسلات ومقابلات باللغتين العربية والإنكليزية عن بُعد عبر منصات مشفرة خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2026. وقد أُبلغ كل مشارك/ة بهدف المقابلة، ولم يتلق أي منهم/ن أي مقابل مادي أو مالي أو أي حوافز أخرى لقاء المشاركة في المقابلة. وقد أُجريت تعديلات طفيفة على الاقتباسات الواردة في هذا التقرير من أجل توضيحها وتحسين صياغتها.

أجرت الباحثة أيضاً بحثاً مكتبياً لاستكمال المقابلات، بما في ذلك مراجعة القوانين والأنظمة الإعلامية ذات الصلة، والمواد الإعلامية الإخبارية، وغيرها من البيانات. ويستند التقرير إلى أبحاث منشورة أعدتها منظّمة "سمكس" وغيرها من منظّمات الحقوق الرقمية والمنظّمات الإعلامية الموثوقة، وقد ذُكرت في أماكن متفرقة ضمن التقرير.